إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي

الدكتور مبروك رايس



انعكاسات العولمة المالية
على الجهاز المصرفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٤٧٨٧ / ٩ /٢٠١٥ مركز الايداع ٣٣٢.٠٤

انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي

الدكتور/ مبروك رايس

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

انعكاسات العولمة المالية
على الجهاز المصرفي

الدكتور

مبروك رايس



المقدمة العامة:

لقد كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن العولمة وسال مداد الكثيرين من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع وتناولها حتى الفنانون وعلماء الطبيعة والبيئة بالدراسة والتحليل، ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم هؤلاء جميعا للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديد العولمة في مفهوم واحد مهما اتصف هذا المفهوم بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية ، لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية و"العولمة" الثقافية و"العولمة "العلمية و"العولمة" الاجتماعية،و"العولمة" السياسية ، فلا توجد عولمة واحدة.

غير ان الملاحظ بانه تكاد تستبد العولمة الاقتصادية لتنفرد وحدها بمصطلح العولمة، فلا يسبق من كلمة العولمة في تصور كثير من الناس إلا العوامة الاقتصادية وذلك لأن الظاهرة الاقتصادية تدخل في حياة البشـر من جوانبها المادية، ولا تلبث حتى تطغي على كافـة مناحي حيـاتهم (الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الخ).

وعلى ضوء ما سبق يتحدد مفهوم العولمة جليا بكل أبعاده و تأثيراته على اقتصاديات الدول، سواء تعلق الأمر بآثارها على نظمها السياسية أو أجهزتها الإنتاجية أو أنظمتها وهياكلها المالية والمصرفية، أن العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي، ومن البديهي والضروري أن ينتج عن هذه العلاقة مجموعة من التغيرات المصرفية العالمية والمحلية ومن هنا تبدو الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي كثيرة ومتعددة وتؤثر

بقوة في الجهاز المصرفي وأدائه وسياساته وعملياته على نطاق أي دولة من الدول وقد تكون هذه الآثار إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات و تقليل السلبيات عند أدنى مستوى، وبالتالي يمكننا التركيز بشدة على أهم الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية
- التحول إلى البنوك الشاملة.
- تنويع النشاط المصرفي و الاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.
- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل
- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

الاندماج المصرفي.

- خوصصة البنوك.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة
- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية).
- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.
- تزايد مخاطر دخول الأموال القذرة و أنشطة غسيل الآمال من خلال البنوك
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و النقدية.

يلعب الجهاز المصرفي في أي بلد كان دورا فعالا في دفع عجلة تقدمه الاقتصادي لكونه الممول الأساسي للمشاريع الاستثمارية والاستراتيجية فيه، ولا يمكنه تحقيق دلك إلا بقدرته على التكيف مع الأوضاع الجديدة والمستحدثة وذلك بتطويره لإمكانياته وموارده ومستوى أدائه لخدماته وأنشطته وأعماله الداخلية وانسجام أنظمته وهياكله

وإستراتيجياته مع كل المتغيرات الخارجية وقدرته على استغلال كل الفرص المتاحة في الساحة الاقتصادية العالمية

ولهذا كانت الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي في ظل سياسة التحرر المصرفي لها جملة من المبررات أبرزها تأثيرا العولمة المالية وعولمة النشاط المصرفي، وأيضا التطور التكنولوجي خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوسع استخداماتها في المجال المصرفي، وبروز تأثير اتفاقية تحرير الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية والمصرفية، واتفاقية بازل ومقرراتها، فأصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الجهاز المصرفي لمواجهة هذه التحديات والتخفيض من تداعياتها وآثارها السلبية وتعظم مكاسبها الايجابية، وذلك بتبني استراتيجية قوية للتحرر المصرفي وانفتاح الخدمات المصرفية على الاقتصاد العالمي في ظل مواجهة فلسفة البنوك الشاملة والتوجه نحو الاندماج لتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة ومواجهة منافسة البنوك الكبرى، والعمل على تحديث وعصرنة آليات عمل البنوك الجزائرية والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الصناعة المصرفية، وهذا لإكمال مسار إصلاحات الجيل الثاني للجهاز المصرفي الجزائري.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:**ماهي انعكسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي؟**

ويندرج ضمن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال تناولنا لهذا البحث تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالعولمة المالية ؟
- ما هي العوامل المساعدة على ظهورها وتطورها؟
- ما هي مراحل العولمة المالية ؟
- ما هي المؤسسات الداعمة لها؟
- ما هي أبعادها وجوانبها؟

- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية وكيف يمكن تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات عند أدنى مستوى، وبالتالي يمكننا التركيز بشدة على أهم الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي؟
- ماهي التحديات التي تفرضها العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة لتسليط الضوء على أهم خصائص وجوانب و أبعاد العولمة المالية وأثارها وانعكاساتها على الجهاز المصرفي، لان ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا - إن أحسن التصرف فيها –تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لان نمو هذه الأخيرة أصبح شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه .

كما تكمن أيضا أهمية البحث انطلاقا من أهمية القطاع المصرفي في المرحلة الراهنة من الإصلاحات الاقتصادية ضمن التحديات وتطورات الاقتصاد العالمي، وكيفية مسايرتها بالاستناد إلى الفكر المتجدد الديناميكي، ويحمل في طياته نتائج يمكن أن تكون وسيلة للتخطيط والتنظيم تساعد على التحرر المصرفي بشكل متدرج يتناسب مع ظروف البنوك الجزائريةهدا من جهة

أهداف البحث :

إن الغاية من هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول:

تبيان وتوضيح مدى تأثير كل من التدويل والعولمة المصرفية على الأنظمة المالية والمصرفية ، والتعرف على أساليب وطرق قياس وتدويل العولمة الاقتصادية ، وبدلك نتمكن من الكشف عن العلاقة الوطيدة بين العولمة و الجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته وتحدثه العولمة من تغيرات عالمية، وبالتالي حدوث تغيرات جوهرية على مستوى

البنوك المحلية، وما ينتج عن ذلك من آثار على اقتصاديات البنوك، خاصة وان بعض البنوك لم تكن بعيدة عن ما أسفرته الأحداث والتغيرات من اضطرابات في أسعار الصرف وانهيار في قيم العملات الوطنية في عدد من البلدان.

الهدف الثاني:

تحديد وتوضيح المستجدات والتطورات المصرفية التي تشهدها الساحة المصرفية والكشف عن مختلف العوائق التي يواجهها الجهاز المصرفي والإجراءات الكفيلة بتكيفه، حيث أن مقدرة البنوك على النمو والتطور مرهونة بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة، وعلى المنافسة المفتوحة في شتى المجالات (الخدمات، المنتجات المصرفية، التكنولوجيا الحديثة، الخ).



الفصل الاول

العولمة

ماهيتها ابعادها اثارها

تمهيد:

لقد كثر استخدام مصطلح العولمة واتسع نطاق تداوله خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي (مند بداية التسعينات) ولم يقتصر الحديث عنه على المستوى الأكاديمي فحسب وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والتيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة ، ودلك يعود أساسا لعلاقته الوثيقة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية العميقة التي يشهدها العالم اليوم.

والحقيقة إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في فكرتها بل هي حلم داعب الكثير من الفلاسفة والمفكرين في توحيد الإنسانية ضمن إطار واحد تسوده العدالة والسلام وفي ظل العالمية التي طرحتها المبادئ والرسالات السماوية السامية تسقط الحواجز النفسية والفكرية والجغرافية والطبقية.

إن ما تحمله العولمة من أفكار ومبادئ طبقت من قبل أقوياء العالم ومارسها الملوك عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية، و باستقرائنا للتاريخ يتبين أن العولمة المعاصرة ليست جديدة، ولا هي وليدة وقتنا الحاضر فهي ظاهرة نشأت مع ظهور الإمبراطوريات في القرون الماضية ففي السابق حاولت الإمبراطوريات- مثل الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية- أن تصبغ الشعوب التي تبسط نفوذها عليها بثقافتها، وتسعى لترسيخ هذه الثقافة في مختلف جوانب حياة هذه الشعوب. وقد

عملت هذه الإمبراطوريات لتوجيه قيم هذه الشعوب وتقاليدها وحضارتها، وفق أنماط الحياة التي تريدها فكانت هذه الخطوة نحو العولمة.

وان اختلفت المسميات أو الغطاء الإيديولوجي للإصلاحات الجارية في حين أن جوهر هذه الأخيرة هو نفسه السيطرة – ما فوق الحكومية، وما فوق الوطنية-،أي سيطرة أقلية على شعب بلد معين، ومن ثم على شعوب كل العالم

ومع انهيار الشيوعية وانفجار الاشتراكية من الداخل هاهي اليوم الرأسمالية تبشرنا بولادة جديدة اسمها الأصلي دكتاتورية السوق العالمية وكنيتها العولمة.

وعلى ضوء ما سبق ذكره فانه يمكننا القول بان الإنسان عولمي بطبعه كلما امتلك القوة أو أتيحت له الفرصة لذلك.

المبحث الأول

ماهية العولمة

إن العولمة ليست إسقاطا منعزلا، ولكنها تطور للحداثة جرى على السنن التي تنمو بها الظواهر جميعها وجوهر ذلك هو التفاعل بين مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية في كوكبة مترابطة يتأثر كل واحد منها بالآخر ويؤثر فيه، رابطة بين مناطق العالم وبين الأفراد والشعوب والحكومات، موهنة الحدود العازلة بينها.

المطلب الأول

مفهوم العولمة

العولمة مصدر على وزن "فوعلة" مشتق من كلمة "العالم" كما يقال "قولبة" اشتقاقا من كلمة "قالب"، فالتعبير صحيح من الناحية اللغوية، ولكن يبقى علينا أن نعرف معناه والمقصود منه، حتى يمكننا الحكم عليه، فالحكم على الشيء فرع من تصوره كما قال علماء المنطق قديما.[1]

ترجع جذور كلمة العولمة من مدلول العالم، ويعد كل من (OliverReiser) و (B. Davise) أول من نحت فعل يعولم To Globlize ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط حيث تنبأ بحدوث تآلف بين الثقافات وصولا إلى ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى ما هو عالمي أو كوني، ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمختصين العرب استخدام لفظ العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية ، وبدلا منها يستخدمون كلمة الكونية نسبة إلى الكون والكوكبية نسبة إلى الكوكب ، وفي

---

[1] احمد الذيب، مفهوم العولمة، الموقع الإلكتروني:
http:// Arab Ynet- Arabic news from Isrel, ١٨/٠٧/٢٠٠٦, ٢٢.٢٠.

حين أن الفرانكفونيين يفضلون استخدام عبارة (Mondialisation) نسبة إلى الكوكب في الفرنسية LeMonde ، ويبدو عموما أنه يفضل استخدام العولمة بإرجاعها إلى أصلها الانجلوسكسوني وجعلها اسم علم أجنبي يشار إليها بالجلوباليزيشن كما هو حال أسماء العلم الأجنبية.

وهناك العديد من التعريفات للعولمة، ولم يتم التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وهي تعبير جديد على لغتنا فهي مترجمة قطعا ، وهي مصطلح يتسم بكثير من الغموض لان العولمة ليست مصطلحا لغويا قاموسيا جامدا يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة بها ، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف عمليات التغيير المتواصلة

إن المرء يكاد أن يحار في كيفية إلمامه بموضوع العولمة أو فهم حقيقته، خاصة أن كل باحث أو مفكر يركز في تحليله على جانب واحد من العولمة كالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي أو الاجتماعي...الخ، ورغم هذا التخصص في التحليل والدراسة فانه أثير الكثير من الجدل حول لفظ كلمة العولمة، ولم يتفق على معنى علمي ومنهجي جامع للمصطلح ومفهومه، ولهذا نجد أن تعار يف العولمة تعددت بتعدد نشاطاتها، ومن هنا كانت الصعوبة في صياغة تعريف يصف بدقة هذه النشاطات المتعددة، فهناك من المفكرين من يعرفها من الجانب التاريخي حيث يعتبرها الحقبة التاريخية التي أعقبت الحرب الباردة منذ سقوط جدار برلين، بينما يعرفها آخرون بأنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية مثل تحرير الأسواق ورفع كافة القيود على انتقال الأموال والسلع والخدمات والأفكار والأفراد عبر الحدود وخوصصة الأصول وتخلي الدولة عن أداء أهم وظائفها التقليدية كالرعاية الاجتماعية، وهناك من يعرفها من الجانب التكنولوجي حيث عرف تطورا عظيما جعل من الكون قرية صغيرة وسوقا واحدة تتميز بالمنافسة على كافة المستويات وبانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل والمواصلات، ويرى أحرون بان العولمة تشير إلى عملية " تعميق ميدا الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث

المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي "

أما الفريق الأخير فانه يعرف العولمة بأنها هيمنة للقيم الأمريكية، لاسيما وان هذا المصطلح شاع في التسعينات بعد انهيار المعسكر الشيوعي، واستفراد أمريكا بالعالم، ولاسيما عندما طالبت أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية بقصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق العالمية، وكنتيجة لما يسمى "اتفاقية واشنطن" التي صاغ بنودها العشرة الاقتصادي الأمريكي "جون وليماصن "سنة ١٩٨٩ بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وتبنتها الإدارة ومجلس الشيوخ الأمريكيين وبعض مسؤولي البنك وصندوق النقد الدوليين، وتم اختيارها بغرض تطبيقها كمرحلة أولى لإصلاح الأنظمة الاقتصادية في دول المعسكر الشيوعي سابقا*. مما يؤكد أن العولمة بثوبها الجديد أمريكية المولد والنشأة.إلا أننا نرى انه من الضروري طرح أهم التعريفات الخاصة بها محاولين بذلك تعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم بغية الخروج بتعريف بسيط شامل موحد علمي منهجي.

١ - العولمة لغة هي:" تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا". [١]

٢ - " هي عملية تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أم رأسمالا أم عمالة أم تكنولوجيا أو غير ذلك." [١]

---

* من أهم تلك المبادئ: التقيد التام بالميزانيات لقليل العجز المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمارات الأجنبية، ضمان حقوق الملكية....وما إلى ذلك، لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك: د.وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها تأثيرها تطورها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢، بيروت، ص:١٩ وما بعدها.

[١] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، درا الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،٢٠٠٣، ص:١١.

٣- تعرف على أنها : " مجموعة من الإجراءات أو المسارات التي تسمح بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات انطلاقا من هياكل (Structure) تقوم بتقييم عوامل الإنتاج المادية وغير المادية بصفة منظمة على أساس قواعد عالمية ".

٤- "سعي الشمال عن طريق تفوقه العلمي والتقني للسيطرة على الجنوب تربوياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بدعوى مساعدته على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع"[٢]

٥- يعرفها (Dunning) : " عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم".[٣]

٦- يعرف كل من ها نسن بيترمارتين و هارلد شومان العولمة على أنها: "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها ، بحيث تمتد من السوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا. "[٤]

٧- يعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والذي يفضل أن يستخدم مكانها الكوكبة على أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع و السياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية".[٥]

٨- يعرفها (T.Mc Grew et D.Help) على أنها: "عملية تهدف إلى إعادة تصوير خريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم تفصل بينها حدود إقليمية، أي الترويج لفكرة اللاإقليمية ".[٦]

---

[١] سمير صارم، اوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، ٢٠٠٠، ص:٢٢.

[٢] Ricardo Petrella, les principaux défis économique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la commission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), ٢٠٠١, p : ١٢٣.

[٣] http:// attac.org/fra/list/doc/petrella٢.pdf.

[٤] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.٢٠٠١، ص:٠٥.

[٥] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، عبدين، مصر،٢٠٠٢، ص:١٣.

[٦] ممدوح محمد منصور، مرجع سابق ص:١٣.

٩- يعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"[١]

١٠- يعرفها "R. Robertson": "أنها انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، أي بمعنى تراجع أثر الفواصل المكانية والزمانية (المسافات وفروق التوقيت) في المعاملات الدولية".[٢]

١١- كما يعرف الدكتور جلال العظم العولمة على أنها:" وصول نمـط الإنتاج الرأسمـالي عـند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي والدولة والعولمة بهذا المعنى هي، رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كـانت رسملته على سطح النمط ومظاهره قد تمت."

١٢- " هي مجموعة المبادئ الإيديولوجية والمفاهيم النظرية والآليات التي ترتكز على ثلاث سلطات: [٣]

سلطة السوق : (Pouvoir du marché) : باعتباره الآلية الأساسية للتسيير الفعال والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة المحلية والعالمية.

سلطة المؤسسة (Pouvoir de l'entreprise) : باعتبارها التنظيم المسؤول عن التحكم في الإنتاج وبالتالي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

سلطة الرأسمال (pouvoir du capital) : باعتباره المحرك الأساسي للثروة وتعظيم الأرباح....."

---

[١] Ricardo Petrella, opcit, p : ١٢٣.

[٢] http:// attac.org/fra/list/doc/petrella٢.pdf.

[٣] مبارك بوعشة، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة: العلوم الإنسانية ، العدد ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ ،جامعة متنوري ، قسنطيـة ، ص ص:١٨١ - ١٨٢.

تجد هذه الآليات (السوق، المؤسسة، رأسمال) مبرراتها كونها تعمل على تعظيم المنافع الفردية للأعوان الاقتصادية (المنتج، المستهلك، المساهم والمنظم) وكذا الصراع من أجل التوفيق بين المصالح الفردية المتضاربة، وبالتالي فإن عامل المنافسة وباستخدام العلوم والتكنولوجيا يسمح بتقديم بدائل أحسن فيما يخص السلع والخدمات والفرص، ويعرفها أوليفيه دولغوس : " العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق. إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات، وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية ،وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام." [1]

١٢- أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD " يعرف العولمة على أنها: "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي وأسواق رأسمال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأسمال والتجارة على المستويين المحلي والدولي".[2]

١٣- كما يعرفها "**لستر ثارو**" حيث يقول: « إن العولمة هي تفضيل الـ (أنا) الاستهلاكية على الـ (نحن) الاستثمارية» ويختصرها "صادق جلال العظم"، بقوله:« إن العولمة هي تسليع كل شيء » وهناك من يعرفها انطلاقا من تفاصيلها فيذكر أن العولمة هي اختراق للسيادة، والآخر يرى أنها تمييع الدولة الوطنية في الكيان العالمي.[3]

١٤- يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا على أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل المرحلة الأولى في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.[4]

---

[1] عمر صقر، مرجع سابق، ص: ٠٧.
[2] عبد الأمير سعيد، العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: ٣٥٦، ماي ٢٠٠٠، ص: ١٠.
[3] محمود خالد المسافر، العولمة وواقع الفقير في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد:١٠٧، ص ص: ١١٣ - ١١٤.
[4] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص: ٢٣.

وفي سياق التاريخ الاقتصادي يمكن القول بأن البشرية عرفت الميول إلى زيادة العلاقات المتبادلة في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكذا المعلومات منذ حوالي خمسة قرون، وفي الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهاية القرن العشرين، شهدت البشرية مراحل تطورية عديدة تختلف تسميتها باختلاف مناهج الفكر الاقتصادي[١] لهذا يرى البعض بأن العولمة بدأت في الظهور والتزايد في منتصف الثمانينات، وهذا مع التوسع المتزايد في التقنية خاصة في مجال الإعلام والاتصال[٢]، ويمثل عام ١٩٩١ في رأي الكثير من المنظرين خطا فاصلا في تاريخ البشرية، فهو يمثل بداية عصر نهاية التاريخ كما لقبه « فوكوياما »، فإنه يمثل أيضا العام الذي استخدم فيه مصطلح العولمة لأول مرة على يد منظر العولمة « رونالد روبرستون** [*]». لذا ظهور العولمة لم يكن فجأة ولم تأت من فراغ، قد يكون ما حدث هو اتساع نطاقها والتركيز عليها ومحاولة فرضها في ظل متغيرات سياسية وعلمية مواتية.[٣]

وفي هذا السياق يمكننا أن نشير إلى أن هناك من يقسم مراحل العولمة المعاصرة كما يلي:

المطلب الثاني

مراحل العولمة

أولا: المرحلة الأولى: ١٨٧٠ -١٩١٣

رغم الكساد الذي أصاب العالم في مطلع سنة ١٨٩٠ إلا أن الاقتصاد العالمي كان يميل إلى كونه أكثر إنفتاحاً في هذه الفترة.

وازدهرت التجارة والناتج بسبب نظام قاعدة الذهب وهي الفترة التي سميت بالنظام الذهبي الكلاسيكي.

ثانيا: المرحلة الثانية: ١٩١٣ -١٩٤٤

---

[١] Patrike Villieem, Mondialisation, Integration Gervasio Semend, Economique et Croissance, Nouvelle Aproches, l'armatham, Paris, ١٩٩٨, P : ٠٧.

[٢] عبد الأمير سعيد، مرجع سابق، ص: ١٠.

[*] يقسم روبرستون مراحل نشوء وتطور العولمة إلى خمسة مراحل هي: ١. المرحلة الجينية (١٤٠٠-١٨٧٠)، نمو المجتمعات القومية في أوربا، ٢ مرحلة النشوء، تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، ٣. مرحلة الانطلاق (١٨٧٠-١٩٢٠)، ظهور مفاهيم كونية مثل المجتمع الدولي، ثم مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (١٩٢٠-١٩٦٥).

[٣] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص: ٣٠٨.

تميزت فترة مابين الحرب العالمية الأولى والثانية بانهيار النظام الذهبي الكلاسيكي وباستمرار نسبي في معدلات التجارة، ثم حدثت بعض التقلبات في عام ١٩٣٠ بسبب الكساد الكبير الذي أضعف الاقتصاد العالمي ثم استعادت التجارة العالمية بعض الانتعاش بعد عام ١٩٣٢ -١٩٣٧ حيث زاد الناتج العالمي بنسبة ٣,٩٪ ونمت التجارة العالمية بنسبة ٥,٨٪.

ثالثا: المرحلة الثالثة : ١٩٤٥ -١٩٧٠

بدأت مرحلة جديدة من التكامل والتي أطلقت عليها بعض الكتابات العصر الذهبي للرأسمالية ، واستمرت اتفاقية بروتن وودز منذ ١٩٤٤ واعتمدت على قوة الدولار كبديل لقاعدة الذهب.

وتعد هذه الفترة بداية لظاهرة العولمة المعاصرة والتي تميزت بظهور المؤسسات الدولية في مجال التمويل والتعاون التجاري في الصناعة بين الدول المتقدمة، يضاف إلى ذلك المنظمات الاقتصادية والتحكم في حرية انتقال عوامل الإنتاج.

رابعا: المرحلة الرابعة: ١٩٧٠ -١٩٩٠

تميزت هذه الفترة بحرية التجارة في السلع والخدمات، لاسيما حرية رؤوس الأموال، وترابط أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم بين الدول بعضها البعض، ويؤثر السوق المالي العالمي على البيئة الاقتصادية إلى حد كبير، وتتمتع رؤوس الأموال عن باقي عوامل الإنتاج بكونها أكثر قدرة على التنقل.

وهناك تقسيم آخر لـ DEEPAK NAYYAR [١] لتحرير الاقتصاد العالمي والتشكيل التدريجي للاقتصاد الكوني، بدأت المرحلة الأولى في منتصف خمسينات القرن العشرين وتمثلت في التحرير الواسع للتجارة العالمية، أما المرحلة الثانية فكانت في أواخر الستينات وتمثلت في تحرير أنظمة وقواعد الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نمو كبير في الاستثمار العالمي، وأخيراً بدأت مرحلة التحرير المالي منذ منتصف الثمانينات، بمعنى تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة على تحويل وانتقال رؤوس الأموال وهكذا

---

[١] **Eepak Nayyar, Globalization and Development Strategies, paper prepared for the unctad x, nov, ١٩٩٩, p٦.**

تكاملت الجوانب الاقتصادية لعملية العولمة لتشمل تحرير التجارة العالمية والاستثمار العالمي والنشاط المالي العالمي.

من خلال ما سبق نقول بأن مصطلح العولمة زاد شيوعا خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وأصبح واسع التداول، ومن المفروض أن أي ظاهرة لها أزمنة وعصور ومراحل، وعليه لا يمكن القول بأن العولمة كانت قائمة دائما أو هي مجرد امتداد للمراحل التاريخية السابقة، وإذا كانت العولمة تعني حركة لدمج العالم فحركة دمج العالم قديمة كل القدم، وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإن ربط العالم بلا حدود اقتصادية وثقافية وسياسية وبالتالي بروز نظام اقتصادي عالمي موحد ومجتمع عالمي واحد، فإن العولمة غير موجودة حتى الآن والعالم الحالي هو امتداد للعالم القديم، فلهذا لا يوجد إجماع حول ولادة العولمة كواقع اقتصادي، وربما ثقافي وسياسي معيش، وليس من السهل تحديد لحظة بروز العولمة ، كما أنه ليس من السهل الإجابة على الأسئلة حول متى برزت العولمة؟ وهل كانت العولمة موجودة دائما، أم ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الراهنة ؟ وهل العولمة ظاهرة حياتية قديمة أو جديدة ؟

إن كل تصور من التصورات السابقة المختلفة حول تاريخ العولمة يستند إلى فهم محدد لهذه الظاهرة سواء بقدمها أو بحداثتها، لأن الدعوة لدمج العالم ليست حديثة فهي قديمة كل القدم. كما لا يمكن فهم العولمة كأنها ارتبطت بمرحلة التطورات العالمية الراهنة، فلهذا من الصعب تحديد فترة تاريخية وبروزها كحقيقة حياتية، ومن هنا يمكننا القول بأن الاختلاف حول مفهوم العولمة يعود في جزء منه إلى الاختلاف حول نشأتها أو النظر إلى نتائجها أوانطلاقا من رفضها أو تقبله والترويج لها*.

ويمكننا أن نقول بان جوهر العولمة يكمن في ما يلي :

- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة للجميع

---

* ولذلك نجد تعاريف مختلفة للعولمة انطلاقا من اعتبارها: ظاهرة كونية، حقبة تاريخية، مجموعة ظواهر اقتصادية، هيمنة للقيم الأمريكية، ثورة تكنولوجية،راجع في هذا، د. محي الدين محمد مسعد: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى١٩٩٩، ج. م. ع،ص ص:٤١ -٤٨.

وحول الإطار النظري والتاريخي للعولمة يرجى الإطلاع أيضا على:

. جوزيف رامز أمين: العولمة وآثارها على إفريقيا، في آفاق إفريقية، مجلة فصلية تعني بالقضايا الإفريقية، العدد١٤، صيف ٢٠٠٣، ص٥٧ - ٦٠. ص١٥ -٢٥.

- زيادة التقارب والتشابه بين المجتمعات و المؤسسات والجماعات
- إزالة الحواجز و الحدود بين الشعوب والدول

المبحث الثاني

أبعاد العولمة

ما يظهر لنا من دعوة العولمة حتى اليوم أنها فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وخصوصا عالم الشرق، والعالم الثالث، وبالأخص العالم الإسلامي، فالولايات المتحدة بتفوقها العلمي والتكنولوجي وبقدرتها العسكرية الهائلة، وبإمكانياتها الاقتصادية الجبارة وبنظرتها الاستعلائية ترى نفسها أنها سيدة العالم. وذلك من خلال فرض السياسات الاقتصادية التي تريدها عن طريق المنظمات العالمية التي تتحكم فيها إلى حد كبير، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها. كما تعني فرض ثقافتها الخاصة التي تقوم على فلسفة المادية والنفعية وتبرير الحرية إلى حد الإباحية، وتستخدم أجهزة الأمم المتحدة لتمرير ذلك في المؤتمرات العالمية، وتسوق الشعوب إلى الموافقة على ذلك بسياط التخويف والتهديد، أو ببوارق الوعود والإغراء، وعليه فإننا نري أن للعولمة خمسة أبعاد رئيسية وهي:

المطلب الأول

البعد الثقافي

إن كثيرا من المبدعين والعلماء الباحثين في ميادين الثقافة والإعلام والاتصال يقفون في حيرة أمام ظاهرة العولمة ولاسيما من طبيعة ثمار عولمة الثقافة، لأن الأمر لم يعد يتعلق بعولمة الثقافة ،أي بجعل الثقافة الإنسانية عالمية مثل عولمة علوم الطبيعة والهندسة والطب وكل شؤون الحياة الإنسانية، وإنما بثقافة العولمة التي باتت تعبر عن سياسة الأمر الواقع ، فبوسائل حديثة جد متطورة لاسيما وسائل الإعلام القوية المؤثرة تمكنت من فرض ثقافة جديدة مختلفة تماما عما ألفناه في حياتنا السابقة في القرن العشرين ،لان الثقافة التي تملك

وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تهيمن اليوم عن طريق القنوات الفضائية والانترنيت، مما يؤدي إلى غلبة نماذج معينة من القيم الأخلاقية وأنماط معينة من السلوك والذوق، إن الكلمة المؤثرة قديما فقدت الكثير من تأثيراتها اليوم، وحلت محلها الصورة التي لا يقف حاجز اللغة أمام تأثيرها، فالذي لا يفهم اللغات الأجنبية يكتفي بالصورة المعبرة.

وحتى نتمكن من الإحاطة بشكل جيد بالبعد الثقافي للعولمة نرى انه من الضروري التطرق لماهية ومفهوم الثقافة حيث نرى بأنها مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري، أي إدراك البشر لواقعهم والدلالة التي يسندونها له والمشاريع التي يتبنونها لتغييره وتحريره، دون تمييز أو حصر، وتتنوع الثقافة إلى "ثقافة عالمة" تستند لمعايير الكتابة وأساليب النقل التربوي و"ثقافة شفهية" هي العمق الشعبي لتقاليد المجتمع الفكرية و العقائدية والسلوكية[1] ،و بعبارة أخرى يمكننا القول بان الثقافة امتداد لتأريخ وإرث حضاري وإنساني ولكن لو أردنا التمسك بهذه الثقافة التي رست على أسس علمية وتاريخية وتطورت موضوعيا كما هو الحال منذ أن نشأت الثقافة والفن فطريا حتى السريالية، لقيل إننا ماضويون عفا علينا الزمن وغفا. فثمة جديد يتفاعل مع روح الشباب وروح العصر ونحن بعيدون عنه وغير قادرين على استيعابه [2]، لاسيما وان هناك العديد من المنابر والرموز الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية يروجون للعولمة الثقافية ويفكون رموزها، وتعقد يصددها المؤتمرات والندوات واللقاءات التلفزيونية المباشرة بل وصل الأمر حتى إلى كتابة النظريات والبحوث العلمية وبالتالي فهي سياسة واضحة لم تعد تقبل التأويل، إن حالة ثقافية من حالات الأمر الواقع ينبغي استقبالها أولا وقبولها ثانيا وممارستها أخيرا.

" إن الثقافة هي السلاح الذي اخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب لان تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق

---

[1] قاسم حول، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، الجزيرة الثقافية، العدد: ٢٥٣، ٢٦/٠٦/٢٠٠٨، دون ذكر بلد النشر، ص: ٥٥.

[2] السيد ولد اباه، اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة، المركز الثقافي العربي،المغرب،٢٠٠١، ص: ٨٦.

منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فأن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة. إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه وأخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فأننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات الماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه.إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفا لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والإنترنت، كما إن البغاء أصبح معولما له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدوداً ومنعزلاً."[١]

إن الإعلام المدموج الذي اخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهاصات العولمة، فقد تحول الأعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم ولقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الآن حين قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي).[٢]

وفي الأخير يمكننا أن نقول بان العولمة الثقافية تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية والقضاء على التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي وصهر الثقافة العالمة في ثقافة واحدة ، وتحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية للوصول إلى بناء إنسان هامشي يذوب في بحر المادية لان أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية سواء هوية الفرد الواحد أو المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة

---

[١] مرتضى معاش، العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبا، العدد: ٣٥، الموقع الإلكتروني: mortada@annabaa.org ٢٣, ٠٣٣,٢٠٠٤/٠٧/١٨, ١٠ :١٢.

[٢] مصطفى العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي و العولمة، مجلة الحوار المتمدن العدد: ٨٦٩ – ٢٠٠٤/٠٦/١٩، ص ص: ٢٨.

المطلب الثاني

البعد الاجتماعي

إن العولمة تهدف إلى جعل العالم قرية كونية صغيرة، ولهذا فإنها تعمل على دفع التقارب والانسجام والالتقاء بين المجتمعات والتفاعل والتآلف بين الحضارات والمتتبع للتاريخ يلاحظ أن القوى الاجتماعية مرت بمراحل عديدة بدءا بالأسرة ومرورا بالقبيلة والتجمعات القومية والدولية وفي النهاية إقامة مجتمع إنساني موحد تسوده العدالة والمساواة وحرية التنقل والتعبير والنشر (ما تبشرنا به العولمة)، إلا أن الحقيقة والواقع يجعل الدولة مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية ودعم الفقراء والمعوزين وإلغاء التامين على الطبقات الدنيا والفئات الأكثر تعرضا للمخاطر أو الاضطلاع بالأشغال العامة ولقد استطاعت أسواق المال العالمية محاربة الاشتراكية الديمقراطية، وتمكنت من القضاء عليها (المقصود بالاشتراكية الديمقراطية هو التوليف بين عمالة ممولة بالعجز في الميزانية مع دولة رعاية اجتماعية شاملة وسياسات ضريبية تقوم على العدالة، وقد استمر الأخذ بالاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا حتى أواخر السبعينات، ومارست السويد هذه السياسة حتى أوائل التسعينات).[١]

ولقد جاء في مقال أعده وترجمه الدكتور إبراهيم استمبولي بعنوان العولمة ماذا تعني نشر بجريدة البرافدا بتاريخ ١٧/ ٠١/ ٢٠٠٤ ما يلي:[٢] ومهما نظّر العولميون ـ الأمميون الحاليون فان العولمة تسبب فرزاً عميقاً في المجتمع وفق درجة التملك. أما المجتمع الديموقراطي، خصوصاً في بلدان الاشتراكية سابقاً، فلم يعد له وجود بعد أن انقسمت تلك المجتمعات إلى "سوبر أغنياء"، وفقراء بالمعنى البسيط والدقيق للكلمة. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ـ قلعة العولمة ـ فقد انخفضت أجرة العمل حوالي ١٠٪ من قيمتها الفعلية خلال العشر سنوات الأخيرة. هذا ما يعلنه صراحة معارضو العولمة في أمريكا، بينما ينكرونه ويتسترون عليه خبراء الاقتصاد ـ العباقرة في روسيا ـ أصحاب

---

[١] ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:٤٠.
[٢] إبراهيم استمبولي، العولمة مادا تعني.جريدة البرافدا ٢٠٠٤/٠١/١٧. انترنات ٠٤/٠٧/١٨ (بتصرف)

التوجه الغربي، ومن خصوصيات العولمة الحالية هو حصول تبدلات بنيوية في سوق الاستهلاك في البلدان الغربية المتطورة اقتصادياً. ذلك إن البضائع والخدمات التي كانت متوفرة للأغنياء فقط في السابق كانت تدريجياً تصبح في متناول الطبقة الوسطى. أما الآن يجري تناقص فعلي في الموارد والخدمات ذات الطابع الشعبي الواسع. بينما النخبة تسبح في سوق السلع الفخمة والعجائبية. و هذا يحصل ليس لان المواطن الأمريكي قد أصبح مؤخّراً في مصاف الأثرياء. وهنا قد يتبادر للذهن سؤال عن العلاقة بين العولمة وبين انخفاض مستوى معيشة الأمريكي أو الروسي أو الألماني. الجواب بسيط للغاية. عندما يتحول راس المال الوطني، في مثالنا الأمريكي أو الروسي أو الألماني، إلى راس مال عابر للحدود، حينها فانه يفقد بقايا ما يسمى "الوطنية"؛ ذلك أن الشركات الفوق ـ قومية، الأمريكية وغيرها، وبعد أن تتحرر من انتمائها لأية دولة، تبني مصانعها ومؤسساتها أينما يحلو لها بمجرد أن تتوفر اليد العاملة والمواد الخام الرخيصة. بالتالي فان الأمريكيين وغيرهم، الذين اعتادوا على أجور عمل ممتازة لقاء أعمالهم الرفيعة، سيفقدون أماكن العمل وبعدها الأجور العالية. كما انه، وهذا هو الأهم، لن يعود هناك مفهوم "خيانة الوطن" بالنسبة لذلك "المواطن العولمي«، طالما أن مفهوم الوطن بحدوده المعروفة سابقاً لم يعد له وجود بالنسبة لذاك "المواطن المعولم«. بل ينشأ لديه مفهوم جديد هو"البيت"الذي يبنيه أو يشتريه حيث يجد الراحة فيه في لحظة ما. [1]

وبالرغم من تقلص مهام الدولة وانتشار وتفشي البطالة وتقليل برامج الرعاية الاجتماعية، إلا انه في نظام العولمة يزداد الاهتمام بمختلف النشاطات الإبداعية للفرد خاصة في جوانبها الفكرية، وبروز مجتمعات المعلومات و الفكر، بالاظافة إلى تنامي الاهتمام بالبحوث والتطوير سعيا إلى إقامة نظام أكثر يسرا وأكثر إشباعا للحاجات وأفضل من حيث ظروف المعيشة والمشاركة والإدارة الذاتية.

---

[1] عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، فلمنج للطباعة، مصر، ٢٠٠٢، ص:٧٢.

المطلب الثالث

البعد العلمي والمعلوماتي

تعتبر تقنيات المعلومات في العصر الحديث من أهم ركائز تطورا لدول وازدهارها ، ولهذا نجد الكثير من الدول قد لجات إلى وضع خططا وطنية لتقنية المعلومات ، تتفاوت أهدافها وتطلعاتها من دولة لأخرى، حسب تطور هذه لدول وبيئاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وخصائصها الإستراتجية، ولقد صدرت أول خطة وطنية للمعلوماتية عن "المعهد الياباني لتطوير استخدام الحاسب" عام ١٩٧٢ بدعم من وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية حيث تضمنت هذه الخطة استثمار حوالي ٦٥ بليون دولار في مشاريع معلوماتية فيما بين ١٩٧٢ و١٩٨٥ ، ولهذا تعتبر اليابان أول دولة في العالم تضع خطة وطنية لتقنية المعلومات ، والجدير بالذكر أن تبني الخطط الوطنية يمكن أن يدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير؛ فالهند مثلا استطاعت أن تزيد صادراتها البرمجية بنسبة ٥٠٪ كل سنة، لأربع سنوات متتالية من خلال تبني خطة وطنية لتقنية المعلوماتية صدرت سنة ١٩٩٨، وتوالت بعد ذلك كثير من الدول إلى وضع خطط وطنية لتقنية المعلومات، والجدول التالي يبين تاريخ بدء أول خطة لتقنية المعلومات في بعض الدول.

الجدول رقم: (٠١)[1]بداية خطط تقنية المعلومات في بعض الدول

الدولة	تاريخ أول خطة	الدولة	تاريخ أول خطة
اليابان	١٩٧٢	السوق الأوروبية المشتركة	١٩٨٣
فرنسا	١٩٧٨	استراليا	١٩٨٤
تايوان	١٩٨٠	البرازيل	١٩٨٤
سنغافورة	١٩٨٠	اسرائيل	١٩٨٤
كوريا الجنوبية	١٩٨٢	الهند	١٩٩٨
بريطانيا	١٩٨٢	مصر	١٩٩٨

المصدر: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات لاتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراة دولة ، جامعة الجزائر، ص ٨٥.

ونتيجة لهذا تطور التكنولوجي الهائل لاسيما في مجالي المعلوماتية والاتصال أصبحت الدول تنقسم إلى بلدان غنية بالمعلومات وأخرى تفتقر إليها، بل أكثر من ذلك حيث صنفت المعلومة من الموارد الاقتصادية الاستراتيجية "تخضع لقانون العرض والطلب، ولاعتبارات السوق، كما يمكن تصديرها واستيرادها". وتعبيرا عن الأهمية المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات في زيادة ثراء الأمم أو فقرها يتصور الخبير"مايكل فلاهوس" (أن المجتمع الأمريكي سيكون في العام٢٠٢٠على شكل طبقات معلوماتية يدعى « مدينة البايت». ففي القمة هناك سادة العقل « من طراز الملياردير بيل جيتس أحد أقطاب

---

[1] كليب سعد كليب، اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ،رقم:٢٩٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، جويلية٢٠٠٣، ص:٢٨.

ولمزيد من التفاصيل حول أوجه الشبه والاختلاف بين الموردين، وأهمية ثورة المعلومات، ونتائج ومضاعفات التحول نحو الثورة الصناعية الثالثة، طالع نص المقالة ابتداء من ص:٢٢ إلى ص:٣٤.

تكنولوجيا المعلومات» يليهم في المرتبة عمال الخدمات الراقية أو العاملون في تكنولوجيا المعلومات، ثم العمال اليدويون « العبيد السيبرانيون»، وفي الدرك الأسفل من المجتمع هناك الناس الضائعون، وهم الذين تجاوزتهم ثورة الكومبيوتر تماما)*

المطلب الرابع

البعد الاقتصادي

إن العولمة لما يبدو لنا مما سبق ذكره في المبحث الأول ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي وأنها حلقة من حلقاته وكانت نتاج تطور للحداثة التي هي حصيلة النهضة الأوربية، وما قامت عليه من أسس حققت لها ما حققته من تقدم علمي وفكري و ثقافي وما ولدته من قوة مادية كبرى، وسلطان لراس المال لدرجة إن ابرز سمة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة تتمثل في حركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية وهي مرتبطة بما حققته تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والمعلوماتية التي جعلت العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة إلا أن السؤال المطروح ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع هؤلاء المستثمرين والمضاربين إلى تصدير رؤوس أموالهم للاستثمار و المضاربة بالخارج؟ ولماذا لا يتم الاكتفاء باستثمارها في مواطنها الأصلية ؟

لقد تحدث وأجاب الكثير من العلماء ورجال الفكر الاقتصادي على هذا التساؤل ويتفق اغلبهم على أن الدافع الرئيسي يتمثل في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولات الخروج منها، وتشكل العلاقة الجدلية القائمة بين الأزمة وسبل تدبيرها المحور المحرك لديناميكية النظام الرأسمالي وتطوره، ولفهم حقيقة الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي وسبل تدبيرها وكيف شكلت مصدرا لتطور النظام الرأسمالي بدلا من أن

---

* مايكل فلاهوس هو خبير في أحد أشهر بيوت الخبرة العالمية "بروقرس آند فريدوم"، راجع في ذلك: ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. سعد الدين خرفان، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم ٢٧٠، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يونيو ٢٠٠١، ص:١٦٨-١٦٩.

يشكل سببا في انهياره، إن هذه الحقيقة أكدتها مختلف المدارس الاقتصادية رغم اختلاف منطلقاتها و توجهاتها هي أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور، فالمدرسة الكلاسيكية ترى بأن التدهور في معدل الربح على المدى الطويل نتيجة لاتجاه النصيب النسبي للريع من الناتج الداخلي الإجمالي نحو التزايد تحت تأثير قانون النمو السكاني (المالتوسي) وقانون تناقص الغلة وما يرافق ذلك من نمو واضح في نصيب الأجور وتدهور سريع في الفائض الاقتصادي المتبقي لدى الرأسماليين، أما عند كارل ماركس فان اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض في الأجل الطويل إنما يكمن في زيادة التركيب العضوي لراس المال (أي نسبة راس المال الثابت إلى مجموع راس المال)، أما عند اللورد كينز فان التردي في معدل الربح على المدى الطويل (وقد اسماه كينز معدل الكفاية الحدية لراس المال) إنما يرجع إلى النقص في الطلب الكلي الفعال الناجم عن اتجاه الميل للاستهلاك نحو التناقص مع زيادة الدخل[١].

إن نظرية الدورة الاقتصادية (سواء تعلق الأمر بقصيرة الأمد المكونة من ثلاث سنوات مثل دورة كيتشن أو دورة جاجلر المكونة من عشر سنوات أو الطويلة المكونة من خمسين أو ستين سنة مثل دورة كوندراتيف) تؤكد وتفسر ظاهرة تناقص معدل الربح على المدى الطويل، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية في اغلب الأحيان بمرحلة قصيرة نسبيا من الازدهار ثم تليها بعد مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة ومن هنا صيغت وانطلقت المقولة الشهيرة التي تؤكد على إن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية في كل أزمة يشرع النظام في البحث عن سبل تدبير أزمته بدلا من علاجها، حيث يكون الهدف هو إنتاج نفس الظروف والشروط السابقة للإنتاج والتراكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ثم السقوط بعد ذلك في أزمة جديدة.

---

١ عبد السلام أديب، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية ام استعمار جديد، ورقة مداخلة في إطار اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية اطاك المغرب، مجموعة الرباط يوم الخميس ١٢ابريل ٢٠٠١.ص ص:٤ – ١٧.

ومن دون الدخول في التفاصيل والخوض في دراسة وتحليل جوهر النظام الرأسمالي فان الشواهد التاريخية تثبت وتؤكد مدى تطرف الحلول التي لجأت إليها الرأسمالية، للتخفيف من تناقضاتها وتخفيف أزماتها الهيكلية، فالاستعمار والحروب شكلت الحلول الأكثر تطرفا حيث كانت تؤدي إلى تهجير أعداد ضخمة من الموارد البشرية للتخفيف من حدة الانفجارات الاجتماعية كما كانت البلاد المستعمرة مجالا حيويا لاستيراد المواد الأولية وأسواقا لتصريف المخزون من الإنتاج السلعي الفائض ومجالا لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة، ورغم أن فترة الاستعمار المباشر قد انتهت إلا أن تصدير الأموال إلى الخارج بمثابة الحل السحري للحفاظ على توازن النظام الرأسمالي وحمايته من الانهيار لذلك تركز الدول الصناعية الكبرى كل اهتماماتها على الدفاع عن استراتيجية اقتصادية تضمن من خلالها انفتاح جميع دول العالم أمام رؤوس أموالها وسلعها التي تشرف عليها شركاتها متعددة الاستيطان، ويقف اليوم وراء بلورة وتطبيق واستمرارية هذه الاستراتيجية كل من مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنعا (منتدى السبع الكبار) والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونادي روما، ومنتدى دافوس وحركة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وكذا المؤسسات الأمنية والعسكرية كمجلس الأمن والحلف الأطلسي.

وكنتيجة للعولمة تجري عملية إنتاج ثروات هائلة خلال فترة قصيرة جداً. فكما قال بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق، ".. إن العولمة تنتج ثروات ضخمة للغاية، لكن سكان البلدان النامية يعانون على المدى القصير، ولذلك لا بد من ضمان موافقتهم بالوسائل الضرورية.. "[١]. ومن اجل ضمان مشاركة الدول النامية في العولمة تقوم الدول الغربية باستخدام " النضال من اجل الديموقراطية"، "الدفاع عن حقوق الإنسان"، و"محاربة الإرهاب"، و"منع انتشار أسلحة الدمار الشامل". أما "النضال من اجل

---

[١] إبراهيم استنبولي، العولمة أعلى مراحل الاستعمار، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٨٤٣، ٢٠٠٤/٠٥/٢٤، ص: ١٠.

الديموقراطية" فيتضمن تمويل الغرب لمختلف الحركات السياسية،ـ وربما بما فيها حركات إرهابية، المعارضة للسلطة الوطنية في البلدان النامية، والتي وتحت ذريعة " النضال من اجل الديموقراطية "، تعمل من اجل مشاركة البلاد في العولمة. وتتضمن المساعدة إعداد كوادر وقيادات المعارضة، الموارد والدعم المادي، البنى التنظيمية، بما في ذلك تنظيم الانقلابات الحكومية (ليس بالضرورة تنظيم الانقلابات بالطريقة الكلاسيكية أي عن طريق بعض أركان السلطة، بل غالباً ما يتم اللجوء إلى تنظيم التظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني وخلق حالة خطر حرب أهلية وغير ذلك ـ كما جرى في جورجيا مؤخرا، حيث إن الرئيس الحالي ساكاشفيلي قد تم إعداده في الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المعارضة، ونفس الشيء ينطبق على الفيليبين، وهذه الاستراتيجية تستخدم الآن تجاه فنزويلا و بيلاروسيا) أما "الدفاع عن حقوق الإنسان" فينطوي أحيانا على دعم الغرب للحركات الإرهابية والانفصالية على أراضى الدول النامية، مع اللجوء إلى العدوان لاحقاً ضد هذا البلد المعين تحت ستار " حماية حقوق الإنسان و الأقليات " ـ وذلك في سبيل ضمان إشراكها في العولمة، كما حدث مع يوغوسلافيا. وأما شعار "محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل" فيتم استخدامه من اجل "شيطنة" البلد المعني وتصويره كمصدر"للإرهاب"، غالباً مبالغاً جداً به أو كمصدر لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم يتم تنظيم العدوان ضد هذا البلد من قبل تحالف الدول الغربية من اجل تأمين مشاركته في العولمة. وهذه الاستراتيجية استخدمت ضد أفغانستان وضد العراق.[1]كما يرى الاقتصادي المعروف الدكتور رمزي زكي[2] بان أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد

---

[1] إبراهيم استنبولي، ص: ١١.

[2] رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و اثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣.

نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية. والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (الثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (الجات).

وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:[1]

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.

- الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

[1] محمد ادم، العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبا، العدد: ٤٢. مركز المدينة المنورة للعلوم و الهندسة٢٠٠٠، ص: ٢٢-٢٥.

- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- تعاظم دور المعلوماتية، و الإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.[١]

ويشير الخبراء(كتاب فخ العولمة وكتاب فقه العولمة ودراسة قام بها المركز العربي للدراسات المستقبلية) [*]فإن عشرين بالمائة (٢٠ %) من السكان العاملين ستكفي هذا القرن للحفاظ على الاقتصاد الدولي، وان الثمانين بالمائة من البشر هم من العاطلين الفقراء الذين يعيشون على هامش العولمة وفتاتها حيث يمثلون السكان الفائضين عن الحاجة، ولا يمكنهم إلا العيش من خلال الإحسان والتبرعات وعمل الخير.

وفي الأخير يمكننا القول أن كل هدا يحدث بمباركة ودعم العديد من المؤسسات الدولية أهمها:

- صندوق النقد الدولي وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي هو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

[١] محمد الاطرش، الغرب و العولمة مالعمل، مجلة المستقبل العربي العدد: ١٩٩٨،٢٢٩.ص:١٠٦.

[*] كلمة المركز العربي للدراسات المستقبلية.حول كتاب فخ العولمة للكاتبين هانس بتر مارتن و هاراد شومان الطبعة الاولى.المانيا سنة ١٩٩٦ عن دار روزفلت.

المطلب الخامس

البعد السياسي

إن العولمة السياسية تعني عند الكثير من العلماء والمفكرين بأنها نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها ، وبعبارة أخرى تصبح الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي بل هناك الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي.

أن فكرة تلاشي الدولة أو اختفائها هي فكرة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي، قال بها كارل ماركس وغيره ، ولقد تصور محمد عابد الجابري في معرض تناوله لإشكالية العولمة في الوطن العربي بان العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخوصصة، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية.[1]

إن المتتبع للإحداث يلاحظ بان دور المنظمات الدولية قد همش لحساب تعظيم الهيمنة العالمية لمؤسسات الدولة الأمريكية فمجلس الأمن القومي الأمريكي يكاد أن يحل محل مجلس الأمن الدولي ، والكونجرس الأمريكي الذي لم تعد تشريعاته وقفا عند حدوده الوطنية، كما هو شأن كل برلمانات الدنيا.. وأصل اختصاصاتها وإنما أخذ هذا

[1] محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد: ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص:١٩.

الكونجرس يشرع للعالم بأسره فيصدر القوانين التي تصنف الدول إلى دول سافلة وأخرى طيبة وبدول إرهابية وأخرى مسالمة، ودول محاصرة وأخرى غير محاصرة. ودول يجوز فيها الاستثمار وأخرى تفرض عليها المقاطعة.. ودول تضطهد الأقليات الدينية فتستحق العقاب الأمريكي والعالمي ودول بريئة من هذا الاتهام، ودول يستحق إنسانها التمتع بحقوق الإنسان ومنها حق تقرير المصير، حتى ولو كان تعدادها أقل من مليون في تيمور الشرقية وأخرى لا يستحق إنسانها شيئا من ذلك حتى ولم بلغ تعدادها عشرات الملايين. كما هو الحال في كشمير والفلبين وبورما والبوسنة وكوسوفا وفلسطين ولعل إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون تحرير العراق أي قلب نظام الحكم في بلد عضو بالأمم المتحدة للأكبر دليل على ذلك.

المبحث الثالث

مظاهر العولمة

لقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، و لكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيـرها.

المطلب الاول

تحـول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال

لاشك أنّ أبرز هذه الظواهـر الاقتصادية مايلي :

- تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء) إلـى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية والأجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها.

- تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزون للقيمة ووسيط للتبادل، إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن ١٠٠ تريليون دولار (١٠٠ ألف مليار) يضمها ما يقرب ٨٠٠ صندوق استثمار، و يتم التعامل يومياً في ما يقرب من ١٥٠٠ مليار $، أي أكثر من مرتين و نصف قدر الناتج القومي العربي، دون رابط أو ضـابط، و هو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب و الفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يـمكن من امتيازات له. وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقـود.

- تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصاديات القومية، و تعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة و سهولة تحرك السلع و رؤوس الأموال و المعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي

تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام ١٩٩٥م، و هو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن و فرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي ٤ آلاف مليار $، كذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، و هناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، و تعمل لمدة ٢٤ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

وقد ترتب عن إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة، وبالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وهو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

المطلب الثاني

ازدياد دور المنظمات العالمية وتقلص دور الدولة في إدارة الاقتصاد

– زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادهما على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكييف الإقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، ويحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).

– زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

– التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الآسيان و الإتحاد الأوروبي و غيرها، والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقض.

المطلب الثالث

تفاقم المديونية وتزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات

- استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الإستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركة IBM، و مايكروسوفت وغيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

- تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث، والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك مع زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات و تكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

- ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب، والبيروكيماويات، والتسليح وغيرها) التي لا تحقق ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الالكترونية، ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

المطلب الرابع

تبديد الفوائض بدلا من تعبئتها

- تغير شكل وطبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الإقتصادي فقط أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الإجتماعي والثقافي،مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها (نسبة الإنفاق على الاستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي، وبالتالي فإن ميلها الاستهلاكي أصبح مرتفعاً، وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

- تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج، وهو ما يسمى بالتحلل من المادة، وإحلال الطاقة الذهنية والعملية (الفكر)، محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعا غير عادل، سواءا على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

المطلب الخامس

زيادة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وتفشي البطالة

- تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها...، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

- زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف وزيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

- إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية، وحلوله محل الميزة النسبية، بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع، وهو ما أدى إلى تناقض معدلات النمو في هذه الدول بسبب الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية و المواد الأولية، وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي، حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان، وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسب وأجهزة الاتصالات.

- أما الميزة النسبية، فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية؛ ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

- اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الاندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، وهو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناصورات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

المبحث الرابع

الترتيبات الإقليمية الجديدة (التكتلات الاقتصادية)

ان أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تضاؤل أهمية الاقتصاديات الفردية في التعامل مع العالم الخارجي، وحلت محلها الاقتصاديات الجماعية للحصول على مكاسب أكبر، في ظل ارتباط النظام الاقتصادي العالمي بالنظام الرأسمالي واقتصاد السوق ، كما برزت بوضوح العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وبين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية، واتجهت العديد من الدول نحو التكتلات الاقتصادية والتجارية والتكامل الإقليمي بما في ذلك التحالفات السياسية بين الدول المتقدمة، ولا يخفى على احد لان كل ذلك يتم "في إطار سياسة تركز على الإصلاحات الهيكلية الشاملة الرامية إلى جعل الاقتصاديات أكثر ارتباطا بالأسواق وأوسع انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وهي جزء من إستراتيجية أوسع نطاقا لتحرير التجارة شرع فيها منذ الثمانينيات"[١]، كما ان هناك من يرى بان التكامل الجهويقق بديلا للعولمة، و هو الذي يمكن أن يتم ضمن أشكال: إنشاء مناطق للتبادل الحر، أو اتحادات جمركية أو إقامة أسواق مشتركة أو وحدة اقتصادية[٢].

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عدداً من التكتلات الاقتصادية الإقليمية رغم درجات الخلاف السياسي بين الدول المكونة للتكتل، وتهدف هذه التكتلات لتعظيم المكاسب الإقتصادية فيما بينها، مما قد ينعكس سلبا على العلاقات الإقتصادية للدول الخارجة عن نطاقها، حيث صاحب الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية برعاية المنظمة العالمية للتجارة * زيادة عدد التكتلات الإقتصادية لإقامة مناطق تجارة حرة أو إتحاد

---

[١] ع. س، التمويل والتنمية، العدد١، مارس ٢٠٠٠، ص:٨.

[٢] Frédérique Sachwald, La régionalisation contre la mondialisation, in Mondialisation au-déla des mythes, éditions casbah, novembre١٩٩٧ Alger, pp:١٣٣- ١٤٦.

* أجازت المادة ٢٤ من إتفاقية الجات لسنة ١٩٩٤إعفاء مناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية بين الدول من القواعد التي تحظر التمييز وشرط الدولة الأولى بالرعاية وتضمن تلك الشروط التالية:

جمركي حيث إتضح وفقاً لبعض الدراسات [1] أن نحو ٩٠٪ من الدول التي وقعت على إعلان مراكش (١١٧ دولة) مشتركة بشكل أو بآخر في تكتل إقتصادي أو أكثر[2].

لقد ظهر مفهوم التكامل الإقتصادي بين الدول لأول مرة عندما وضع الإقتصادي الكندي فينر J.VINER نظرية الإتحادات الجمركية سنة ١٩٥٠ التي تبحث في أثر إقامة تكتل إقتصادي سواء كان في شكل إتحاد جمركي أو غيره على رفاهية الدول الأعضاء .[3]

ان المتتبع للاحداث والتطورات للتطورات التي عرفتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي يلاحظ بروز إتجاهين متعارضين : يتمثل الأول في السير

- أن تعطي الإتفاقات مجمل التجارة الخارجية (تقريبا) حتى لا يقتصر الأمر على تحرير قائمة من السلع لما ينجم عنه تحويل للتجارة.

- أن تزال عوائق التجارة الكلية، حتى لا يقتصر الأمر على تخفيضها على أساس تفضيلي.

- أن يعقب إقامة منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي رفع العوائق أمام الأطراف الأخرى.

- أن يتم إستعمال الترتيبات عبر فترة معقولة من الزمن (عشر سنوات كحد أقصى).

ثم أكدت جولة الأورغواي على شرط ضرورة ألا تقل الإمتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي إلتزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار الجات وأجازت للدول الأعضاء أن تكون أطرافا في إتفاقات أخرى لتحرير التجارة وذلك بشرط الجوار الجغرافي، لذا فإن الدول تفتعل إطارا جغرافيا لتبرير التكتل مثل الولايات المتحدة حيث إستغلت إمتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتخل في تكتل واحد مع اليابان والصين والنمور الآسيوية، وأبيك والذي يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين دوله سنة ٢٠١٠.

أنظر: أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، دار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٩ .

أنظر: د.محمد محمود الإمام، التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، نعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ص ٤٤ -٤٥.

[1] خالد محمد حنفي، دراسة في متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ٢٠٠١، ص: ٤٣.

[2] حسن شرف، الإستثمارات العربية في الخدمات ضمن الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الجزائر ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص: ١٤، ١٥.

[3] د.طه عبد الحليم طه، إشكاليات التكامل الإقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص: ١٧.

نحـو التكتل السياسـي والإقتصادي والإقليمي بين الدول المتقدمة، أما الإتجاه الثاني فيتمثل في السير نحو التفكك والتشتت السياسي الذي أتى على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي سابقا، وفي العديد من المناطق الاخرى في العالم بسبب الحروب الأهلية والنزاعات العرقية و الطائفية ، كما تجذر الإشارة اى انه خلال الفترة الممتدة بين سنتي١٩٤٨ و ١٩٩٤ شهد العالم قيام العديد من الوحدات السياسية والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، حيث تم إبرام ما يزيد عن ١٠٠ إتفاقية للتعاون الإقتصادي خلال هذه الفترة *، وذلك بفضل عوامل عديدة اهمها تشابه النظم والتشريعات الاقتصادية، اولاسباب سياسية او جتماعية او اقتصادية...الخ تدفع الدول إلى تشكيل ترتيبات للتكامل أو التعاون الإقليمي، "ومن الواضح أن البعض قد يكون مدفوعا باعتبارات سياسية واجتماعية، بينما البعض الآخر قد يكون مدفوعا أساسا بأسباب اقتصادية"[١] .

* من بين التكتلات : الإتحاد الأوروبي – دول أمريكا الوسطى (١٩٦٠)

- مجموعة دول شمال إفريقيا (الذي بدأ التفكير فيها سنة ١٩٦٦ ثم أعيد أحياؤها سنة ١٩٩١)
- مجموعة جنوب شرق أسيا (١٩٦٨)، مجموعة دول الكاريبي (١٩٧٣)،
- مجموعة دول غرب إفريقيا (١٩٧٥ -١٩٩٤)،
- مجموعة دول جنوب إفريقيا (١٩٨٠- ١٩٩٣)
- مجلس التعاون الخايجي (١٩٨١)
- مجموعة دول جنوب أسيا (١٩٨٥)
- مجموعة دول وسط اوروبا (١٩٨٩)
- إتحاد الدول المغرب العربي (١٩٨٩)
- منطقة التعاون الإقتصادي لأسيا و المحيط الهادي APEC(١٩٨٩)
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) (١٩٩٢)
- مجموعة دول أمريكا الجنوبية (١٩٩٥).

[١] إدوين كوامي كاسي، ما الذي يمكن للتكتلات الاقتصادية أن تحققه لدول الإسكوا في ظل الاتفاقية التجارية الجديدة، أوراق موجزة تم إعدادها للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة، قطر ٩ - ١٣ نوقمبر ٢٠٠١، الورقة رقم١١، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠١، ص:١٥.

المطلب الأول

مفهوم التكتل (التكامل) الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للتكتل الإقتصادي وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها، فهناك من يركز على درجة واحدة من التكامل بينما هناك ايضا من يركز على أقصى درجات التكامل، فالتكامل تكاملان: سلبي وهو إزالة التعريفات والحواجز بين أعضاء التكتل، والتكامل الإيجابي إيجاد السياسات الإقتصادية المشتركة بين الدول الاعضاء، وفي هذا السياق نذكر التعريفات التالية :

- إن أصل كلمة تكامل Integration هي لاتينية، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل.[2]

- فهناك من يعرف التكتل على أنه: "عملية إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعمل على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول"[3]

- اما B-Balassa فانه يعرف التكامل الإقتصادي على أنه:"عملية وحالة، فبوصفه "عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، أما بوصفه "حالة " أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الإقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الإقتصاديات الوطنية ". [4]

---

[2] عمر صقر، التكامل الإقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر ١٩٩٦، ص: ٣٦.

[3] رابح حمدي باشا ،ازمة التنمية والتخطيط في ظل لتحولات الاقتصادية العالمية ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، جامعة الجزائر ، ص ٩٠.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة - الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة -، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص:١٤.

- ويمكن تعريف التكامل الإقتصادي انطلاقا من زاويتين:[5]

- الأولى: بإعتباره عملية مستقبلية حيث تتجه الجهود نحو تنفيذ مجموعة إجراءات تستهدف إلغاء التمايز بين الوحدات الإقتصادية التي تنتمي إلى مجموعة دول مختلفة.

- الثانية: بإعتباره حالة قائمة حيث يستدل عليه بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الإقتصاديات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل.

- يرى Tinbergen بان التكامل الإقتصادي عبارة عن:"عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها B.Balassa، وبالتالي فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون".[1]

- ويعرف بأنه العملية التي بمقتضاها تتفق دولتين أو أكثر على إزالة كافة الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال والعمالة بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات الإقتصادية المختلفة بقصد تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية في مقدمتها، الوصول إلى معدل مرتفع للنمو مع وجود فرص متكافئة لكل عضو.[2]

- اما G.Myrdal " فانه يرى بان التكامل الإقتصادي عبارة عن العملية الإجتماعية والإقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".[3]

[5] أماني أحمد، علي زعرب، التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر(في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، دون ذكر سنة نشر، ص:١١٦.

[1] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص:٠٧.

[2] عزة المراكبي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٩، ص: ٨٠.

[3] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص:٠٦.

وعليه يمكننا القول بإن التكتل والتكامل الاقتصادي يتمثل في مايلي :[*]

- إحداث تقارب بصورة تدريجية بين الدول ، مما يسمح بتوفير مجموعة من عوامل نجاحه.
- عملية سياسية وعملية اقتصادية، والتناقضات السياسية تؤثر اقتصاديا، ومنه ضرورة تجانس الأنظمة.
- أن التكتل الاقتصادي يجب أن يسهل عملية التنمية الاقتصادية بين الدول.
- أن التكتل الاقتصادي يتطلب وجود خطط للتنمية الاقتصادية في دول التكتل دون استثناء.[١]

اما من اهم الفوائد الكامنة للتكتلات ما يلي[*]:

- بناء الثقة وحسن الجوار اللذين لا غنى عنهما للنمو الاقتصادي.
- توسيع نطاق التجارة والانفتاح على الخارج، مما يحقق مكاسب ويشجع المنافسة.
- تزايد عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة.
- وجود الأسواق المتكاملة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضمان النفاذ للأسواق، والالتزام أمام القطاع الخاص بتحرير الاقتصاد.
- مواجهة الحماية والجمود الاقتصادي الكلي.
- الاستفادة من اقتصاديات النطاق عن طريق التعلم من خلال العمل.

---

[*] نعمت شفيق، الخبيرة في مكتب رئيس الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، والأستاذة المساعدة بجامعة "جورج تاون"، التعلم من أصحاب التجربة، دروس في التكامل الإقليمي للشرق الأوسط؛ مؤتمر عقد في جامعة القاهرة، التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، والملخص على نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، ع. س، ص:٨- ٩.

[١] أحمد علي حسن محمد، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠،ص:٨٨- ٨٩.

[*] لمزيد من التفاصيل راجع: إدوين كوامي كاسي، م. س، ص:١٥ -١٨.

- التوفيق على تحقيق المصالح الحيوية لأي دولة عضو.

والتكتلات عادة تمر بمراحل معينة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهي فيما يعرف بالوحدة الاقتصادية ، وإذا تم توحيد السياسات فإن التكتل يصل إلى أعلى مراحله وهي مرحلة الاندماج الاقتصادي التي تقود إلى الوحدة السياسية[٢]

[منطقة التجارة الحرة←* الإتحاد الجمركي ♣ ← السوق المشتركة♦ ← الإتحاد الإقتصادي"الوحدة الإقتصادية"♥ ← الإتحاد الإقتصادي الكامل←♠ الاتحاد السياسي• .]

حيث اثبتت التجارب أن النجاح قد تحقق للدول التي تتوفر على صناعات ذات قدرة تنافسية ولتلك التي تركّز على الأهداف الاقتصادية لتحقيق الغايات السياسية وليس العكس ، لانه قد نجد تكتلات تجمع بين دول ذات مستوى تنمية اقتصادية من مستوى واحد، او أن تجمع بين دول متقدمة مثل تكتل دول الاتحاد الأوروبي، كما يمكن ايضا أن تجمع بين دول متقدمة

---

[٢] عبير فرحات علي سليمان، التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الإقتصادية الدولية، (دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل) أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص: ١٣.

* منطقة التجارة الحرة: هي صيغة للإندماج الإقتصادي تعني إزالة كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء، مع إحتفاظ كل دولة من التكتل بسياستها إتجاه بقية دول العالم "غير الأعضاء"، بما يتناسب مع مصلحتها الإقتصادية، وأهم الأمثلة، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA**.

♣ الإتحاد الجمركي: تقوم دول الأعضاء بإدخال تعريفة جمركية مشتركة في مواجهة الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى إزالة التعريفات والقيود الكمية بين بعضهم البعض، يعني دول الأعضاء تتعامل مع دول غير الأعضاء في مجال التجارة كوحدة واحدة، ويعد الإتحاد الجمركي من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي قبولاً وإنتشاراً وأشهر الأمثلة: الإتحاد الجمركي الألماني الزولفرين سنة ١٨٣٤ الذي تأسس بين عدد من المقاطعات الألمانية وكان له دور هام في توحيد ألمانيا بقيادة بسمارك، أما حديثاً ميركوسور **MERCOSUR** السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وكان يضم البرازيل والأرجنتين والبراغواي وأورغواي ثم إنضمت إليه بعض دول أمريكا الجنوبية كالشيلي وبوليفيا وأصبح إتحاد جمركي سنة ١٩٩٥.

♦ السوق المشتركة: فهو إتحاد جمركي يضاف إليه حرية إنتقال عوامل الإنتاج بين أعضائه (تسهيل تدفق رأس المال والعمل إلى جانب تحرير التجارة) لتصبح دول الأعضاء سوقاً واحدة، ومثال ذلك السوق الأوروبية المشتركة قبل أن تكون إتحاد أوروبي.

♥ الإتحاد الإقتصادي (الوحدة الإقتصادية): هو سوق مشتركة يضاف إليها التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بالخصوص إلى جانب ذلك السياسات الإقليمية والتصنيعية والنقل وكافة السياسات الإقتصادية.

♠ الإتحاد الإقتصادي الكامل: يتم فيه توحيد السياسات الإقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الإقتصادية ويقوم الإتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية لها سلطة إقتصادية كبيرة، تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة إنشاء عملة واحدة مشتركة وهو أعلى درجات التكامل الإقتصادي بين الدول، والاتحاد الاوربي اكبر مثال على ذلك.

• الاتحاد السياسي: يتوقع أن يتحول الإتحاد الأوروبي إلى إتحاد سياسي بسبب زيادة سلطات البرلمان الأوروبي في التأثير على رسم سياسات دول الإتحاد.

وأخرى من مستوى اقتصادي أقل مثل تجمع الدول المتفقة على إجراءات التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما يمكن أن يجمع التكتل بين دول متخلفة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا، وللدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال (عام ١٩٩٥) تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي ٤٥% من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن تم التكتل الاقتصادي) في مختلف صورها ومراحلها، تشمل ٧٥% من دول العالم، وحوالي ٨٠ % من سكان العالم وتسيطر على ٨٥ %من التجارة العالمية[١]

الجدول رقم (٠٢) يمثل أهم أشكال التكامل الإقتصادي[١]

	منطقة التجارة الحرة	الإتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الإتحاد الإقتصادي	الإتحاد الإقتصادي الكامل
-إزالة التعريفات والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.	✓	✓	✓	✓	✓
-تعريفة خارجية مشتركة.	❖	✓	✓	✓	✓
-حرية إنتقال عوامل الإنتاج.	❖	❖	✓	✓	✓
-التنسيق بين السياسات الإقتصادية.	❖	❖	❖	✓	✓
-توحيد السياسات الإقتصادية.	❖	❖	❖	❖	

✓ **خاصية متوفرة.** ❖ خاصية غير متوفرة.

المصدر: عبير فرحات علي سليمان، التكتلات الإقتصادية وأثرها على علاقات مصر الإقتصادية الدولية، (دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل) أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣.

---

[١] **محمد السيد السعيد، الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي و المتغيرات العالمية، معهد العلوم و الدراسات العربية ١٩٩٢، ص: ٣٢٥.**

[١] **عبير فرحات علي سليمان، مرجع سابق، ص ١٣.**

* **-تم قيام الاتحاد الأوروبي في١٩٩٣/٠١/٠١ ، وفي نوفمبر من نفس السنة بدأ العمل باتفاقية"ماستريخت" بعد مصادقة برلمانات الدول الأوروبية عليها؛ وهي اتفاقية تتجاوز التعاون الاقتصادي إلى اتحاد اندماجي في شؤون الأمن والدفاع والعدل والطاقة والتشريع فضلا عن السياسات المالية والنقدية، وقد وضعت اللبنات الأولى لدستور الاتحاد الأوروبي. كان الإتحاد الأوروبي آنذاك يتشكل من ١٥ دولة أوروبية غربية هي: فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، ايرلندا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، الدانمارك، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، السويد، فنلندا، النمسا.**

• **الدول المنضمة في ٢٠٠٤/٠٥/٠١ هي: المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بولندا، ليتوانيا، لاتفيا، أستونيا، سلوفينيا، مالطا، والجزء اليوناني من قبرص.**

المطلب الثاني

التكتل الاقتصادي الأوربي

و هو من أكبر و أهم التكتلات الاقتصادية وأبرزها عالمياً في الوقت الراهن ، حيث بلغ في تكامله الإقليمي* مرحلة متقدمة بعد ٥٠ سنة من النشاط ، ففي سنة ١٩٥١ قامت ستة دول أوروبية غربية هي:فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، بإنشاء إتحاد الفحم والصلب الأوروبي، وصولا للوحدة النقدية مع بداية الألفية الثالثة•، إذ يضم في عضويته أكثر من٤٥٠ مليون نسمة وأكثر من ٢٥ بلدا.

لقد انتقل هذا التكتل من مجموعة أوربية مشتركة إلى اتحاد أوربي عبر مراحل نذكر أهمها :

- السوق الأوربية المشتركة:

وهو الاسم الشائع للجماعة الأوربية التي تكونت في ٢٥ مارس ١٩٥٧ اثر الخطوة التاريخية المتمثلة في إتفاقية روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وأصبحت معاهدة روما سارية المفعول في أول جانفي ١٩٥٨ ، حيث اتفق فيها على إنشاء " الجماعة الاقتصادية الأوربية" و أيضا إنشاء " الجماعة الأوربية للطاقة الذرية" و مع حلول أول يوليو ١٩٦٧ نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم و الصلب، و الجماعة الاقتصادية الأوربية، و جماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوربية " التي أطلق عليها اسم " السوق الأوربية المشتركة" يتم إنجازها خلال مرحلة إنتقالية تمتد إلى إثنتي عشرة سنة، يتم خلالها إزالة العوائق الجمركية تدريجياً، تلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:[١]

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.

---

* -تم قيام الاتحاد الأوروبي في١٩٩٣/٠١/٠١ ، وفي نوفمبر من نفس السنة بدأ العمل باتفاقية"ماستريخت" بعد مصادقة برلمانات الدول الأوروبية عليها؛ وهي اتفاقية تتجاوز التعاون الاقتصادي إلى اتحاد اندماجي في شؤون الأمن والدفاع والعدل والطاقة والتشريع فضلا عن السياسات المالية والنقدية، وقد وضعت اللبنات الأولى لدستور الاتحاد الأوروبي. كان الإتحاد الأوروبي آنذاك يتشكل من ١٥ دولة أوروبية غربية هي: فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، ايرلندا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، الدانمارك، ألمانيا، إيطاليا، اليونان، السويد، فنلندا، التمسا.

• الدول المنضمة في ٢٠٠٤/٠٥/٠١ هي: المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بولندا، ليتوانيا، لاتفيا، أستونيا، سلوفينيا، مالطا، والجزء اليوناني من قبرص.

[١] أحمد علي غنيم، السوق الأوربية المشتركة حاضرها و مستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

- إلغاء القيود الكمية على الصادرات و الواردات بين دول السوق.
- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.
- إلغاء العقبات و إزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال.
- إتباع سياسة زراعية مشتركة .
- رسم سياسة مشتركة للنقل.
- تعميق و تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.
- تنسيق السياسة و معالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق الخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.
- تحسين أحوال العمالة.

وبعد عام واحد من إنشاء السوق الأوروبية أنجزت الجماعة الأوروبية الاتحاد الجمركي بين أعضائها حيث تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست*، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة، في ستة ١٩٧٣(التوسع الاول) انضمت كل من بريطانيا و الدانمرك وايرلندا ثم اليونان في سنة ١٩٨١(التوسع الثاني) تم انظمام البرتغال وأسبانيا في سنة ١٩٨٦(التوسع الثالث) ، ليصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثني عشرة دولة.والتوسع الرابع في ١٩٩٠ بإنضمام ألمانيا الشرقية، وفي ١٩٩٥ بإنضمام النمسا وفنلندا والسويد، والتوسع السادس في ماي ٢٠٠٤ بإنضمام ١٠ دول* (وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق) والتوسع السابع يكون بإنضمام بلغاريا ورومانيا سنة ٢٠٠٧ ، اماالتوسع الثامن الذي يتوقع أن يشمل سبع دول أوروبية مرشحة للإنضمام بحلول عام ٢٠١٠، ثلاث من شرق ووسط أوروبا وهي : كرواتيا، جمهورية يوغسلافيا الإتحادية، مقدونيا، إلى جانب دول الإفتا (EFTA) (سويسـرا، ليشتنستين، النرويج وإيسلندا)، ليصل عدد أعضائه إلى أربع وثلاثين دولة أوروبية وذلك قبل أن تجه الإتحاد الأوروبي إلى التوسع القاري• مع إحتمال إنضمام تركيا بعد سنة ٢٠١٤.

---

* الدول الست المؤسسة للسوق طبقا لمعاهدة روما هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا.

* وهي: التشيك، جمهورية السلوفاك، المجر، سلوفينيا، بولنيا، إستوانيا، لاتفيا، ليتسوانيا، قبرص، مالطا.

• قرار الإجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية في الإجتماع النصف السنوي عقد بمدينة كريت، خلال الفترة ٢٦-٢٧ ماي ٢٠٠٣.

إضافة إلى توسيع عضوية ، قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع علاقاته الاقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط من خلال ما يسمى بالشراكة، حيث وقع اتفاقات شراكة مع كل من المغرب و تونس و الجزائر ومصر و سوريا...

واستكمالا لمقومات السوق ،وتحقيقا للتوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي ، كما انشئ صندوق التنمية تشجيعا للإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء، وفقا لاتفاقية روما.

- معاهدة ماستريخت و الاتحاد الأوربي:

ان أهم حدث في مسيرة السوق الأوروبية بعد معاهدة روما هي معاهدة ماستريخت بهولندا "معاهدة الإتحاد الأوروبي" في فيفري ١٩٩٣ والتي حددت مسيرة الإتحاد ، وفي جوان ١٩٨٥ وضعت خطة عمل من قبل اللجنة الأوروبية عرفت بوثيقة الكتاب لإستعمال السوق وقد تم إقرارها في سبتمبر من نفس السنة، ويحتوي الكتاب الأبيض على ٢٧٩ تشريعاً أوروبيا لإكتمال مراحل السوق الأوروبية الموحدة، وأهم عناصر المشروع تعديل إتفاقية روما ، وفي شهر جوان من سنة ١٩٨٨ أنشأت لجنة خاصة من فبل المجلس الأوروبي [١] فحددت ثلاث مراحل لتحقيق الإتحاد الإقتصادي والنقدي :

المرحلة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون والتقارب بين الهيئات العامة في الأداء الإقتصادي عن طريق التنسيق بين السياسات الإقتصادية ، وزيادة التوحيد في السياسات النقدية والتعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوربية.

المرحلة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٨) : يتم خلالها تقييم المرحلة السابقة من حيث إلتزام دول الأعضاء بتطبيق ماتم الإتفاق عليه،وتطبيق سياسة نقدية مشتركة.*

---

[١] أيمن الحماقى، إنعكاسات الإتحاد الأوروبي على العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤتمر السنوي لمركز القاهرة للتحكيم والتجارة الدولية، جانفي ١٩٩٢، ص: ٠٩.

* يتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، و التأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال، ألا يزيد معدل التضخم عن ١.٥% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل من ٢%

المرحلة الثالثة (١٩٩٩ -٢٠٠٢) : إصدار عملة موحدة (الأورو) مع إستكمال التوحيد في السياسات الإقتصادية ، وتقوية الإتحاد في الساحة الدولية (إقتصادياً وسياسياً)• ، حيث وصل معدل النمو السنوي للتجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي حوالي ٤٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) [1].

ان الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية التي وضعتها معاهدة ماسريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية ، الأمر الذي جعل الإتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية على مستوى العالم من حيث السكان. ولذلك فإن القرن الواحد والعشرين سيشهد تصاعدا وتزايدا في قوة هذا التكتل ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دورا رئيسيا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، و أن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، و تطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن ٦٠ %من هذا الناتج.

• و قد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوربية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير ٢٠٠١ من خلال تخلي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم و العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. و يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، ١٩٩٧، ص: ١٠.

الجدول رقم: (٠٣) أهم المؤشرات الإقتصادية الأوروبية في الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٦	٢٠٠٠
عدد السكان (مليون نسمة)	٣٠١,٤	٣٠٣,٣	٣٠٤
متوسط معدل النمو السنوي للسكان	٠,٣٪	٠,٢٪	٠,٢٪
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	٧,٢	٦,٧	٦
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٢٤,١٪	٢١,٨٪	١٩,١٪
نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (دولار)	٢٣٤٨٠	٢١٩٩٠	٢١٧٣٠
الإستثمار الأجنبي المباشر (تريليون دولار)	٧٠,٧	٢٠٦,٤	٤٠١,٩
النسبة المئوية من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم	"١٩,٦	٥٤,٦٪	٣٣,٥٪

Source: WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT INDICATORS, DATA BASSE APRILE ٢٠٠٢.

نقلاً عن: عماد محمد الليثي، مرجع السابق، ص: ١٥١.

المطلب الثالث

التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)

جاءت اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية سنة ١٩٩٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا في سنة ١٩٨٨، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدولتين، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ إبتداءا من أول جانفي ١٩٨٩ ، خلافا للتكتل الأوروبي ترك الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام لهذا التكتل ، ثم دخلت الدولتان في مفاوضات مع المكسيك* كللت بالتوقيع

* نتيجة ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل الولايات المتحدة و كندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من ١٣١ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٣٧٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، بمعدل نمو ٣٣.٦% ، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من ١٤،٨ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى٢٠.٢% مليار دولار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو ٣٦.٥%، و نمت أيضا

على إتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"، في ديسمبر ١٩٩٢ وأصبحت الإتفاقيـة سارية المفعول إبتداءاً من سنة ١٩٩٤ [١]. وذلك بميلاد احد أكبر التكتلات الإقتصادية في العالم ، فمن حيث عدد السكان بلغ حوالي ٤٥٥ مليون نسمة وناتجه المحلي الإجمالي حوالي ٦٤٠٤,١٦ بليون دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي ١٧٦٢٨ دولار ويستحوذ التكتل على ثلث الإنتاج العالمي[١] ، ناهيك عن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الاخير يمكننا القول بان التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية جاء كرد فعل على التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول جانفي ١٩٩٣، وعليه فإن إستراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي إستراتيجية دفاعية هجومية.

أولا : أهداف التكتل

يسعى هذا التكتل إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرمنها :

- زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء.
- إلغاء الحواجز الجمركية، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية على الإستثمارات في القطاعات المختلفة بإستثناء قطاع البترول في المكسيك والخطوط الجوية والإتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة والصناعة الثقافية في كندا.
- تحرير التجارة و زيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي ، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء.

استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من ٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٧ إلى ٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، أي بمعدل نمو ٢٤.٦%و ازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة ٥٠% أثناء الفترة ١٩٨٧ -١٩٩٠ من ٢٢ مليار إلى ٣٣ مليار دولار ، ولمزيد من المعلومات راجع عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ص: ١٢٨.

[١] محمد محمود الإمام، التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص: ٤١٢- ٤١٦.

[١] خالد محمد حنفي، مرجع سابق، ص: ٤٧.

- زيادة الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، و في نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

- توفيرالحرية المطلقة لتسير الشاحنات الخاصة في الدول الثلاث ، مع السماح بإنشاء فروع لشركات الشحن الأمريكية داخل المكسيك.

- إستبعاد الهجرة أو حرية الحركة للأفراد بإستثناء بعض النوعيات من العمالة.

- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الإقتصادي في المكسيك (والإستثمار في مناطق الماكيلادورا على الحدود من أجل إستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين المحتملين).

- علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

- تنشيط التجارة العالمية و محاربة انتشار الكساد الاقتصادي، و مواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا و آسيا خصوصا اليابان[١].

- الوصول الى التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، لتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول التكتلات الأخرى، و زيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا* بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.•

- تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي.[٢]

---

[١] عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق ص: ١٢٩.

* (وذلك باتخاذ الشركات الأمريكية والكندية من المكسيك قاعدة إنتاجية في مواجهة المنافس الأوروبي والآسيوي بسبب إنخفاض معدلات الأجور في المكسيك من نظيرتها في كل من سنغافورة وكوريا وتايوان وهونج كونج.)

• لمزيد من التفاصيل راجع أحمد محمد فرج، النافتا عوامل القوة وآفاق المستقبل السياسية الدولية، عدد١١، ١٩٩٣ ص: ١١٨.

[٢] نزيرة الأفندي، ماذا تعني إتفاقية"نافتا" للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، ١٩٩٤، ص: ١٣٠.

الجدول رقم (٠٤) أهم المؤشرات الإقتصادية لتكتل النافتا في الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠
عدد السكان (مليون نسمة).	٣٩٠,٥	٤٠٥,٣	٤١٠,٤
الولايات المتحدة الأمريكية.			
	٢٦٨,٢	٢٧٨,٢	٢٨١,٦
كندا.			
المكسيك.	٢٩,٧	٣٠,٥	٣٠,٨
متوسط معدل النمو السنوي للسكان.			
	٩٢,٦	٩٦,٦	٩٨
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار).			
الولايات المتحدة الأمريكية.	٣,٥٪	٣,٥٪	٣,٥٪
كندا.			
	٢٧٣٣,٩	١٠١١٤,٣	١١٠٦٢,٤
المكسيك.			
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	٧٨٠٠	٩٠٠٠	٩٨٠٠
نصيب الفرد الناتج من الناتج الوطني الإجمالي:			
	٦٠١,٦	٦٣٤,٩	٦٨٧,٩
الولايات المتحدة الأمريكية (دولار).			
كندا (دولار).	٣٣٢,٣	٤٧٩,٤	٥٧٤,٥
المكسيك (دولار).			
	٢٩,٢٪	٣٣٪	٣٥,٢٪
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)			
الولايات المتحدة الأمريكية.			
كندا.			
	٢٩٢١٠	٣٢٣٧٠	٣٤١٠٠
المكسيك.			
النسبة المئوية من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.	١٩٨٠٠	٢٠١٤٠	٢١١٣٠
	٣٦٦٠	٤٤٤٠	٥٠٧٠
	١٠٥,٣	٣٣٨,١	٣٦٣,٨
	٨٦,٥	٣٠١	٢٨٧,٧
	٩,٦	٢٥,٢	٦٢,٨
	٩,٢	١١,٩	١٣,٣
	١٣,٩٪	٣٦,٥٪	٣٠,٣٪

SOURCE: WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT INDICATORS DATA BASE, APRIL ٢٠٠٢.

نقلاً: عماد محمد الليثي، مرجع السابق، ص ١٥٣.

كما بلغت نسبة معدل النمو السنوي للتجارة البينية خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٠)١١٪.

المطلب الرابع

رابطة دول جنوب شرق آسيا : والمعروف بـ"آسيان ASEAN

تأسس سنة ١٩٦٧ لمواجهة المد الشيوعي ويضم ست دول وهي: سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلندا والفلبين وبروناي، حيث تركز نشاطها في البداية على تنسيق الشؤون السياسية ولم يقرر إلا في سنة ١٩٩٢ في إقامة سوق مشتركة* وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة، قصد تعزيز القدرات التنافسية لشركات هذه الدول بالأسواق العالمية، وكخطوة أولى تقرر خفض التعريفة الجمركية بمقدار ٥٪ على ١٥ سلعة فقط، ودخلت حيز التنفيذ في بداية ١٩٩٤، وفي ١٩٩٥/٠٧/٢٨ انضمت الفيتنام ، مما منحها وضعا مميزا في مفاوضات الجات، رفع من قدرتها على المساومة الجماعية والتفاوض.

وفي القمة السادسة التي إنعقدت خلال أواسط ديسمبر ١٩٩٨ في الفيتنام حيث تقررالبدء في دراسة مشروعين، أولهما دراسة مشروع بعيد المدى لإعتماد عملة موحدة للآسيان، وثانيهما البدء في وضع إطار عمل لإنشاء سوق مشتركة للسندات من الآسيان بحلول سنة ٢٠١٠.كما أعلنت القمة عن التعجيل بإنشاء منطقة للآسيان للتجارة الحرة AFTA والتي تصل إلى حد الإلغاء الكامل للتعريفة الجمركية بحلول ٢٠٠٢ [1]

* في ١٩٩٢/٠١/٠٩ وقع رؤساء رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) على إعلان سنغافورة الذي تقرر إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضاء الرابطة، وفتح الأسواق للانضمام لدول جنوب شرق آسيا ، بعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء النافتا.

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٥ ص: ١٩٢- ١٩٣.

الجدول رقم: (٠٥) أهم المؤشرات الإقتصادية لتكتل الآسيان* في عام ٢٠٠٠.

البيان	عــام ٢٠٠٠
عدد السكان (مليون نسمة).	٤٩٣,٤٤
متوسط معدل النمو السكاني.	٪١,٧
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار).	١,١٦٩
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	٪٣,٨
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار).	٢٧,٦
النسبة المئوية من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.	٪٢,٣
معدل النمو السنوي للتجارة البينية (١٩٩٠ – ٢٠٠٠).	٪١٣

– سنغافورة، أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، الفلبين، بروناي، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، كمبوديا، بورما، وإنضمت الصين في نوفمبر ٢٠٠١.

SOURCE: WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT INDICATORS DATA BASE, APRIL ٢٠٠٢.

نقلاً عن: عماد محمد الليثي، مرجع السابق، ص: ٥٦.

المطلب الخامس

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي: والمعروف بـ" الآبك APEC"[1]

لقد تاسس منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي سنة ١٩٨٩ بناءاً على مبادرة أسترالية ، ويضم هذا التجمع في عضويته ٢١ دولة تنتمي جغرافيا إلى أربع قارات هي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا وأستراليا، حيث يضم أعضاء الآسيان بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان والصين وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والمكسيك والشيلي وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية وغينيا الجديدة ، ليشمل ٣٨٪ من إجمالي سكان العالم، مشكلا بذلك أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم ، حيث تسيطر مجموع دوله على ٦٠٪من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي أي ما يعادل ١٦٨٠٠ مليار دولار سنويا، و ٤٠٪ من التجارة العالمية[2] ، ومن خلال التمعن في تشكيلة هذه المنظمة (الآبك APEC) نلاحظ انها تضم أكبر ثلاث إقتصاديات في العالم " الولايات المتحدة

---

[1] Asian-Pacific Economic Corporation Forum

[2] J.E MITTAINE .ETF. PEQUERUL, OP. CIT P ٤٨

والصين واليابان " كما يدخل في عضويتها تكتلا الآسيان والنافتا . وعليه يمكننا القول بان هذا التكتل يعتبر نموذج للتكتلات المتعددة الأطراف بحكم ضمه لدول من مختلف قارات العالم*، كما يشكل أكبر تكتل عالمي خاصة بعد إقامة منطقة التجارة الحرة بحلول ٢٠٢٠.•

الجدول رقم (٠٦) أهم المؤشرات الإقتصادية لتكتل الأبيك * في عام [١] ٢٠٠٠

البيان	عـــام ٢٠٠٠
عدد السكان (مليون نسمة).	٢٣٠٩
متوسط معدل النمو السكاني.	٪١,٨
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار).	١٨,٧
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	٪٥٩,٤
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار).	٤٧٤,١
النسبة المئوية من الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.	٪٣٩,٥

SOURCE: WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT INICATORS DATA BASE, APRIL ٢٠٠٢.

نقلاً عن عماد محمد الليثي، المرجع السابق، ص ١٥٧

* يضم دول من أربع قارات هي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا وأستراليا.

• للمزيد من التفاصيل راجع :

أ - أحمد طه محمد – التحولات في آسيا والنظام العالمي - مجلة السياسة الدولية – العدد ١٠٨ -١٩٩٢ ، ص: ٢٤٢.

ب - محمد فايز فرحات، الآسيان في مفترق الطرق، ملف الأهرام الإستراتيجي السنة الخامسة، العدد ٥٠، فيفري ١٩٩٩، ص: ١٩.

ج - عبير فرحات علي، مرجع السابق، ص ص: ٤٨ -٥٤.

* الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، أستراليا، نيوزيلندا، الشيلي، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلندا، الفلبين، بروناي، بابوانيو، غينيا، إنضمت كل من روسيا الإتحادية والبيرو.

[١] عماد محمد الليثي، مرجع سابق، ص: ١٥٧.

المطلب السادس

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

(تجمع دول الكوميسا)

لقد نشأت الكوميسا في اواخر عام ١٩٨١ ، بموجب التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا PTA ، ودخلت حيز التنفيذ في نهاية عام ١٩٨٢، ونظرا للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية على ارض الواقع، قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينها، وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا Comesa كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، فتكتل أعضاؤها في منتصف تسعينيات القرن الماضي على طريق الأسواق المشتركة• ، حيث ضم هذا التكتل أكثر من عشرين دولة أفريقية* فاق عدد سكانها ٣٥٩ مليون نسمة ، واقترب الناتج المحلى (للدول الاعضاء) من مائة مليار دولار.

ولقد نصت الاتفاقية على عدة بنود يلتزم بها الأعضاء وهي:

١- استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا PTA، وذلك على جميع أنواع السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء على النحو التالي: ٦٠٪ أكتوبر ١٩٩٣م، ٧٠٪ أكتوبر ١٩٩٤م، ٨٠٪ أكتوبر ١٩٩٦م، ٩٠٪ أكتوبر ١٩٩٨م، ١٠٠٪ أكتوبر ٢٠٠٠م. *

٢- إزالة جميع الحوافز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.

• تم التوقيع على الاتفاقية في نهاية عام ١٩٩٤ لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية في ١٩٩٨/٠٦/٢٩.

* وتضم الكوميسا في عضويتها ٢٠ دولة هي كالتالي: مصر، أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، أريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشل، السودان، سوزايلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

* في الواقع نجد أن مصر ومدغشقر وكينيا هي الدول التي طبقت التخفيض بنسبة ٩٠%، بينما خفضت سبع دول بنسبة ٨٠% ودولة واحدة بنسبة ٧٠% ودولة واحدة بنسبة ٦٠%، أما بقية الدول فلم تطبق أية تخفيضات.

٣- التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة (اتحاد جمركي) عام ٢٠٠٤م. •

٤- إقامة اتحاد نقدي خلال أربع مراحل تنتهي في عام ٢٠٢٥م.

٥- الهدف النهائي هو الوصول إلى سوق إفريقية مشتركة.

كما يمكننا حصر الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا في مايلي : [١]

١- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

٢- دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

٣- التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء.

٤- العمل على تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة ودول العالم.

٥- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

والجدير بالذكر بان دول هذا التكتل تتميز بثرواتها الطبيعية من المعادن النفيسة والنفط ومشتقاته وغيرها من البيئات الزراعية الخصبة ، ورغم هذا كله فان تجمع الكوميسا لايمكنه النجاح الا اذا حقق مايلي :

١- تحسين المؤشرات الاقتصادية العامة لدول التجمع.

٢- مرحلة التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

٣- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سوق دول التجمع، حيث يحتاج التجمع إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار للمساعدة في النهوض بدول التجمع.

• تم تأجيل الاتحاد الجمركي إلى عام ٢٠٠٨م.

[١] أحمد العثيم، الكوميسا بين الواقع والمأمول،جريدة الجزيرة السعودية، العدد١٢٥٨٦ ، ٢٠٠٧/٠٣/١٥.

المطلب السابع

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بافتا)

في١٩ فيفري١٩٩٧ اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة قراره رقم ١٣١٧ المتصمن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لتضم الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، ولتنشأ ابتداء من أول جانفي١٩٩٨ وفقا لجدول زمني وبرنامج عمل يتم تنفيذه خلال عشر سنوات، والموافقة على برنامجها التنفيذى * ، الهادف الى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية، وبعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية •.

لهذا الغرض فلقد استقر رأي الدول العربية على تطوير اتفاقية لتسيير وتنمية التبادل التجاري بينها، لتصل عند نهاية الفترة إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وقد بلغ التخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المتبادل على السلع ذات المنشأ العربي في نهاية سنة٢٠٠٢ ٥٠٪من تلك التي كانت مطبقة في نهاية ديسمبر[١] ,١٩٩٧

---

* البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ."

• الواقع أن العمل الاقتصادي العربي المشترك، مرَّ بالعديد من المحاولات منذ١٩٥٣، لم يكلل معظمها بالنجاح، بالنظر للإختلافات في السياسة والاقتصاد، نذكر من بين تلك المحاولات: ـ الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت١٩٥٣. ـ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة١٩٦٤. ـ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية١٩٥٧. ـ اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.١٩٨١

[١] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣، م.س، ص٢٠١.

وحتى نطلع اكثر على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نورد قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ المؤرخ في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧

إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩٧

اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم ١٣١٧ بشن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذى ونص القرار كما يلى :

محور أعمال الدورة:

"البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ."

اطلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بدراسة البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإذ يثمن ما بذلته من جهود من أجل إنجاز مهمتها بصياغة برنامج تنفيذى لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية، وبعضها البعض وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .

واستمع المجلس إلى العرض القيم الذى تقدم به معالى المهندس على أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة فى المملكة الأردنية الهامشية رئيس اللجنة الوزارية السداسية .

وإلى بيان معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول أبعاد إقامة منطقة تجارة حرة عربية ودقة المرحلة التاريخية التى تجتازها الأمة العربية، وإلى الإيضاحات التى قدمها سيادة الأستاذ عبد الرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية فى هذا الشأن .

وبعد المناقشة، يقرر

١- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من١/ ١/ ١٩٩٨

٢- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته المرفقة .

٣- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربيةالكبرى .

٤- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها فى البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٥ - تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل فى مجال اختصاصه فى متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٦- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة فى الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادى الاجتماعى قبل نهاية عام ١٩٨٨ لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها فى إطار البرنامج التنفيذى .

٧- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذى لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة .

٨- يكون موضوع تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى محوراً لأعمال المجلس فى دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها .

"ق ١٣١٧ - د.ع ٥٩-ج٢ ١٩٩٧/ ٢/ ٩ -

البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لتحرير التبادل التجارى بينها والتى تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٨٤٨ - د - ٣٠ بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٨٢.

وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

وإشارة لقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٢٤٨ د٥٦ بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٥ورقم ١٢٧١ - د٥٧ بتاريخ ٦ مارس ١٩٩٦ بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية .

وتحقيقاً لرغبة الدول العربية فى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات فى التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية .

وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة فى القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما .

أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراره رقم ١٣١٧ د.٥٩ بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩٧م هذا البرنامج التنفيذى وجدوله الزمنى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية .

أولاً – القواعد والأسس :

١- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

٢ - تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩٨

٣ - تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٤ - تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية .

٥- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

٦- تتبع فى تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق .

٧ - الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التى سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجى هى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية فى كل دولة طرف بتاريخ ١/ ١/ ١٩٩٨ (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج .

٨ - إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ ١٩٩٨/ ١/ ١ فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها فى الفقرة (٧ (أعلاه .

٩ - بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

ثانياً – تحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف :

١- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءاً من تاريخ ١/١/١٩٩٨ (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٧، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أى سلع تحت التحرير الفورى. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية :

أ-السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين ١ ، ٢ من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .

ب-السلع العربية التى أقر إعفاءها المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل تاريخ نفاذ البرنامج .

٢- تحدد مواسم الإنتاج "الرزنامة الزراعية" لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج .

٣- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب فى إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها فى الفقرة (٢) أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للإطلاع عليها .

٤- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعى البيطرى، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه .

٥- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) فى تصنيف السلع الواردة فى البرنامج .

ثالثاً – القيود غير الجمركية :

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذى عرفته المادة الأولى "فقرة ٦" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وهى :

"التدابير والإجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم فى الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التى تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالى :

لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار هذا البرنامج التنفيذى إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراره رقم ١٠٣٧ - د٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣ متابعة تطبيق ذلك فى الدول الأطراف .

رابعاً – قواعد المنشأ :

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التى تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتى منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراره رقم - ١٢٤٩ د ٥٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٣ ولحين إقرار ما تتوصل إليه

اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراراه رقم ١٢٦٩ المتخذ فى دورته السابعة والخمسين .

خامساً – تبادل المعلومات والبيانات :

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالمعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والبرنامج التنفيذى لها .

سادساً – تسوية المنازعات :

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارة بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية. وكذلك أى خلاف حول تطبيق هذا البرنامج .

سابعاً – المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد فى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول فى إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها .

والدول العربية الأقل نمواً هى الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها .

ثامناً – نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الأطراف حول :

-الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة .

-التعاون التكنولوجي والبحث العلمى .

-تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية .

-حماية حقوق الملكية الفكرية .

تاسعاً – آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات :

المجلس الاقتصادي والاجتماعى هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس :
١- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم فى تطبيق البرنامج التنفيذى .
٢- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أى عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذى .
٣- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذى .
٤- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التى يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته فى المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج .
ويساعد المجلس فى أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية :

١- لجنة التنفيذ والمتابعة :

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلى الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك .
وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة فى البرنامج.
وتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذى على النحو التالى :
١- دراسة التقارير التى تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة :
-مدى التقدم فى تطبيق البرنامج
-العقبات والمشاكل التى تواجهها فى التطبيق
-الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات
-الأساليب التى تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج
٢- تعقد اللجان أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً وذلك على النحو التالى :
الاجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير
الاجتماع الثانى: الأسبوع الأخير من ابريل
الاجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من يوليو

الاجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين فى التجارة .

٣- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز فى تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(٤) تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب فى شئون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر فى القضايا. وفى هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها .

(٥) تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثى الدول الأعضاء وفى حالة عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى مع توضيح أسباب الخلاف .

٢- لجنة المفاوضات التجارية :

تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول العربية الأعضاء فى البرنامج. بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها فى إطار تطبيق البرنامج .

٣- - لجنة قواعد المنشأ العربية :

تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذى .

٤- الأمانة الفنية :

تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذى وتقوم بـ :

(١) إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج

(٢) إعداد تقرير سنوى عن سير التجارة بين الدول الأعضاء فى البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة؛ من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا،

واقتراح الحلول واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية .

(٣) التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص فى إعداد التقرير السنوى، وفى إدراج القضايا التى يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى، والمشاركة فى اجتماعاتها(٤) . التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج .

(٥) تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية. وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعرفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية . بيانات الأسواق الدولية، بيانات منظمات التجارة الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة فى البرنامج .

(٦) تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات العربية المتخصصة فى مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التى يغطيها البرنامج .

*** تحفظ جمهورية العراق**

((يتحفظ وفد جمهورية العراق على الإشارة الواردة فى ديباجة البرنامج التنفيذى بشأن اجتماع القاهرة فى يونيو/ حزيران ١٩٩٦ ويعتبر أن بحث إقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية ووضع برنامج تنفيذى لها نابع من المرجعية التى بحث فى إطارها هذا الموضوع وبشكل خاص ما صدر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته السابقة))

****تحفظ جمهورية العراق**

((انطلاقا من فهم العراق وحرصه الشديد على أولوية الالتزام بقواعد وأسس العمل العربى المشترك التى تؤكد الهوية القومية لهذه الأمة، فإن وفد العراق يتحفظ على ما ورد فى المادتين ٥ و ٦ من القواعد والأسس الواردة فى "أولاً "من البرنامج ويؤكد أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى هى المرجعية الوحيدة التى تحدد أحكام الفقرتين ٥ و ٦ فى أولاً

وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام بأى نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادى العربى المشترك والاتفاقيات المرجعية فى إطاره بما فى ذلك قرار السوق العربية المشتركة)).

ويلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية، و تعميق الاعتماد المتبادل. الآثار المصاحبة لها في زيادة الاستمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة ، حيث حققت هذه التكتلات العديد من الإنجازات سواء على مستوى التجارة البينية أو التمويل التجاري وكذلك تطوير وتسهيل الاتصالات والتعاون والتنسيق في تطبيق السياسات الاقتصادية والتجارية وتحرير الصناعة والتجارة لأكثر من نشاط، فيما بين الدول، كما وفرت أنماطا أوسع من التسهيل الائتماني ودعم العملية التنموية لأعضائها؛ وتعكس التكتلات درجة عالية من الاعتماد المتبادل، تاركة نطاقا ضيقا لعمل الدول منفردة في رسم سياساتها، وذلك في الوقت الذي تتجسد فيه العولمة بوضع مؤسساتها العالمية، التي تسمح بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولقد دفعت أهمية التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الدول الكبرى اقتصاديا الى البحث عن أنماط جديدة للتعاون و الشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع و أكبر، ولذلك فإنه حَرِيٌّ
بالبلدان المتخلفة أن تسعى إلى إقامة تكتلات من أجل تدعيم قوتها الاقتصادية،*
وحتى تحصل على أكبر قدر من المكاسب في ظل التحولات العالمية المعاصرة، ولكي تضمن انتعاش التجارة البينية، وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو فيها [1].

---

* وإن كنا نؤمن بأن العبرة ليست بإقامة هياكل من التكتلات والاتحادات، بقدر ما هي في الديناميكية التي يجب أن تكون عليها، وضرورة تفاعل جوانبها السياسية والاقتصادية، كما أثبتته العديد من الأمثلة الناجحة للتكتلات بين البلدان المتقدمة كالاتحاد الأوروبي مثلا، أما البلدان المتخلفة فكثيرا ما كانت العوامل السياسية العائق الحاسم في فشل تجاربها ، إتحاد البلدان المغاربية مثلا، إضافة إلى ضعف البنيان الاقتصادي، وتخوف النخب السياسية من فقدان امتيازاتها وتفردها بشعوبها، وعموما نستطيع أن نسرد فيما يلي كثيرا من محاولات التكتلات بين البلدان المتخلفة، والتي لم يصل أغلبها إلى مستوى النضج: في إفريقيا كانت محاولات: الاتحاد الجمركي الاقتصادي في إفريقيا الوسطى١٩٦٤، التجمع الاقتصادي لجنوب إفريقيا١٩٦٥، مجموعة دول شرق إفريقيا١٩٦٧، المجموعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا١٩٧٣، مؤتمر تنسيق التنمية لدول شرق إفريقيا١٩٨٠، منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا١٩٨١ المجموعة الاقتصادية لوسط افريقيا١٩٨٣، منطقة التجارة الحرة بين الشرق والجنوب الإفريقي١٩٩٤، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا كانت أيضا المحاولات منذ الستينيات، من بينها نذكر: مجموعة أمريكا اللاتينية للتكامل١٩٦٠، مجموعة التعاون لدول جنوب شرق آسيا١٩٦٧، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفكية...وغيرها.

[1] محمد السعيد سعيد، الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٣٣٣.

المبحث الخامس

الآثار المترتبة على العولمة

تضارب أهل الذكر الاقتصادي والسياسي حول مفهوم العولمة، فقد جعلها البعض مرادفا "للأمركـة"، ومنهم من يراها مرادفا "للأوربة"، ومنهم من يرى أنها تعني اقتصاداً كونيـاً ... وهـو ما جعل مارشال ماكماهون :" على سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب، فقد تحولنا جميعا إلى طاقم يتولى القيادة".[1] والأمر المتفق عليه بين كافة الفرقاء جميعا هو أنّ العولمة أصبحت أمراً واقعاً، لكن الخلاف بينهم حول أسبابها ونتائجها ومنافعها، وما هو الثمن الذي سيدفعه الأغنياء؟ وما هو حجم الكارثة التي يستعرض الفقراء ؟

ويرى المؤيدون للعولمة، أنها لحظة رائعة في تاريخ البشرية، يحدث فيها تفوق السوق على الدولة والاقتصاد والسياسة...، هذه اللحظة جاءت بمكاسب صافية للبشرية جمعاء، فبفضلها ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم من ٠٢ تريليون دولار إلـى ٦٨ تريليون دولار في ١٩٩٥، و إذ قسمنا هذا الرقم على عدد السكان نجد أنّ المتوسط لعالمي لنصيب الفرد ارتفع من ٦١٤ دولار في ١٩٦٥ إلـى ٤٩٠٨$ في ١٩٩٥.لذلك ارتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوي بلغ ٦,٧٪ خلال (١٩٦٥-١٩٨٠)، و ٤,٧٪ خلال (١٩٨٠-١٩٩٠)، و ٦٪ خلال (١٩٩٠-١٩٩٥)، و تجاوز إجمالي حجم التجارة العالمية (في شكل صادرات وواردات) ٠٥ تريليون$ في ١٩٩٥، مقابل ٠٣ تريليون$ سنـة ١٩٨٠.ورغم أنّ سكان العالم زادوا بمقدار ١,٩ مليار نسمة، فيما بين ١٩٧٠-١٩٩٦، فقد بلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد السنوي في البلدان النامية نحو ١,٣٪.وخلال هذه الفترة، زادت بسرعة كذلك التدفقات رؤوس الأموال، وزاد صافي الاستثمار الأجنبي من أكثر من مليار $ في ١٩٩٥، وزادت تدفقات محافظ أسهم رأس المال من لاشيء إلى ٣٢ مليار$ في نفس الفترة.

---

[1] إبراهيم نافع، انفجار ١١ سبتمبر بين العولمة و الأمركة، الطبعة الأولى، دار الأهرام للنشر و التوزيع، ٢٠٠٢، ص: ٢٩.

وما هده الأرقام إلا دلالة على أنّ العولمة بآلياتها ومؤسساتها مثل منظمة التجارة العالمية، والرتيبات التي يتم فرضها لتسيير وزيادة التجارة الدولية، والاتفاقيات التي يتم إبرامها في هذا الصدد، وعوامل الإكراه التي تدفع الكثير الغالبة من الدول للانضمام لركب العولمة، كل هذا يحقق رخاء العالم بأسره حتى وإن تباينت حظوظ كل منهم نتيجة لهذه الظاهرة.

يرى المناهضون لها، أن متاعبها لا حصر لها، **تتجسد في الآثار التالية:**[1]

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية

للعولـمة أبعاد اجتماعية خطيرة نتيجة للفوضى الاقتصادية السائدة في العالم، فقد انعكست نتائجها سلباً خاصة على دول الجنوب الفقيرة، حيث تركزت آثارها لدى نسبة قليلة أو ما يسمى (١/٥ الرفاهية)، واتسعت الفروق بين الأغنياء و الفقراء، فهناك إحصائية تشير إلى أن ٣٥٨ مليار تيليريون، يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان لعالم، ٢٠٪ من سكان العالم تحتكر ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية على المدخرات العالمية، وانتشرت ظاهرة البطالة والفقر والبؤس، وتفشي الأمراض بأنواعها المختلفة، مما أنجر عنه ظاهرة العنف والإجرام المنظم، ومافيا خطيرة لترويج المخدرات، وتستعمل التكنولوجية في أنشطتها، وأصبحت تشكل خطراً على الحكومات وتسببت في التضخم المالي نتيجة للأموال السوداء.

فالنموذج الغربي رأسمالي، جنت منه شعوب العالم الثالث المزيد من الفقر والحرمان والبؤس والشقاء، ومزيدا من الاضطرابات الاجتماعية ثم الحروب الأهلية الانفصالية، فالنموذج الرأسمالي الغربي هو نشر وتكريس الظلم الاجتماعي، ودفع الناس إلى السرقة والنصب والاحتيال، ثم بناء المزيد من السجون تكوين وإنشاء فرق لمحاربة

---

[1] أحمد خليلي، العولمة و أبعادها، مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية، مركز التكوين مريم بوعتورة، قسنطينة، الجزائر.

الجريمة، وتخصيص أموال ضخمة لتدريبها وتسليحها كما حدث في ساوبالو (تم تشكيل فرق لقتل النصابين والمجرمين التائهين)، تحت شعار تنظيف المدينة،كذلك فرق الإبادة في ريودوجانيرو، ولقتل الأطفال المشردين على أساس أنهم لا يشجعون السياحة، ويعيقون الاستثمار والتنمية.

- **التجويع بالقوة و نشر الفقـر:**

لدول العالم الثالث مكان خصب للتروعات وصراعات الحروب الأهلية والإقليمية، وبذلك نجد أن حكومات هذه الدولة همها الوحيد، جمع وشراء الأسلحة وعقد الاتفاقيات ومعاهدات مع دول كبرى تنازل عن سيادة ومصالح وإحصائيات، تقوا أن دول العالم الثالث تستهلك ما قيمة ٥٠ مليار$ سنوياً لشراء الأسلحة لمحاربة الواحدة منها الأخرى، فهذه تنفق ٦٥٪ من ميزانيتها الخاصة بالعلوم التكنولوجية على البحث و جهود التنمية المرتبطة بالنشاطات الدفاعية، كما أنّ الصين وباكستان تحولان ما بين - ٧٪ ٦٪ من إجمالي إنتاجها لجهود الحرب.

فجهود دول العالم الثالث تذهب نحو الخراب والدمار، وهدم الطاقات عن طريق الحروب، بدل من توجهها للتنمية والتطور، وتحسين المستوى المعيشي ومحاربة الأمية، والأمراض والدول الكبرى، وشركاتها المتعددة النشاطات هي وراء نشوب الخلافات، وذلك لتشجيع بيع الأسلحة واستنزاف الطاقات المادية والبشرية، والنتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، وتهجير الكفاءات من الدول الكبرى.

فالمنطقة العربية لم تعرف الاستقرار السياسي والأمني منذ أن دخل الاستعمار الغربي إلى المنطقة، وإنشاء العصابة الصهيونية فيها، فمعظم الأموال العربية تم امتصاصها عن طريق التسلح والإنفاق العسكري من ذلك الحروب العربية الإسرائيلية، وحرب لخليج إيران- العراق الأولى، والثانـي العـراق -USA. والدول العربية تشتري ٨٪ من الأسلحة التي تباع في العالم، بحيث ازداد التسليح في العالم ٦ مرات، وجندي مقابل ٤٣ مدني، وسباق نحو التسلح أدى بالإتحاد السوفياتي إلى مساق الدول الفقيرة.

المطلب الثاني

الآثار السياسية

- يجري اليوم انقلاب جذري في العلاقات بين الدول، ويمكن طرح التساؤل التالـي: لمـن السيـادة في هذا العالـم الجديـد ؟ ونحن في بداية التحول الجديد الذي لا يعترف في حدود الدولة الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية والمعلوماتية، فالسلطة عاجزة عن الإمساك بخيوط الحركة، وكانت بسياسة معولة في النطاق المحلي، وهي من اختصاصات الدولة القومية وهي مرتبطة بالسيادة، ولكن أمام بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية أدى إلى بروز عالم بلا حدود سياسية، وربما في المستقبل يؤدي إلى وجود حكومة عالمية، وبالتالي الانتقال الحرّ للقرارات والتشريعات، وبذلك لم تعد الدولة القومية هي صاحبة القرار الوحيد، وبهذا أصبحت المقولة: إن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، أصبحت حقيقة، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما يكون لها صدى في كل العواصم، أي خروجها من نطاقها الوطني إلى العالمي، أي سياسة بلا حدود.

المطلب الثالث

الآثار البيئية:[1]

- خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، برزت في بيئة الإنسان آثار سلبية خطيرة، مست جوانب كثيرة من حياته منها، تلوث البيئة والطبيعة، والتي مست الهواء، الملء، الأرض (والتي هي مصدر حياة الإنسان: كالأكسجين للتنفس، والماء للشرب...).

- ومن نتائجها انتشار الأمراض الفتاكة، انتشار المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة الفتاكة غير مشروعة التطرف والعنف، وقد اتخذت هذه الآفات صفة عالمية، فلم تبقى معزولة في منطقة معينة، ولا في إقليم محدد، فلم يعد أية دولة مواجه وتصدي لها،

---

[1] أحمد خليلي، مرجع سابق.

فأصبحت تستنجد وتنسق مع دول أخرى أو منظمات جهوية أو عالمية.والتلوث لم ينحصر في بيئة الإنسان الطبيعية، بل امتد إلى بقية جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفكرية... وهذا ما سنبينه بالتفصيل لاحقا.فالاقتصاديات تركزت الثروة لدى فئة قليلة (الخمس الثري) أو خمس الرفاهية، وسياسيا تصدير النموذج الغربي الأمريكي للعالم المتخلف بدعوى نشر الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان.

- واجتماعيا مزيدا من الفقر والبؤس والآفات الاجتماعية، وثقافيا نحو الثقافة الاستهلاكية، والقضاء على خصوصيات دول العالم المتخلف، وفكريا ودينيا المزيد من الاعتماد على تطوير التكنولوجية والمزيد من العلمانية.

الجدول رقم (٠٧) يمثل العناصر الدافعة لتطبيقات العولمة والأهمية *النسبية في ترتيب العوامل المشكلة لمركبات العولمة في حفز تطبيقاتها. [١]

م	البيـــان	م	البيـــان
١	دور المنظمات الاقتصادية	٢٤	المكافحة الاقتصادية للجريمة
٢	العالمية. ثورة الاتصالات.	٢٥	الدولية. ترشيد دور الدولة
٣	ثورة المعلومات .	٢٦	الإقتصادي.
٤	الشركات المتعددة الجنسيات.	٢٧	الدعم السياسي المباشر لتطبيقات العولمة.
٥	إنهيار المعسكر الشرقي.	٢٨	تزايد نفوذ رجال الأعمال.
٦	الدور الريادي للولايات المتحدة.	٢٩	الأزمات الاقتصادية. التأثير التأججي للعولمة
٧	التكتلات الاقتصادية.	٣٠	الاقتصادية والمجالات الأخرى.
٨	ازدهار معدلات التجارة الخارجية.	٣١	عمليات غسيل الأموال. إنحسار للسياسات المناوئة.
٩	اندماج الشركات الكبرى.	٣٢	التداعيات الاقتصادية لظهور
١٠	تطور حركة المواصلات. التجارة الإلكترونية.	٣٣	الدول البترولية. التداعيات الاقتصادية للزيادة
١١	تطور نظم الإنتاج.	٣٤	السكانية في الدول النامية.
١٢	ثنائية النظام النقدي العالمي. التنميط السلعي والخدمي.	٣٥	سيادة مبادئ النظرية النقدية. توحيد مصادر المعلومات

* تقديرية في ضوء الجذور التاريخية والتفعيل الحالي والمستقبلي.

[١] دريس رشيد، العولمة والتحرر الاقتصادي، اطروحة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ،ص:١٣.

١٣	الجنات الضريبية.	٣٦	التجارية.
١٤	اقتصاديات البيئة. برامج التخصصية.	٣٧	الجاسوسية الاقتصادية. الأبعاد الاقتصادية لأزمة
١٥	التفاوت الهيكلي في التراكم	٣٨	الغذاء العالمي.
١٦	الرأسمالي. ازدهار حركات رؤوس	٣٩	دور المؤتمرات الدولية. هجرة وتنامي الاهتمام بحقوق
١٧	الأموال.	٤٠	الإنسان.
١٨	تطور الخدمات المصرفية. زيادة معدلات الاقتراض.	٤١	أنماط الحياة المشابهة عالميا. تأثر الدارسين الاقتصاديين في
١٩	التباين في أسعار الفائدة.	٤٢	الدول النامية بالثقافة الغربية.
٢٠	كثافة استخدام أسعار الصرف.	٤٣	دور الإعلام الغربي. تقدم صناعة الحاسبات.
٢١		٤٤	عوامل أخرى (كمنظمات غير
٢٢			حكومية وتعاظم اقتصاديات الرياضة والسياحة والعلاج
٢٣			والعقار).

المصدر: دريس رشيد، العولمة والتحرر الاقتصادي، أطروحة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ،ص:١٣

الخلاصة:

هناك العديد من يعتقد خطا، بان العولمة وضع مستحدث صدر عن النظام العالمي الجديد، خاصة وانه في الظاهر يبدو إن قوامه هو العامل الاقتصادي، الذي يتأسس على الشركات المتعددة الجنسيات ومتعدية الحدود وحرية الأسواق والتجارة، وتوحد السلع والمنتجات والخدمات وتسهيل بل حرية انتقال البضائع والأموال الساخنة من دون حواجز أو موانع، وحرية انتقال الأشخاص المتميزين مهنيا وماديا، وما إلى ذلك والحقيقة، إن الاتجاه إلى توحيد بلاد العالم كان على الدوام أملا من اعز الآمال البشرية، عملت له عصرا بعد عصر بوسائل شتى وان حدث ذلك من دون إضفاء عليه عنوان أو وقع تحت مسمى العالمية.

ولئن كانت العولمة قد ظهرت لدى البعض كنتيجة للعامل الاقتصادي، ومن ثم فقد رأوا إن الاقتصاد هو السمة الأساسية للعولمة، فان النظرة البعيدة المتفتحة ترى إن أسلوب السياسة وعلم الاقتصاد يسمى في الأصل: الاقتصاد السياسيُ وان المعلوماتية هي القوة الخارقة التي تغني عن استعمال العنف فتدفع إلى الاستسلام بهدوء وترغيب، ومن دون إراقة نقطة دم، ولهذه الحقائق فان كثير من الناس يرون أن العولمة غزو اقتصادي يهدد الكيانات الدولية الصغيرة، فضلا عن أنها لمن لا يسيطر على تراثه بوعي غزو ثقافي يهدد الثقافات المحلية في كل مكان، ولكن رغم هذه التحديات فإنها لابد إن تثير فينا روح المقاومة والتفاعل الايجابي من استثمار هذه الظاهرة في اتجاهاتها المفيدة.

القدرة على نشر المعلومات وحرية تداولها بعيدا عن عوامل الرقابة والتقييد وتعقيدات الجغرافيا وسيطرة السياسة والكلفة المالية الكبيرة، وهذه مساحة واسعة من حرية الفكر والبيان، فإذا كانت المجلة أو الكتاب في عالم الأمس لا يصل إلا لمجموعة صغيرة من الناس وبشق الأنفس فانه في عالم اليوم يصبح في متناول الجميع، بل إن تداعيات العولمة وانفتاح عالم النشر المعلوماتي يفرض علينا استثمار هذه الحرية بشكل أعمق وأوسع.

إيجاد أسس التحصن الذاتي المبني على النوعية الثقافية المركزة والاستفادة الواعية من تقنيات تكنولوجيا العولمة بصورة سليمة مع تغذية مستمرة وتلقيح معلوماتي قوي

للوقاية لإيجاد بدائل متكاملة وقوية في مواجهة أدوات العولمة وقيمها التي اخترقت معظم الحصون الثقافية والفكرية والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية داخلها من الغزو الثقافي.

لابد للاقتصاديين في بلادنا من إيجاد التكتل والانصهار في وحدات مركزية متماسكة قادرة على المواجهة.

إن الفضاء الإعلامي والنسيج المعلوماتي من أهم أدوات العولمة في انتشارها وسيطرتها ولقد أصبح من الضروري على مجتمعاتنا إن تستخدم هذه الأدوات لنشر المعلومات السليمة والايجابية التي تحافظ على قيمنا، وأخلاقنا ومبادئنا وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير، ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب ما جاء في كلمة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (١٤ أكتوبر ٢٠٠٠)، حيث قال:ً إن العولمة بحاجة إلى ضبط لأنها تنتج شروخا اجتماعية كبيرة، وهي وان كانت عامل تقدم فهي تثير أيضا مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيدا، ومن المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية، والواقع إن العولمة جزء من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات ولا يملك أحد منها إن يقف بمنأى عنه، ولذلك فان العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد ونرتاب ونرتعب ونقف مشدوهين مبهورين، فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعج به عالمنا اليوم بمنتهى الحكمة، وبقدر كبير من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا إن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وطبيعته لا كما نتوقعه أو نتوهمه.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر العولمة الاقتصادية من أهم أشكال العولمة حيث تسود من خلالها عدة توجهات مثل الانفتاح الاقتصادي العالمي، تحرير التجارة، انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص وتنامي التدفقات النقدية بين الدول.

إن المتأمل والمتتبع للأحداث والتغيرات الدولية يبدو له جليا بان العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين أساسيين وهما العولمة الإنتاجية (تتمثل أساسا في عولمة التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة) والعولمة المالية.

إن العولمة الإنتاجية والتطورات الجديدة في علاقات الإنتاج بسبب التطور الرهيب في المجال التكنولوجي لاسيما مجالات المعلوماتية والاتصال والذي جعل المنشاة الإنتاجية تنتج على صعيد عالمي، بعدما كانت تبيع المنتجات وتستخرج المواد الأولية على صعيد عالمي، وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد محمود الإمام: إنّ ثمة علاقة وطيدة بين مستوى تطور قوى الإنتاج وتنظيم المنشأة الصناعية، ودور الدولة في الاقتصاد. ففي المرحلة الأولى للنظام الرأسمالي إبّان الثورة الصناعية وبعدها كان حجم المنشأة الصناعية صغيرا، وكان دور الدولة ينحصر بتوحيد السوق القومية وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية وإرساء البنية التحتية للاقتصاد والحصول على المواد الأولية من الخارج، وفي المرحلة الثانية عندما فرضت عملية تطور قوى الإنتاج نشوء الصناعات الكبيرة والثقيلة، ظهرت الاحتكارات وتحولت المنشآت الإنتاجية إلى شركات مساهمة ضخمة، ثم برزت رأسمالية دولية، حيث تتحد الدولة بالاحتكارات ونشأت دولة الرفاه التي

سعت إلى توسيع أسواق الصناعة الكبيرة في الخارج من خلال الإمبريالية، وفي الداخل من خلال رفع مستوى المعيشة، أما في المرحلة الثالثة والتي بدأت في السبعينات وتبلورت في التسعينات، فإنّ عابرات القارات والقوميات من الشركات العملاقة، أصبحت تحتاج إلى الخروج عن نطاق الحدود الجغرافية للدولة، فلم تكتف فيها بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها.

المبحث الأول

معالم وسمات العولمة الاقتصادية

إن المتتبع للنظام الاقتصادي العالمي اليوم يبدو له جليا بأنه يختلف عن المراحل السابقة في العديد من الميزات والخصائص ، رغم كونه امتدادا لها ومرحلة من مراحلها ، ومن أهم هذه المعالم والميزات والخصائص مايلي [1]:

- ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي .
- تزايد دور التكتلات الاقتصادية .
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية .
- تزايد تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود .
- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية .
- القطبية الاقتصادية.
- بروز الدور الفعال للتطور التكنولوجي لاسيما في مجال الاتصال والمعلوماتية .
- ديناميكية وحركية نظام العولمة الاقتصادية

المطلب الأول

القطبية الاقتصادية

بعد انهيار القوى الشيوعية ، أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة ، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي ، وبالتالي فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، أي مع بداية التسعينات ، قد غلبت عليه إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

إلا أن هذا التفرد بالقمة القطبية الواحدة لا يعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم سوف يشهد نوعا من تعددية الأقطاب Multi - polar systm، والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك وهي

---

[1] Jaques Adda., Mondialisation de l' economie .T.١ .Casbah.ALGER ١٩٩٨ p :٥.

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان ، مما جعل النظام الاقتصادي العالمي الحالي يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة حيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان ، والتي يغلب على علاقاتها عوامل التجانس ، والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر والتباعد مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث [١] ، وبهذا لعبت العولمة الاقتصادية دورا أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية ، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية تتداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.، كما ظهرت في ظلها التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة الاقتصادية تؤثر على توزيع الادخار العالمي وتوظيفا ته في عالم وحيد القطب.

المطلب الثاني

بروز الدور الفعال للتطور التكنولوجي لاسيما في مجال الاتصال والمعلوماتية(الثورة التكنولوجية وتعميق العولمة الاقتصادية)

يشهد العالم اليوم ثورة عالمية عارمة ، وتطورا رهيبا في مجالات المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا ، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج من أهمها .[٢]

١ - نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات ، وما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، و قد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون

---

[١] محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٥١.

[٢] سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد٢٢، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص: ٤٣ -٤٤.

التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال ، وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة حيث أتضح أن ٩٢% من أصل ٤٢٠٠ تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية النشاط تمت منذ بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان .[٣]

٢- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firm بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

٣- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية ، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.[١]

المطلب الثالث

ديناميكية وحركية نظام العولمة الاقتصادية[٢]

إن أهم ما يميز العولمة لاسيما منذ النصف الثاني من عقد التسعينات هو الحركية والديناميكية ، بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة ، حيث نلاحظ بأن النظام الاقتصادي العالمي الحالي في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ ، حيث تسعى كل دولة بكل ما تملكه من قوة للحصول وامتلاك مقومات المنافسة حتى تستطيع خوض غمارها ، وذلك من خلال

---

[٣] ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت، ١٩٩٥، ص: ١١٨.

[١] حشماوي محمد ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتورة دولة ٢٠٠٦، جامعة الجزائر، ص:.٨٠

[٢] النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق ص: ٥٣.

الدخول في التكتلات الإقليمية حتى تتمكن من مواجهة التيار الجارف لعولمة الاقتصاد والدفاع عن مصالحها الوطنية ، وبالتالي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه وملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينات لا يزال في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالأوضاع والترتيبات السابقة ، حيث يلاحظ العمل على إلغاء الحدود الإقليمية والحد من الدور التقليدي للدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في رسم السياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية ، كما استخدمت أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه تماشيا مع المرحلة التطورية- مرحلة العولمة- التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت، والآليات الجديدة التي نشأت، ولذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل ، وبدليل أيضل وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فالبعض يطرح سيناريو القطب الواحد ، والبعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي ، والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازية.

المطلب الرابع

تقسيم جديد للعمل الدولي

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من فبل ، حيث لم يعد بإمكان أي دولة مهما كانت قوتها وقدرتها الذاتية أن تستقل لوحدها أو بمفردها بإنتاج منتج صناعي معين ، وذلك يعود لما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص ، بسبب تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي ، وإنما هناك أنواع متعددة وما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر ، ولهذا نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع احد المكونات فقط ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firme وقد أصبح هذا النوع

من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض ، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية[1] ، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.[2]

المطلب الخامس

تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات

إن من أهم معالم وسمات العولمة اليوم ، هي تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط ، وعابرة للقارات أو القوميات ، مما جعلها من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ومحورا رئيسيا له ، كما أن خصائصها تختلف عن خصائص الشركات الاحتكارية التي ميزت بداية القرن العشرين ، ويجسد هذا الاختلاف أو التحول مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد، وبالتالي مدى دفعها وتسريعها لوتيرة العولمة ويتجلى ذلك في مايلي :إن الاحتكارات في الماضي كانت تركز معظم نشاطها داخل دول محدودة ، وتحاول حماية السوق الوطنية من المنافسة الخارجية ، أما اليوم فان نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عرف تطورا مذهلا ، إلى درجة انه شمل العالم بأسره ، حيث انتقل عددها من ١١٠٠٠ شركة تتحكم بـ ٨٢٠٠٠فرع سنة ١٩٧٥ ، إلى ٣٧٥٠٠ شركة تتحكم بـ ٢٠٧٠٠٠ فرع سنة ١٩٩٥ وهذا بين لنا مدى اختراق هذه الشركات لحدود دول العالم.[3]

---

[1] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، مصر،١٩٩١، ص ص:١٥- ١٩.

[2] حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص:٨٨.

[3] عبيد نايف علي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢١، جويلية ١٩٩٧، ص:.٢٩

تتميز نشاطات ومنتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع، وذلك لعدة اعتبارات اقتصادية أهمها ، تفادي مخاطر تقلبات الأسعار والأسواق والكساد من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة الصراع التنافسي العالمي.، حيث تقدر مبيعاتها حوالي ٨٠% من مبيعات العالم وهو ما يوضح مركزها في التسويق الدولي وأن إنتاج أكبر ٦٠٠ شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين ٢٥% -٢٠% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمي[٤].

فمثلا في سنة ١٩٩٢ وصلت المبيعات المحققة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات خارج بلدها الأم إلى ٥٥٠٠ مليار دولار، أي فاقت قيمة الصادرة العالمية للسلع والخدمات ٤٧٠٠ مليار دولار[١] ، كما وصلت إيرادات أكبر خمسمائة (٥٠٠) شركة متعدية الجنسيات في العالم سنة ١٩٩٥ إلى حوالي ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما تستحوذ في مجموعها على حوالي ٤٠% من حجم التجارة الدولية[٢] ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم (حيث بلغ رصيد استثماراتها ٢٧٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٥ ، مقابل ٣٧٠ مليار سنة١٩٧٨)[٣] ، و لذلك تلعب هذه الشركات دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

وفي ظروف النمو الاقتصادي البطيء أو موجات الانكماش تعمل بمبدأ الحذر من الاستثمار الإنتاجي، و تفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية (استثمارات غير مباشرة) عن طريق استعمالها للقطاع المالي (بنوك، مؤسسات تأمين، ومؤسسات ادخار واستثمار.....).

كما تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.[٤]

---

[٤] النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق ص: ٥٣.

[١] FEREYDOM.A, KHAVAND, Le Nouvel ordre Commerciale Mondiale, NOTHAN ١٩٩٥, P ١١٧

[٢] النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق ص: ٥٣

[٣] ياسين السيد واخرون، العرب والعولمة، ندوة فكرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨،ص:.٣٦

[٤] حشماوي محمد ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية مرجع سابق ، ص ٨٩

لقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في التطور العلمي والتكنولوجي ، فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير RSD التي قامت بها هذه الشركات ، حيث برزت ظاهرة جديدة متمثلة في العمل عن بعد باستعمال الحاسوب الإلكتروني متعدد الجنسيات [٥] ، من طرف هذه الشركات خاصة في العمليات المصرفية والنقدية مما سمح لها بتوفير المعلومات والبيانات الاقتصادية ، مما جعلها تكتسب قوة تجارية وتسويقية وتسييرية وتكنولوجية تسيطر بفضلها على الاقتصاد العالمي ، حيث أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط ، وعابرة للقارات أو القوميات، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، حيث ينبغي التأكيد على التزايد المتنامي لهذه الشركات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي ويتجلي ذلك فيما يلي:[١]

١- وصلت الإيرادات لأكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم إلى حوالي ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وذلك في سنة ١٩٩٥

٢- استحواذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي ٤٠% من حجم التجارة الدولية[٢] ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

٣- أن حوالي ٨٠% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي وأن إنتاج أكبر ٦٠٠ شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين ٢٥% -٢٠% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.

٤- إن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات تجاوزت ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

---

[٥] ميرونوف، الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية،ص: ٢٣ .

[١] ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، درا الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،٢٠٠٣، ص:٧١.

[٢] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، ١٩٩٨ ص: ٥٣.

٤- الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي المسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير RSD التي قامت بها هذه الشركات، كما تعتمد على الخبرة التكنولوجية والبحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة، وعدم إتاحة الفرصة لدول الجنوب لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية خاصة بها.

٥- استنزاف الموارد الطبيعية والمواد الخام والموارد الزراعية ومصادر الطاقة من الدول النامية وهذا يتعارض مع مبدا ومفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول.

٦- التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول النامية، وذلك بتشويه الحسابات وإظهار أرقام غير حقيقية للأرباح وذلك من خلال قيامها بجملة من التحويلات (Transferts) بين فروع هذه الشركات .

٧- استغلال اليد العاملة المنخفضة الأجر بسبب غياب تنظيمات عمالية ونقابية قوية في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض المؤسسات ما يعادل ٧٠ دولار أمريكي للأسبوع (بـ ٤٨ ساعة أسبوعيا)، ناهيك عن عدم إلتزام هذه الشركات العالمية بالرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة.

٨- تجمع هذه الشركات أو تركزها في شكل شركات عملاقة على المستوى العالمي في قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، وهذا قصد القضاء على المنافسة والاستفادة من مزايا التكامل واقتسام الأسواق، فمثلا تركز مجال الاتصالات في يد عدد قليل من هذه الشركات ، ففي عام ١٩٨٩ تم إندماج بين مؤسستي (Time) و(Warner) وأسفر عنه ظهور أكبر مجموعة إعلامية إتصالية في العالم برأسمال قدره حوالي ٢٥ مليار دولار، بينما حدث اندماج في سنة ١٩٩٣ بين مؤسستي(Paramount) و(Viacom)، فأصبحت هذه المجموعة تحتل المرتبة الخامسة في الترتيب العالمي لأكبر المجموعات الإعلامية والاتصالية وهذا بعد كل من مجموعة (Time-Warner) التي تحتل الصدارة، تليها(News orporation) ثم مؤسسة (Bertel Sman) ثم شركة (WaltDiseny).

وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات في العالم لسنة ٢٠٠١.

الجدول رقم(٠٨):يوضح ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات في العالم لسنة ٢٠٠١[1]

الوحدة:(بمليون الدولار وعدد العمال)

ترتيب ٢٠٠١	ترتيب ٢٠٠٠	اسم الشركة	البلـــد	قطاع النشاط	الأصول المملوكة في الخارج	رقم الأعمال الإجمالي	عدد العمال المشغلين في الخارج	عدد العمال الإجمالي
١	١	**Vodafone Group**	بريطانيا	الاتصالات	١٨٧,٧٩٢	٣٢,٧٤٤	٥٦,٤٣٠	٦٧,١٧٨
٢	٢	**General Electric**	الولايات المتحدة	الإلكترونيك	١٨٠,٠٣١	١٢٥,٩١٣	١٥٢,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠
٣	٧	**Bp . Amoco**	بريطانيا	البترول	١١١,٢٠٧	١٧٥,٣٨٩	٩٠,٥٠٠	١١٠,١٥٠
٤	٤	**Vivendi Univerzal**	فرنسا	متنوعة	٩١,١٢٠	٥١,٤٢٣	٢٥٦,٧٢٥	٣٨١,٥٠٤
٥		**Deutch Telecom**	ألمانيا	الاتصالات	٩٠,٦٥٧	٤٣,٣٠٩	٧٨,٧٢٢	٢٥٧,٠٥٨
٦	٣	**Exxonmobil Corp.**	الولايات المتحدة	البترول	٨٩,٤٢٦	٢٠٩,٤١٧	٦١,١٤٨	٩٧,٩٠٠
٧	٣٨	**Ford Motor**	الولايات المتحدة	البترول	٨١,١٦٩	١٦٢,٤١٢	١٨٨,٩١٩	٣٥٤,٤٣١
٨	٥	**General Motors**	الولايات المتحدة	السيارات	٧٥,٣٧٩	١٧٧,٢٦٠	١٤٨,٠٠٠	٣٦٥,٠٠٠
٩	٦	**Royal Dutch**	هولندا/ بريطانيا	البترول	٧٣,٤٩٢	١٣٥,٢١١	٥٢,١٠٩	٨٩,٩٣٩
١٠	١٩	**Total Fina Elf**	فرنسا	البترول	٧٠,٠٣٠	٩٤,٤١٨	٦٩,٠٣٧	١٢٢,٠٢٥
١١	١٥	**Suez**	فرنسا	متنوعة	٦٩,٣٤٥	٣٧,٩٧٥	١٢٨,٧٥٠	١٨٨,٠٥٠

[1] **جمال عمورة لمجيد ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، أطروحة دكتورة دولة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٥/٢٠٠٦،ص: ٧٨.**

١٢	٨	Toyota Motors	اليابان	السيارات	٦٨,٤٠٠	١٠٨,٨٠٨	١٨٦,٩١١	٢٤٦,٧٠٢
١٣	١٠	Fiat Spa	إيطاليا	السيارات	٤٨,٧٤٩	٥٢,٠٠٢	١٠٣,٥٦٥	١٩٨,٧٦٤
١٤	٩	Telefonica	إسبانيا	الإتصالات	٤٨,١٢٢	٢٧,٧٧٥	٩٣,٥١٧	١٦١,٥٢٧
١٥	١٢	Volkswagen	ألمانيا	السيارات	٤٧,٤٨٠	٧٩,٣٧٦	١٥٧,٥٧٩	٣٢٤,٤١٣
١٦	١٣	Chevro Texaco	الولايات المتحدة	السيارات	٤٤,٩٤٣	١٠٤,٤٠٩	٣٥,٥٦٩	٦٧,٥٦٩
١٧	١٤	Whampoa	هونكونغ	متنوعة	٤٠,٩٨٩	١١,٤١٥	٥٣,٤٧٨	٧٧,٢٥٣
١٨	١٧	News Corporation	أستراليا	الإعلام	٣٥,٦٥٠	١٥,٠٨٧	٢٤,٧٠٠	٣٣,٨٠٠
١٩	٢٩	Honda Motors	اليابان	السيارات	٣٥,٢٥٧	٥٥,٩٥٥	٥٩,٠٠٠	١٢٠,٦٠٠
٢٠	٢٣	Eon	ألمانيا	كهرباء/ غاز	٣٣,٩٩٠	٧١,٤١٩	٦٤,٢٨٥	١٥١,٩٥٣
٢١	١٨	Nestle.Sa	سويسرا	التغذية	٣٣,٠٦٥	٥٠,٧١٧	٢٢٣,٣٢٤	٢٢٩,٧٦٥
٢٢	٦١	Rwe Group	ألمانيا	كهرباء/ غاز	٣٢,٨٠٩	٥٨,٠٣٩	٦٥,٦٠٩	١٥٥,٦٣٤
٢٣	١١	Ibm	الولايات المتحدة	الكترونيك	٣٢,٨٠٠	٨٥,٨٦٦	١٧٣,٩٦٩	٣١٩,٨٧٦
٢٤	٢٤	Abb	سويسرا	تجهيزات	٣٠,٥٨٦	١٩٣٨٢	١٤٨,٤٨٦	١٥٦,٨٦٥
٢٥	٣٧	Unilevers	هولندا/ بريطانيا	متنوعة	٣٠,٥٢٩	٤٦,٨٠٣	٢٠٤,٠٠٠	٢٧٩,٠٠٠
		المجمـــوع			١,٦٨٣,٠١٧	٢,٠٣٢,٥٢٤	٢,٨٧٦,٣٣٢	٤,٨٦٦,٩٥٦

المصدر: جمال عمورة لجيد ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية ، اطروحة دكتورة دولة ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ،ص: 78

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي الأصول المملوكة لهذه الشركات وصل إلى ١٦٨٣ مليار دولار، وأن رقم أعمالها الإجمالي لسنة ٢٠٠١ بلغ ٢٠٣٢

مليار دولار، في حين وصل العدد الإجمالي لليد العاملة المشغلة من طرف هذه الشركات العملاقة في نفس السنة (٢٠٠١) ٤,٨٦٦,٩٥٦ عامل منها ٢,٨٧٦,٣٣٢ عامل خارج الدول الأصلية لهذه الشركات، أي بنسبة ٥٩% من الإجمالي.

كما تجدر الاشارة إلى أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات تتركز في عدد قليل جدا من الدول ، والجدول التالي يوضح توزيعها كما يلي[1] :

الجدول رقم (٠٩) : يوضح توزيع الشركات الأجنبية بين٠٩ دول لسنة ٢٠٠٠:

الترتيب	البلد	الشركات	الترتيب	البلد	عدد الشركات
١	اليابان	٦٢ شركة	٦	سويسرا	٠٨ شركات
٢	الولايات المتحدة	٥٣ شركة	٧	إيطاليا	٠٥ شركات
٣	ألمانيا	٢٣ شركة	٨	كوريا الجنوبية	٠٤ شركات
٤	فرنسا	١٩ شركة	٩	هولندا	٠٤ شركات
٥	بريطانيا	١١ شركة			

المصدر : حمدي رضوان : العولمة والاستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة العدد ١٧، جوان ٢٠٠٢، ص (٢٠٤).

وخلاصة لقول أن هذه الشركات تقوم بدور هام وأساسي في عملية العولمة وذلك من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دوليا، والأهم من

[1] حمدي رضوان، العولمة والإستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة العدد ١٧، جوان ٢٠٠٢، ص: ٢٠٤.

[2] Cristophe Storai, Attracivite Territoniale et Strategie de localisation des Firmes, ISDM N=٩, Juillet ٢٠٠٣, article n=٧٥, PP(٠٤-٠٥) . http : //www.isdm.org. (Consulte le ٢٠/٠٦/٢٠٠٥).

ذلك هو تعميم نمط إستهلاك معين وزرع ثقافات استهلاكية موحدة على المستوى العالمي، وبالتالي فهي تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:[٣]

استراتيجية ابتدائية (une strategie primaire): تتمثل في البحث عن الموارد الطبيعية السطحية أو الباطنية.

- استراتيجية أفقية (strategie horizontale): تتمثل في دخول الأسواق.

استراتيجية عمودية (strategie verticale) : التقليل من التكاليف

المطلب السادس

الاعتماد الاقتصادي المتبادل

فبفضل التطور التكنولوجي الهائل لاسيما في مجالي الاتصال والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية ، ازداد الترابط والتشابك بين الأسواق المختلفة في جميع أنحاء العالم ، وبدأت حواجز الحدود والمسافات والثقافات والقوانين المحلية تسقط تدريجيا بين الدول والقارات مما أدى إلى تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين ، وخلق نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد ، وبهذا أصبحت الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية ، هي امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي ، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة (حيث كان في الماضي أهم عوامل القوة الاقتصادية هي امتلاك الموارد الطبيعية)، مما أدى إلى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة وتعميق الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.من خلال الخصائص والسمات السالفة الذكر ، نلاحظ بان العولمة الاقتصادية سمحت لحرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد أو شرط ، والتي تسعى وتهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.، كما سمحت للمضاربين بتحقيق أرباح هائلة

[٣] حمدي رضوان، مرجع سابق، ص:٢٠٤.

وسريعة عبر المضاربة ، وظهرت وتوسعت أسواق الأورودولار، بدءا من لندن ثم الى بقية الدول الأوروبية ، كما تم إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي، بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، مما زاد في نسبة الادخار العالمي و ظهور القروض البنكية المشتركة ، ومن اجل التغطية والحماية من الأزمات. استخدمت عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة ، ولتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.والحصول على الأموال بتكاليف منخفضة (لوجود المنافسة بين الممولين)، تم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية.كما لا يمكننا أن نغفل عن بعض المزايا لدول العالم الثالث ، حيث سمحت لها بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية . وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية ، ومكنتها من الحد من هروب أموالها إلى الخارج ، وذلك بتحديث نظامها المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني ، كما ساعدت الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير ، وعملت على انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي .

المطلب السابع

التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة اتجه العالم إلى إقامة التكتلات الاقتصادية قناعة منه بأنها الحل والسبيل الوحيد إلى تحقيق الوجه الاقتصادية العالمية، قد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بتعاظم نشاط الأسواق المالية وبقيام منظمة التجارة العالمية أكتمل المثلث الذي يشكل مؤسسات النظام الاقتصادي العالمية:

صندوق النقد الدولي وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

البنك الدولي هو المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

منظمة التجارة العالمية و هي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

وبهذا التطور في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي وجدت معظم الدول نفسها بحاجة إلى تكتل وذلك لضمان بقائها واستمرارها كقوة اقتصادية.حيث ظهرت في القارة الأمريكية (تكتل النافتا) الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كل من كندا والمكسيك فضلا عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم دول الأمريكيتين، كما ظهر في القارة الآسيوية تكتل (الأسيان) ويضم ١١ دولة من دول هذه القارة، وهناك مجالات لضم الصين، أما في القارة الأفريقية فقد ظهرت العديد من التكتلات كتكتل (الكوميسا) الذي يضم عشرين دولة من دول شرق وجنوب القارة الأفريقية، أما ستة عشر من دول غرب هذه القارة فشكل تكتل (الايكواس) وهناك أيضا تكتل الساحل والصحراء والذي يضم ثمانية عشر دولة من دول القارة، وتكتل (السادك) الذي يضم أربعة عشر دولة من دول هذه القارة الأفريقية، وفي شمالها هناك مشروع إقامة (الاتحاد المغاربي) والذي يضم كل من المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا والمعلن عنه في سنة ١٩٨٩ والذي ما يزال بسير بخطوات محتشمة وبطيئة لأسباب سياسية واقتصادية وجملة من الظروف بعضها محلي والآخر خارجي، أما في القارة الأوروبية فان تجربة الاتحاد الأوروبي تضل التجربة الرائدة والنموذج على مستوى إقامة التكتلات العالمية، حيث نشأ بستة دول أوروبية واليوم توسع ليصبح يضم خمسة وعشرين دولة كما انه وصل إلى مرحلة الوحدة النقدية.[١]

ولقد تطرقنا في المبحث الرابع من الفصل الأول بالتفصيل لأهم هذه التكتلات الإقليمية والعالمية لمواجهة العولمة الاقتصادية.

---

[١] فرج عبد الفتاح فرج، البناء الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة للمشروع المغاربي، ورقة مقدمة فعاليات الملتقى الدولي العولم المالية، جامعة عنابة قسم العلوم الاقتصادية سبتمبر ٢٠٠٤، ص: ٤٤.

المبحث الثاني

أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن المتتبع للأحداث العالمية اليوم يبدو له جليا بان العولمة استطاعت أن تستثمر ثورة المعلومات والتقنية للسيطرة على معطيات الأحداث الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتسويقها، كما تمكنت من قياس ردود الفعل حولها وذلك بفضل الشبكات الإخبارية الضخمة ووكالات الأخبار التلفزيونية الفضائية المنتشرة في مختلف أنحاء المعمورة ، كما تمكنت من دعم نفسها بمنظومة قانونية لاسيما التشريعات في المجال الاقتصادي وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية الأقليات وحقوق الإنسان ، حيث جعلت النظام الاقتصادي العالمي الراهن يرتكز على ثلاثة أضلاع أساسية يأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي متمثلا بصندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي المتمثل بالبنك الدولي ثم النظام التجاري ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة، بالاظافة إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى(٧+١) والشركات العالمية المتعددة الجنسيات .

لقد نجحت العولمة بفضل هذه المنظومة الجديدة من التشريعات والمؤسسات أن تقر فتح الحدود وحرية التجارة وإضعاف الحماية الجمركية وكل ما يمكن أن يسمح لدولة ما ببسط سيادتها.

إلا أن ما يهمنا في هذا المبحث هي تلك المؤسسات القائمة والعاملة والداعمة على تطبيق العولمة والمتمثلة في :

المطلب الأول

صندوق النقد الدولي

تأسس سنة ١٩٤٤ ولم يزاول نشاطه إلا في سنة ١٩٤٧، ويعتبر القائم والحارس والمشرف على إدارة النظام النقدي العالمي وذلك بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، لاسيما في إدارة القروض والفوائد وتطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي، كما يعمل على تيسير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، و على إلغاء كل القيود والحواجز على العملات الأجنبية في العمليات التجارية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال في موازنة مدفوعات الدول الأعضاء ، والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية، ويمكننا حصر منهجية الصندوق النقدي الدولي في اتخاذه لبعض الإجراءات لتعميم جملة من الميزات والخصائص على الهياكل المالية للدول أهمها :

- تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم ورفع الضرائب .
- تخفيض قيمة العملة القومية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة بين الدول المعنية
- تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية
- العمل على تحقيق الأجور الحقيقية لاسيما في القطاع العام.
- تحرير الأسعار.
- إحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي.

المطلب الثاني

النظام المالي الدولي (البنك الدولي)

لما أشرفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء ، وتأكد نصر الحلفاء فيها اجتمع في سنة ١٩٤٤ ممثلون عن أربع وأربعين دولة في (بريتون وودز) بالولايات المتحدة الأمريكية لدراسة وبحث أسس نظام النقد العالمي بعد هذه الحرب لإيجاد ووضع قواعد جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول، حيث نتج عن هذه الاجتماعات التوقيع على اتفاقية بريتون وودز والتي تضمنت إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث استحوذت الدول الكبرى على نصيب الأسد من حصصهما (الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مما جعلها تسيطر سيطرة كاملة على هاتين المنظمتين [١]، إلا أن البنك الدولي لم يزاول نشاطه إلا في سنة ١٩٤٦.

ويعتبر البنك الدولي القائم والمشرف على إدارة النظام المالي العالمي، ومن أبرز واهم أهدافه تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال تسهيل انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها ، وتقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض باعتباره المؤسسة المالية العالمية التي تقدم قروضا طويلة الأجل لعملية التنمية، كما يسعى أيضا إلى الحفاظ على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء ، وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية.

وعلى اثر تنامي مديونية دول العالم الثالث ، وأمام إصرار الدول المتقدمة ورفضها لفكرة إعادة النظر حول توزيع حصص الدول الأعضاء في كل من هاتين المنظمتين الماليتين (حصة الأسد للدول الصناعية الكبرى في الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أمام حصة باهتة ومتواضعة لدول العالم الثالث) ، وظهور أزمة ما يسمى بأزمة ديون العالم الثالث خلال حقبة الثمانينات مما جعل هذه الدول تحت وصاية الدول الدائنة مباشرة بشروط ومباركة المؤسسات الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي) ، حيث استحدث البنك الدولي نوعا من القروض المشروطة تلزم البلد المدين بإجراء

---

[١] شهاب مجد محمود، المنظمات الدونية، دار الجامعة، القاهرة، ١٩٩٠، ص:.١٢١

التصحيحات الهيكلية (قروض التصحيحات الهيكلية) ، كتحرير التجارة الخارجية ورفع كافة القيود عنها واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي ووإعادة نظر في أولويات الاستثمار وفتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط ورفع الحماية عن المنتج المحلي والعمل على التشجيع للتصدير للخارج وتطبيق الخوصصة ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية وإتباع سياسة التقشف وخلاصة القول هو العودة إلى الاقتصاد الحر ' اقتصاد السوق " .

إن هذه الشروط زادت من معاناة الدول النامية وتفاقمت مشاكلها بسبب عدم توافقها وانسجامها وظروف البلدان المتخلفة ، والتي قد تواجه بالإضافة إلى مشاكلها التنموية مسائل الاختلافات التي قد تبرز"إذا لم يكن الصندوق والبنك من رأي واحد أو إذا برز خلاف كبير في الرأي بين أحدهما أوكليهما والبلد المعني فيما يتعلق بتشخيص المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول اللازمة لها"[1].

المطلب الثالث

منظمة التجارة العالمية

بعد توقيع اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤، شهد العالم مع حلول سنة ١٩٩٥ تحويل الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة والتي تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أهم وأخطر مؤسسات العولمة الاقتصادية ، لكونها المرجع التجاري الاقتصادي الأعلى المحدد لطبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية لمعظم الدول ، إذ تقوم بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية ، وذلك بإزالة العوائق الجمركية ، وتامين حرية السوق وتنقل البضائع ، كما تتولى أيضا الإشراف على تطبيق قرارات جولة أورجواي وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

[1] عزيز محمد علي، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياسات التصحيح والتنمية في التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي ١٦ -١٨ فيفري١٩٧٨ ص: ١٠٦.

أولا: لمحة تاريخية

بعد التوقيع على اتفاقات بروتن وودز **(Bretton Woods)** عام ١٩٤٤ والتي تضمنت إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للتصدي للنتائج السلبية للحرب العالمية الثانية على المستوى الاقتصادي، وبهدف إصلاح التجارة الدولية التي عانت هي الأخرى من الحرب انعقدت العديد من الاجتماعات بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ أدت إلى توقيع اتفاق " الغات" في مدينة جنيف بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ حيث وافقت عليه ثلاث وعشرون دولة كانت تستحوذ آنذاك على ٨٠ % من التجارة الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات التي انطلقت سنة ١٩٤٦ بجنيف واختتمت في هافانا كانت تهدف إلى إنشاء منظمة تجارية دولية، حسب ما ورد في "ميثاق هافانا " ميثاق التجارة الدولية" حيث تضمن هذا الميثاق مجموعة من الأسس والقواعد بغية التوصل إلى اتفاقية التجارة الدولية لتنظم سلوك الدول في المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية، إلا أن الإدارة الأمريكية جمدت عرض ميثاق هافانا على الكونجرس الأمريكي للمصادقة عليه *، لأنه لا يلبي ولا يخدم كافة مصالحها، وبالتالي سحبت موافقتها المبدئية عليه، ورفضته رسميا في عام ١٩٥٠ ، وبهذا تم قتل ميثاق هافانا في مهده.•

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات لإنشاء منظمة التجارة الدولية دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف سنة ١٩٤٧، شارك فيه ممثلو ٢٣ دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية، وتخفيض القيود الكمية على الواردات التي كانت تعترض التجارة الدولية، وأسفرت المفاوضات على ميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (General Agreement on tariffs

---

* حرصا على إبقاء مجال تتحرك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحرية في فرض عقوبات تجارية، بموجب قانون التجارة الأمريكي.

• فيما يتعلق بهيئة التجارة الدولية (ITO) راجع: المحضر النهائي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل، المنعقد في هافانا بكوريا في ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٢٤ مارس .١٩٤٨

and Trade) في ٢٠ أكتوبر١٩٤٧ وأصبحت سارية المفعول منذ ١ يناير ١٩٤٧ باعتبارها مجرّد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور، إلا أنها أصبحت الجات اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية بعد رفض الإدارة الأمريكية المصادقة على ميثاق هافانا (المتعلق بإنشاء منظمة التجارة الدولية) في ديسمبر ١٩٥٠، ثم تطورت الجات لتأخذ مقومات المنظمة الدولية في التسعينات.

ثانيا:أهداف الغات

يمكن تلخيصها في ما يلي :[1]

١- تحرير التجارة في السلع والخدمات من أجل زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء وتخفيف الاستغلال الأمثل للموارد العوامل الإنتاجية المتاحة.

٢- تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات.

٣- إزالة الحوافز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي.

٤- حل المنازعات التجارية بين الدول عن طريق المفاوضات.

ثالثا: وظائف الغات

يمكن حصر وظائف الغات في ثلاثة وظائف رئيسية:

١- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في ألغات.

٢- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.

---

[1] الغات، مجلة الفكر السياسي: اتحاد كتاب العرب. دمشق ١٩٩٨ العدد٢ ص: ١٢٦.

٣- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

رابعا:مبادئ الغات

وحتى تتمكن القات من تحقيق أهدافها تضمنت مبادئ عامة أهمها.[1]

١- معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمساواة في المعاملة بين كل الأطراف:

يلتزم البلد العضو بموجب هذا المبدأ بمنح جميع الدول نفس المعاملة التفضيلية التي يمنحها لأي من الدول المتعاقدة، إلا أن هناك استثنائيين لهذا المبدأ، الاتفاقيات التجارية ذات الطابع الإقليمي، ومنطقة التبادل الحر التي تقوم الدول الأعضاء فيها بإلغاء الرسوم الجمركية وبقية الحواجز التجارية فيما بينها وتبقى كل دولة على تعريفاتها الجمركية الخاصة مع الدول الأخرى، وامتيازات والأفضليات التجارية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية بموجب النظام المعمم للأفضليات (G.S.P.).

٢- المعاملة الوطنية:والمقصود بها منح الخدمات الأجنبية وموردیها من الدول الأعضاء ميزات لا تقل عن المعاملة التي تحظي بها الخدمات الوطنية.

٣- مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى

٤- حظر الإجراءات التقييدية الكمية:(تقيد الكمية المستوردة من أجل إزالة خلل ميزان المدفوعات):إن حظر استخدام الإجراءات التقييدية الكمية على المستوردات واحدا من النصوص الأساسية لاتفاقية الغات إلا أن هناك استثناء لهذا الحظر حيث سمحت المادة ١٢ للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها باللجوء إلى مثل هذه الإجراءات التقييدية الكمية، كما أن المادة ١٨ سمحت للدول النامية بتطبيق

---

[1] إبراهيم العيسوي، الغات و أخواتها، مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٩٥ ص: ١٦- ١٧.

إجراءات تقييدية كمية، إما لوقف النزيف الكبير في احتياطاتها من الاحتياط الأجنبي الذي يسببه تمويل الطلب على المستوردات الناجم عن عملية التنمية، أو لحماية صناعتها الوطنية الناشئة، شريطة ألا يكون هنالك معاملة تمييزية في تطبيق هذه الإجراءات.

٥- محاربة سياسة الإغراق:

تلزم المادة (٦) من اتفاقية الغات١٩٤٧ الأطراف المتعاقدة في الغات بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم .

٦- مبدأ الشفافية:

يلزم هذا المبدأ الدول الأعضاء بنشر كل المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع.

جولات التفاوض:

و منذ إنشاءها حتى اليوم عرفت الغات ثمانية جولات: [1]

١- جولة جنيف بسويسرا. عام ,١٩٤٧

٢- جولة آنسي بفرنسا عام ,١٩٤٩

٣- جولة توركاي بإنجلترا عام ,١٩٥١

٤- جولة جنيف بسويسرا عام ١٩٥٢-,١٩٥٦

٥- جولة ديلون بسويسرا بين عامين ١٩٦٠-,١٩٦١

٦- جولة كيندي بسويسرا خلال فترة ١٩٦٤-,١٩٦٧

٧- جولة طوكيو خلال فترة ١٩٧٣- ,١٩٧٩

٨- جولة أوروغواي خلال فترة ١٩٨٦-١٩٩٣.

[1] المرجع السابق، ص: ١٦ -١٧.

الجدول رقم (١٠): تطورات ونتائج جولات التفاوض[1]

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار أمريكي	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	١٩٤٧	٢٣	١٠	تخفيض التعريفات الجمركية	%٦٣	%٣٢
آنسي	١٩٤٩	٢٣	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركواي	١٩٥١	٣٨	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	١٩٥٦	٢٦	٢,٥	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلز	٦٠-١٩٦١	٢٦	٤,٩	تخفيض التعريفات الجمركية و تنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	٦٤-١٩٦٧	٦٢	١٠	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%٥٠	%٣٥
طوكيو	٧٣-١٩٧٩	١٠٢	١٥٥	تعريفات و إجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%٣٣	%٣٤
الأوروجواي	٨٦-١٩٩٣	١٢٥ وعدد الدول الموقعة ١١٧	٧٥٥	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات و الملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، و الاستثمار و قيام منظمة التجارة العالمية	%٤٠	%٢٤ إلى %٣٦

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص: ٤٦.

---

[1] **عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص: ٤٦.**

خامسا:المنظمة العالمية للتجارة

فبعد تطرقنا لأسس ووظائف القات ومبادئها ، سنتناول في هذا السياق أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها امتدادا للجات ، فهي تعمل على نفس المبادئ ، وتحاول تحقيق نفس الأهداف ، ودلك بقيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية وإزالة كل العوائق التي تواجهها، والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاما وسرعة ، كما تعمل أيضا هذه المنظمة على توفير برنامجا لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

إن الوصول إلي قيام المنظمة العالمية للتجارة ، شكل حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها تمثل الضلع الثالث لإدارة النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (أي بعبارة أخرى تمثل الدعامة الثالثة لهرم العولمة ، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.).

سادسا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

جاء في نص المادة الثالثة من الاتفاق الناتج عن جولة الأوروغواي بان مهام المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في ما يلي :[١]

- الإشراف على تنفيذ وتسهيل وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأوروغواي.
- تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ، وذلك من خلال الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ، كما تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات ، لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية وتوفير المناخ الدولي الملائم لمنافسة دولية عادلة[*].
- متابعة مدى انسجام السياسات التجارية الدولية مع اتفق عليه في مؤتمر مراكش.

١ عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص: ٩٢.

* راجع المادة (٣) فقرة (٢) من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، الوثائق الختامية لجولة الأورجواي، مرجع سابق.

- فض المنازعات الدولية في المعاملات التجارية وتسويتها بين الأعضاء بأسلوب المشاورات والتوفيق والتحكيم وفق الأسس التي حددتها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ، وتعمل تحت إشراف المؤتمر الوزاري للمنظمة.

- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير* والوكالات التابعة لهما وكافة المنظمات الدولية الأخرى كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية• ، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.♣

سابعا: أهداف المنظمة

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التالية:[١]

- إلغاء التمييز في العلاقات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية، مع تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف، متكامل وأكثر قدرة على البقاء والاستمرار.

- إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية وذلك بضمان حصولها - خاصة الأقل نموا منها - على حصة كافية في التجارة الدولية ، تتناسب واحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على تقييم أوضاعها والتكيف مع النظام التجاري الجديد.

- إدماج موضوع حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لقواعد التعامل في إطار المنظمة العالمية للتجارة♦.

---

* في القمة الواحدة والعشرين للدول الصناعية السبع الكبرى المنعقدة في هاليفاكس بكندا عام ١٩٩٥، تم الإنفاق على إحداث تغييرات في وظائف مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة، ومنحها المزيد من الصلاحيات لكي تشكل مجلس إدارة حقيقيا للعالم.

• تشترك المنظمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في إدارة مركز التجارة الدولي، وهو يقدم المعلومات والتوصيات بالنسبة لسوق التصدير، ويساعد في إنشاء خدمات تصديرية، وتدريب الأفراد في هذا المجال.

♣ أشارت المادة (٣) فقرة (٥) من اتفاقية تأسس المنظمة إلى إمكانية التعاون مع مؤسسات بريتون وودز في وضع السياسة الاقتصادية العامة. وتنص المادة (٥) فقرة (١) على أن: "يقوم المجلس العام لمنظمة التجارة بعمل الترتيبات اللازمة للتعاون الفعال مع المتطلبات الدولية الأخرى التي لها مهام متصلة بالمنظمة". وتنص المادة (٢٦) من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على أن: " يضع المجلس العام الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالخدمات ".

١ عبد المطلب عبد الحميد. الجات و آليات منظمة التجارة العالمية. مرجع سابق ص: ١٨٢.

- رفع مستوى المعيشة ، وتحقيق التشغيل الأمثل والكامل للعمالة مع زيادة فرص التشغيل ، زيادة معدلات النمو للطلب الفعلي والدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي .

- الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، والزيادة في حجم التجارة والاستثمار، والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد الاقتصادية العالمية في إطار التنمية المستدامة .

- فتح المجال أمام العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز، وخلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

- توسيع دائرة السلع من مجرد السلع الصناعية إلى مجالات السلع الزراعية، وإدخال قطاع الخدمات وجميع أنواع التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بالاتفاقيات الملحقة، مثل: التأمين، النقل والخدمات المصرفية.

ثامنا: مبادئ المنظمة

إن المنظمة العالمية للتجارة - كأي منظمة دولية - تقوم على جملة من المبادئ تكون الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذها، نذكر أهمها:

أولا: المبادئ التي تنظم العلاقة ما بين المنظمة وأعضائها

- مبدأ اعتراف المنظمة بسيادة الدول .
- مبدأ المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء.
- مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء وفقا لوثائق تأسيس المنظمة.

ثانيا: المبادئ التي تحدد العلاقة ما بين المنظمة والدول غير الأعضاء.

إن المبدأ العام في القانون الدولي يلزم الدول الأعضاء في المنظمة وحدها بالتقيد بأحكامها ومواثيقها، ومع ذلك فإن لبعض المنظمات الدولية - في الواقع - تأثيرا في مواجهة الدول غير الأعضاء ، أما في ما يتعلق باتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة،

◆ من أهم الأهداف التي راعتها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية، نقل التكنولوجيا المناسبة إلى هذه الدول، وتجنب تحصيل رسوم عالية مقابل براءات الاختراع وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية والهامة، مثل الأدوية.

فإنها لم تتضمن أي نصوص لتنظيم العلاقة مع الدول غير الأعضاء ، وبهذا التجاهل لا تترك خيارا لهذه الدول إلا بالانضمام إلى المنظمة ، إما خوفاً من مخاطر العزلة التجارية، آو ما سوف يطبق عليها من قيود - من قبل الدول الأعضاء - لا تستطيع مواجهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية ،* أو طمعاً في المكاسب والمزايا الممنوحة في إطار ما جاء في الاتفاقيات التجارية في جولة الأورجواي.

ثالثا: المبادئ الخاصة التي تقوم عليها اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة

١- مبدأ تحرير التجارة الدولية:

يمكننا أن نلخص هذا المبدأ في ما يلي:

- عدم التمييز في المعاملة التجارية :

يعتبر مبدأ عدم التمييز الركيزة الأساسية للاتفاقية ، ولا يتحقق إلا من خلال سريان شرطين أساسيين وهما شرط المعاملة الأجنبية وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، بالنسبة للشرط الأول فهو يعني عدم التمييز بين السلع الوطنية والأجنبية، أي التساوي في المعاملة بين السلع ، أما فيما يخص الشرط الثاني فهو يحقق مبدأ حرية التجارة الدولية ، وذلك بتشجيع المنافسة التجارية العادلة بين جميع الدول ، وبالتالي نتجنب الصراعات والحروب التجارية والتي تستخدم فيها العوائق المباشرة وغير المباشرة، خاصة مسائل الدعم والإغراق، التي وضعت من أجلها المنظمة ضوابط و قواعد تجارية تستبعد إعاقة تحرير التجارة الدولية*.

- مبدأ تخفيض التعريفات الجمركية :

وقد ورد هذا المبدأ في ما تضمنته كل من اتفاقية الدخول إلىالأسواق واتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية واتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة واتفاقية مكافحة سياسات الإغراق واتفاقية إزالة القيود الكمية.

---

* تسيطر المنظمة على أكثر من ٩٥% من حجم التجارة العالمية.

* حذر بعض الباحثين من أن جولة الأورجواي لن تنجح في التعامل مع الموضوعات التي تخل بمبدأ المنافسة، كما أن نصوص الاتفاقية الجديدة حول مكافحة الإغراق لا تحول دون ممارسة الدول الصناعية - إن أرادت - سياسات الإغراق كإجراءات حمائية، بسبب مرونة نصوص هذه الاتفاقية، إضافة إلى عدم منح اللجنة المشكلة لذلك الصلاحيات الكافية للتصدي إلى مثل هذه الممارسات. وفي الحقيقة هذا الشك في غير محله إذا ما قورن بالنصوص الواردة باتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية التي تتألف من ٣٢ مادة موزعة على ١١ جزءا ولها ٧ ملاحق، حيث يعكس هذا الحجم للاتفاقية مدى الأهمية التي أولتها الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إلى هذا الموضوع.

رابعا: مبدأ المنظمة بسلطة فعلية في مواجهة جميع الدول الأعضاء:

إن الدول في القديم كانت تمثل أعلى سلطة، ولا تتحكم في سيادتها أي هيئة أو منظمة مهما كانت، إلا انه ومع ظهور المنظمات الدولية ومبادئها الملزمة على الدول الأعضاء، بدأت فكرة سيادة الدولة تختفي بالتدريج لاسيما مع تقدم القانون الدولي العام ورسوخ قواعده•، حيث أصبحت جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ملزمة بتعديل كل لوائحها وقوانينها التجارية♣، كما تلتزم هي الأخرى بسلوكها وتعاملها مع الدول الأعضاء، وذلك ما يقلل من سيادتها فيما يتعلق باستقلالية تسيير علاقاتها التجارية الخارجية مثلا◆، إلا إن تدخل المنظمات في لشؤون الاقتصادية والسياسية التي تخص السلطات الداخلية للدول الأعضاء يكون محدودا، وقد يكون خارج

نطاق تدخلها*.

خامسا : مبدأ احترام قواعد المنظمة وتنفيذها بحسن نية

إن كل معاهدة يجب تنفيذها من قبل أطرافها بحسن نية، لان مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية من المبادئ الأساسية في كل نظام قانوني .

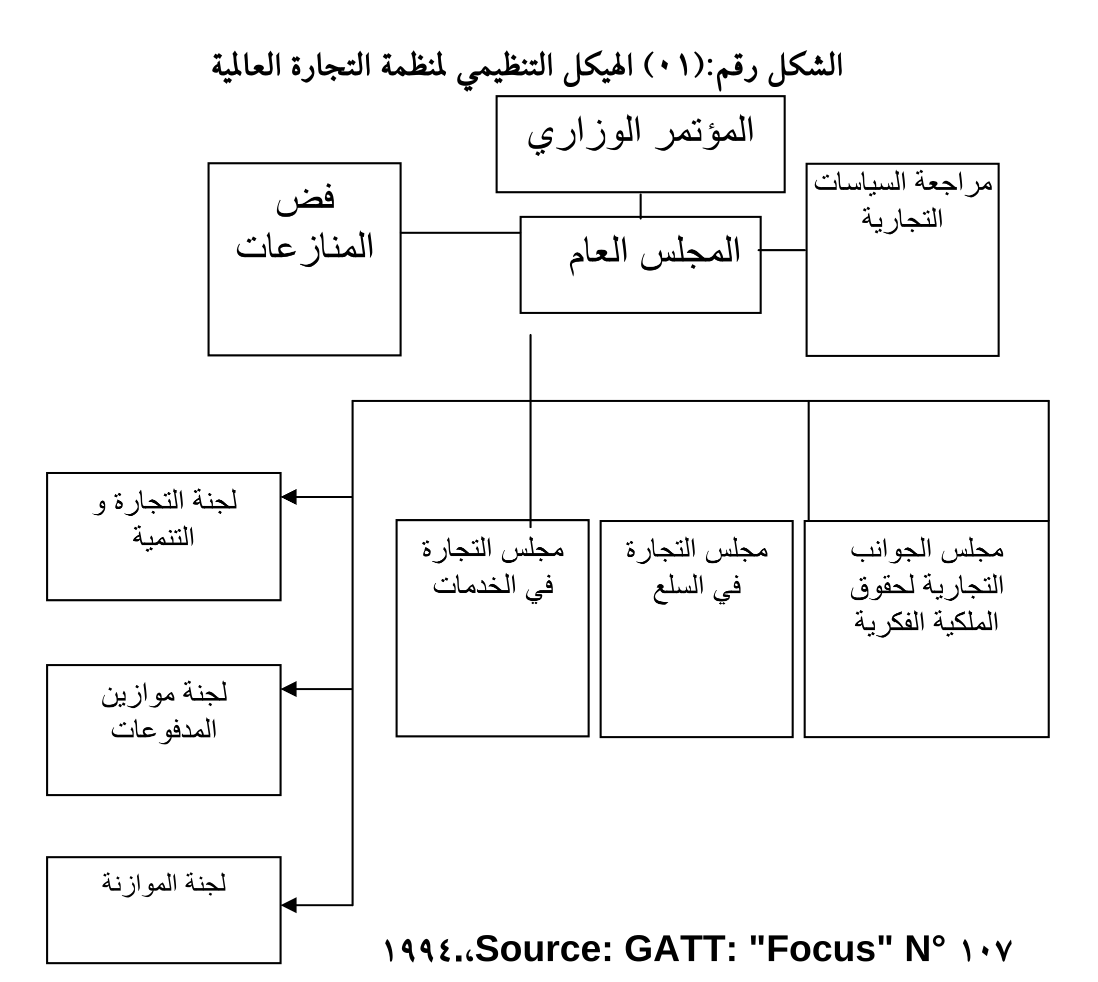
• يرى البعض أن فكرة السيادة تلك هي أم الفوضى في المجتمع الدولي، ومبحث الأخطار السياسية، وحلول القوة فيها، وهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن بطء تقدم القانون الدولي، والسبب في التمزق الذي يعانيه بين الفوضى والتنظيم. في ذلك أنظر د. محسن شيشكاي: " الوسيط في القانون الدولي العام " مرجع سابق، ص: ٤٧٢.

♣ راجع الفقرة (٢) من المادة (١٤) من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، الوثائق الختامية لجولة الأورجواي، مرجع سابق.

◆ لأول مرّة في التاريخ الاقتصادي للأمم تصبح السياسة التجارية للدول المستقلة شأناً دولياً وليس عملاً من أعمال السيادة الوطنية؛ إذ أصبحت مقيدة بمجموعة من القواعد الملزمة وآليات التحكم الإجبارية؛ حيث إن منظمة التجارة العالمية تحدّ من قدرة دول الجنوب على التصرف المطلق ضمن حدودها الوطنية، وتملك حق تشريع قوانين دولية وسلطة قضائية تلاحق الحكومات التي لا تنصاع لقراراتها، وقوة شرطية تمارس حق التفتيش داخل الدول.

* في حالة المنظمة العالمية للتجارة، لم تتضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (٢) في جولة الأورجواي أحكاما للاتجار في قطاعات عديدة كالنفط الخام، الذي ترك أمر تنظيم الاتجار فيه للمنظمات المختصة، وكذلك بعض الموضوعات الأخرى التي كانت مطروحة على جدول المفاوضات، مثل تحرير تجارة الفنون المسموعة والمرئية، وتقديم الإعانات لشركات صناعة الطائرات التجارية، وإطلاق حرية خدمات الملاحة على المستوى العالمي، حيث بقيت هذه الميادين وغيرها خارج نطاق المنظمة، بسبب عدم اتفاق الدول المتقدمة في الوصول إلى ترتيبات بشأنها.

الشكل رقم:(٠١) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



Source: GATT: "Focus" N° ١٠٧، ١٩٩٤.

وفي الأخير يمكننا ملاحظة كيف تحولت اتفاقية الغات التي تأسست كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى منظمة مراقبة دائمة تسمى المنظمة العالمية للتجارة ، وأصبحت تتساوى في وضعها مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ، وكيف أخذت اتفاقيات جولة الأورجواي منحا جديدا ، حيث أصبحت تشكل سياسة صراع بين الدول والتكتلات الاقتصادية لتأمين المصالح. كما ظهر جليا مدى تأثير القوة الاقتصادية والوزن الدولي للولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على قبول أي حكم أو قرار صادر عن المنظمة العالمية للتجارة يلبي ويتوافق مع مصالحها الاقتصادية ، لأن التشريعات التي تصدر عن المنظمة العالمية للتجارة صادرة عن الكونغرس الأمريكي ، كما أن

احتمالات مخالفة أو تفادي تطبيق العقاب على كل من الدول المتقدمة والنامية تجاه الالتزامات غير متكافئة.

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل إدارة اقتصادية للعالم ، واكتملت عناصر النظام العالمي (اكتمال بناء هرم العولمة) الذي يخدم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها .

كما تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي سيترتب عليه مكاسب وتكاليف، وإن توزيع هذه المكاسب والتكاليف بين الدول النامية يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة اقتصادياتها، إلا انه يمكننا القول بان الدول التي سوف تحصل على أقصى المكاسب الاقتصادية الممكنة هي تلك الدول التي تتميز بنظام اقتصادي متحرر وذي توجه خارجي، على حساب الدول التي تنتهج نظاما اقتصاديا مغلقا والتي تعتمد على الأفضلية التجارية لوصول صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، والتي تعتمد أيضا على الاستيراد لتوفير احتياجاتها من الأغذية.

المطلب الرابع

مجموعة الدول الصناعية الكبرى

وهي عبارة عن قمة اقتصادية وسياسية تجمع بانتظام (سنويا عادة) الرؤساء التنفيذيين للدول الأكثر تصنيعا في العالم،* ويجتمع قادة الدول المذكورة (طالع التهميش ١ أسفل هذه الصفحة) بهدف تبادل الآراء والأفكار حول الميدان الاقتصادي بالخصوص،♣ والتحاور حول مسائل النظام الدولي، ولتصور الاستراتيجيات المحتملة، ويتم تنظيم القمم من قبل موظفين، حيث لا تملك المجموعة مقرًّا أو هيكلا تنظيميا.

لقد أدت سياسات وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تشرف عليها دول هذه المجموعة، ومن خلال إخضاع المؤسسات الدولية لتوجهاتها إلى نتائج أقل ما توصف به أنها تجسد تبديدا للموارد والطاقات ووقتا ضائعا في مسيرة التنمية بالبلدان المتخلفة، يمكن أن نذكر من أهمها:♦

أ ـ تزايد التبعية الغذائية وظروف البيئة تفاقما خطيرا على الصعيد العالمي.

ب ـ تفكك نظم الإنتاجية في العديد من البلدان.

ج ـ استمرار تضخم عبء الديون الخارجية.

د ـ تدهور النظم الصحية والتعليمية.

ه ـ إرتفاع نسبة البطالة في العالم مع انخفاض عوائد العمل.

---

* وهي كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة، التي كانت تدعى بـ" G٧' وقد تحولت المجموعة إلى ما يعرف الآن باسم بلدان مجموعة(٧+١) ، أو"G٨" ، بعد انضمام روسيا منتصف التسعينيات إلى الجانب الاقتصادي من أشغال المجموعة.

♣ خلال الاجتماع لقمة الثمانية التي انعقدت بمدينة'بطرسبرغ" تبادل رؤساؤها الرأي حول وصول برميل البترول إلى ٧٨ دولار آنذاك ،وخرجوا بنتيجة أن ذلك يشكل تهديدا للنمو الاقتصادي العالمي، ومن هنا ألا يحق لنا التساؤل حول مصداقية قانون السوق الذي تفرضه هذه الدول ومؤسساتها الدولية على البلدان المتخلفة؟ أم أن سوق الطاقة لا يجب أن يخضع لقوانين العرض والطلب، كالديمقراطية تماما تصبح"إرهابا وأنظمة شرٍّ" عند وصول القوى الوطنية للسلطة من خلالها"في فلسطين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية"

♦ نتوقف هنا فقط عند بعض الآثار التي توصلت إليها المحكمة الدولية للشعوب التي انعقدت في طوكيو١٩٩٣ لمحاكمة مجموعة الدول السبع، أنظر في هذا: د. محمد علي حوات: م.س، ص١١٧.

لا شك في أن كل هذه المشاكل تعتبر إضافات لأزمة التنمية التي تعاني منها البلدان المتخلفة، والتي لا يوجد أمامها سوى التكيف والتفاعل مع التحولات المفروضة، حتى تتمكن من تفادي سلبياتها والاستفادة أكثر من جوانبها الإيجابية على قلتها.

المبحث الثالث

التحولات في وظائف آليات العولمة

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد للعولمة الاقتصادية.

المطلب الأول

التحول في النظام النقدي الدولي

إن أهم التحولات في النظام النقدي الدولي يمكن تلخيصها في ما يلي:

١- بعد انهيار نظام النقد الدولي* في١٩٧١ ، وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في ١٦ مارس ١٩٧٣ ، وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة ، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة وخاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب الفيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي ، قررت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١ ، معلنة بذلك انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، وبهذا حدث تحول كبير في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم ، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة ، لاسيما بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث أصبح النظام السائد هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف ، إلا أن هذا النظام (نظام أسعار الصرف العائمة) كثيرا ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف ، أي وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق و بين سعر التوازن، والأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد

* الذي اتفق عليه في بريتون وودز.

الفائض، وكل الحالات فانه يشترط أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة ودون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.[١]

٢- الاعتماد على الدولار كعملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية ، والذي أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي، مما ادى إلى إعادة النظر والعمل على إصلاح هذا النظام والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ، لاسيما بعد تعاظم الدور النسبي للين الياباني واليورو الأوروبي.

٣- إن صندوق النقد الدولي ، باعتباره مؤسسة نقدية دولية تضطلع بمهمة إدارة النظام النقدي الدولي ، فانه تزايد في استخدام لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، حيث يستخدم سياسة التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي كسياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية التي تسهل عملية اندماج اقتصاد الدول النامية في الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط ، وذلك من اجل السهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي وتنمية العلاقات النقدية ، من خلال التنسيق مع البنك الدولي وتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، وازداد هذا التكامل مع استفحال المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية، واضطراب العلاقات النقدية وتدهور العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول لاسيما بعد أزمة المكسيك في سنة ١٩٨٢، حيث أصبحت الدول النامية غير قادرة ولا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق ، وإبرام الاتفاقيات المناسبة معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية ، مما جعل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه تميل إلى أن تكون سياسات انكماشية.*

---

[١] سعيد التجار، النظام الاقتصادي العالمي على عقبة القرن ٢١، مرجع سابق ص: ٢٣.

* خاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت - بعد أزمة المكسيك ١٩٨٢- لا تستطيع الحصول على المساعدات و القروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق و إبرام الاتفاقيات المناسبة معه و الحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية الجدارة الائتمانية.

المطلب الثاني

التحول في النظام المالي الدولي

إن تثاقل الديون الخارجية للدول النامية، وارتفاع خدمات الديون خاصة الناتجة عن الديون القصيرة الأجل ذات الفوائد العالية نسبيا ، وبعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف ١٩٨٢، كان لازما على الدول النامية تدارك أوضاعها الاقتصادية لإيجاد حل أو مخرج للتصدي لهذه الأزمة والتقليل من حدتها فما كان أمامها إلا إتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والمتمثلة في إعادة هيكلة استقلال المؤسسات العمومية (الخوصصة) واعتماد اقتصاد السوق وذلك تحت ضغوط هيئات مالية دولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

كما بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (وغير المباشر) في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، لتحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية ، وبالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول ، وتعتبر الشراكة من بين الاستراتيجيات في سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، والتي من خلالها يمكن التحكم بشكل يضمن الفعالية من نقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وخلق مشاريع تنموية متنوعة ، ولعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات، ومثلت تلك الاستثمارات حوالي ٧٥% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة والتي تشمل الاستثمارات الأجنبية والقروض المضمونة، وقد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره وخاصة في عامي ١٩٩١- ١٩٩٢ من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية.

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا جليا التغير الهام في النظام المالي الدولي والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في

نمط التمويل الدولي، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل على غيرها في التمويل الدولي بسبب النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، لان أزمة تفاقم المديونية الخارجية جعل البنوك التجارية المقرضة توشك أن تصل إلى حافة الانهيار، ولولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة

إن هذا التحول في النظام المالي الدولي، جعل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الدولي خاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية لم تعد متاحة باليسر الذي كانت عليه من قبل، أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للعديد من الشروط مما دفع الكثير من الدول النامية إلى عزوفها عن الاقتراض وتحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي، كونها غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.[1]

المطلب الثالث

التحول في النظام التجاري الدولي

لقد بات عالم اليوم أشبه بـ "قرية كونية صغيرة" تضغط مسألة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية بثقلها على كل سكان "القرية" دون استثناء، ولا يستطيع أحد تجنب الآثار السلبية أو الإيجابية خاصة تلك المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية مهما كانت قوته ودرجة تقدمه وازدهاره، حتى أن موضوع مفاوضات "الغات" ربما يكون من أهم الموضوعات ذات الصدى الكوني الشامل والتأثير المباشر أو غير المباشر، في كل من ينتج ويبيع ويشتري ويستهلك في هذا العالم، من أفراد وجماعات وشركات ودول وغيرهم وليس في هذا القول أدنى شك أو مبالغة ، ففي السنوات الأخيرة ازداد حجم التجارة العالمية

[1] النظام الاقتصادي الدولي الجديد، مرجع سابق،ص ص: ٦٨ - ٦٩.

بنسبة ٤,٥ في % خلال عام ١٩٩٢. في حين أن نسبة متوسط النمو الحقيقي للإنتاج لم تتعد ١,١ %، أي أن التبادل العالمي يسير بوتيرة تتجاوز ثلاثة أضعاف وتيرة الإنتاج العالمي.

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه- بعد عام ١٩٩٤ و بداية عام ١٩٩٥، حيث شكل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حدثا هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وباعتبارها أيضا الأداة والآلية الأساسية للعولمة ، على عكس "ألغات" التي كانت اتفاقية مؤقتة، وستتولى منظمة التجارة العالمية قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاما وسرعة ، كما شمل تحرير التجارة ليس فقط مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي وتشمل تجارة الخدمات ،على الخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب للاستشارات الفنية والخدمات المهنية والاستشارات الفنية والخدمات المهنية.

وبالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم والحماية للملكية الفكرية، ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالإنتاج الذهني والفكري كالأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية، وبالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية*. إلا أن الدول المتقدمة أصرت على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات الأوروغواي، حيث توصلت إلى اتفاق بهذا الشأن.

* المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تأسست سنة ١٩٦٧.

وفي الاخير يمكن القول بان هذا التحول الكبير (بعد جولة أوروجواي ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول يناير ١٩٩٥) يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية والذي من المتوقع أن يحدث تغيرا كبيرا وزيادة هائلة في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي العالمي.

المطلب الرابع

التحول في إستراتيجية التنمية

إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة والفرص الكبيرة التي يتيحها السوق العالمية.

ولقد جاء هذا التوجه نتيجة تحقيق مجموعة كبيرة من الدول النامية لمعدلات نمو عالية، لانتهاجها إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة، لاسيما بلاد شرق آسيا والمكسيك وشيلي والأرجنتين والبرازيل وغيرهم، حيث اثبتوا بان السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها والمهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديري والتي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وهي تلك المنتجات التي يتميز إنتاجها أو يمكن أن يتم إنتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى والتي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وأنماطه الجديدة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي

وفي النهاية ينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات، بما يصحح من موضع الدول النامية في أنماط التخصص، وتقسيم العمل الدولي وقد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك.[١]

---

[١] سعيد التجار، النظام الاقتصادي العالمي على عقبة القرن ٢١، مرجع سابق، ص: ٢٤.

المبحث الرابع

العولمة المالية

انطلاقا من التعريفات الواردة في الفصل الأول للعولمة وأبعادها المختلفة يمكننا القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وما تحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها على البعض، وعليه يمكننا اعتبار العولمة بأنها ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن عقد التسعينيات يعتبر منعطفا حاسما في حركة مسيرة النظام العالمي الجديد، حيث أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه "العولمة المالية" والتي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين. حيث أصبح أهم جانب اليوم للعولمة هو تحول رأس المال المالي بفعل التطور التكنولوجي لاسيما في مجال الاتصال والمواصلات والمعلوماتية إلى راس مال عابر للحدود والى رأس مال دولي يجني أرباحه أساساً لا من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع، بل من المضاربة والربا والعمليات غير الإنتاجية بوجه عام، مثل بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات الأجنبية والعقارات والمشتقات المالية وما شابه ذلك، وهذا النوع من الاستثمارات لا يساهم بحل مشكلات البطالة والنمو الاقتصادي لأنه لا يزيد من التوظيف أو كمية السلع والخدمات ، ولكنه أقرب إلى السيولة من المؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية وغيرها ويدر الأرباح على المدى القصير.

المطلب الأول

ماهية العولمة المالية

أولا: مفهوم العولمة المالية

لقد تعددت مفاهيم وتعاريف العولمة المالية فهناك من يرى بأنها تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، حيث يرى Alonso.G " بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية "[1] ، إلا أن العديد من المفكرين يرون بأن العولمة المالية تتجلى في حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين.

هي عبارة عن حزمة من القوانين والتكنولوجيا والشركات العملاقة التي تدير وتسهل وتعيد إنتاج العصب المركزي للنظام العالمي الجديد، أي رأس المال المالي الدولي وتشكل عولمة المنشاة الإنتاجية في جانب منها النتيجة المباشرة لحركية رأس المال المتزايد ، على الرغم من إن الاستثمار في المنشآت الإنتاجية يمثل الجانب الثانوي من حركة رؤوس الأموال المعولمة، وهي تتمثل في وجهة نظرHarris[1]في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص، وبالتالي فإن العولمة المالية "هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم اخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية" ، و لقد بدأت عملية إلغاء القيود ورفع كافة الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا وبذلك اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى نحو عملية

---

[1] بن عيشي بشير، عالم عبد الله ، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية-إشارة خاصة للمصارف الإسلامية ، مرجع سابق، ص:

[1] صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،.جوان ٢٠٠٢، العدد ٠٢، ص:٢١٦.

التحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي .وبتطبيق إجراءات التحرير المالي نشأت أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض ، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.[٢] ، وبهذا بدأت تتجسد ظاهرة العولمة المالية.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يتضح لنا جليا بأن العولمة المالية تعني فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا .وأصبح الفرق بين السوق المحلي والعالمي قد أزيل وأصبح الكلام عن سوق عالمي واحد ومقاييس عالمية واحدة ، كما يذهب البعض إلى انه يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين[٣] نتطرق لهما في المطلب التالي.

ثانيا: مؤشرات العولمة المالية

في العقد الأخير من القرن المنصرم، أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة ن حيث يمكننا الاستدلال عن العولمة المالية بالمؤشرين التاليين:

– المؤشر الأول:

الخاص بتطور حجم المبادلات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة ، وتشير الإحصائيات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من ١٠% من الناتج المحلي في هذه الدول سنة ١٩٨٠، بينما وصلت إلى ١٠٠% سنة ١٩٩٦ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإلى ما يزيد عن

---

[٢] أحمد بوراس، الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، ٢٠٠٣، ص ٠١.

[٣] سميرة عطوي، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق أيام ٠٥ و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١، جامعة ٠٨ ماي١٩٤٥ قالمة، ص:٩٣.

٢٠٠% في فرنسا وكندا وإيطاليا في نفس العام ، أما الآن فلقد تضاعفت هذه النسب عشرات المرات.

- المؤشر الثاني[١]

ويتمثل في تطور تداول النقد الأجنبي أي حجم التداول في أسواق رأس المال على الصعيد العالمي، حيث شهد عقد التسعينات ارتفاعا في التعامل اليومي لأسواق الصرف الأجنبي ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي. ١,٢ ترليون دولار أمريكي في عام١٩٩٥، وهو ما يزيد عن ٨٤٪ من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام .

كما أصبح من الممكن أيضا وبفضل تطور التجارة الإلكترونية نقل مقادير هائلة من الأموال إلى أنحاء العالم وبسرعة قياسية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور ضياء مجيد الموسوي "ففي الأيام الاعتيادية ينقل عبر أسواق المال العالمية ١,٣ تريليون دولار في اليوم الواحد، في حين إن مجموعة قيمة الصادرات العالمية في السنة الواحدة تبلغ ثلاثة ترليونات دولار فقط، وبعبارة أخرى إن مقدار ما ينقل عبر أسواق رأس المال في ما يزيد قليلا عن يومين يعادل قيمة ما ينقل في اقتصاد العالم بمجمله في غضون سنة."[٢]

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نلاحظ بأن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال ، والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات[٣].

---

[١] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،٢٠٠١،ص:٣٤.

[٢] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ص:٣٥-٣٧.

[٣] جاك آدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، طالاس للدراسات و الترجمة،ط١،دمشق،سوريا،١٩٩٧،ص:١٨٤.

ثالثا: مراحل العولمة المالية

إذا كانت العولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات ومنها نموذج رونالد روبستون، ومع زيادة تبادل السلع بين الدول آنذاك فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(٧٩-٨٢) ، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى وقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية: [١]

١- مرحلة التمويل غير المباشر

امتدت هذه المرحلة من (١٩٦٠-١٩٧٩) ومن أهم ما تميزت به ما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية والوطنية المنقولة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار بدءا من لندن ثم بقية الدول الأوربية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، أي تمويل بوساطة بنكية أو التمويل غير المباشر.
- انهيار نظام بريتون وودز في ١٥أوت ١٩٧١ ، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب المضاربة على المعاملات القوية- الجنيه الإسترليني والدولار- وذلك مع نهاية الستينات ، وكنتيجة لتطبيق أسعار الصرف المعموم دخل في حالة من عدم الاستقرار النقدي بسبب التقلبات في أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدولية وبذلك دخلت السوق الصرف دوامة العولمة المالية.
- إدماج البترودلارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا قدره ٣٦٠ مليار دولار خلال سنوات ١٩٧٤-١٩٨١ مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.
- انتشار البنوك الأمريكية في معظم أنحاء العالم،والتي منحت العديد من القروض

[١] محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة - الجزائر والعولمة - ،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١، ص ص: ٩٤ - ٩٧.

- بداية ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

٢- مرحلة التحرر المالي

تميزت هذه المرحلة بالتحرر في الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي وذلك يعود إلى تزامنها مع توليّ" بول فوكر " رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وصول "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا (المعروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية)، وامتدت هذه المرحلة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ ومن أهم ما تميزت به ما يلي:

- المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالية على غرار اقتصاد السوق صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي .
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع و تعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وتوسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية ، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الامركية إلى بريطانيا وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.

٣- مرحلة ضم الأسواق المالية

امتدت هذه المرحلة من ١٩٨٦ إلى غاية الآن وتميزت بما يلي : [١]

- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية وتم ذلك بربطها بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها ، الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها ، مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.

---

[١] المرجع السابق، ص:٩٨.

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية، حيث أصبح بإمكان أي مستمر شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها ، متجاوزا بذلك حواجز الجغرافيا وحدود الدول .

- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن ١٩٨٦ بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang) وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات

- زيادة حجم التعامل في سوق الصرف.

- زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية.

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية ، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

ومهما تكن مراحل لعولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا ، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

رابعا: النظام المالي الدولي الجديد

نستطيع القول بأن النظام المالي الدولي الجديد يدخل ضمن العولمة المالية وبالتالي أصبح يتميز بثلاثة عوامل رئيسية و هي: عدم وجود وساطة مالية، عدم وجود حدود ما بين مختلف أقسام الأسواق، عدم وجود قوانين.

- عدم وجود الوساطة المالية

يتميز النظام المالي الدولي الجديد بعدم وجود وساطة مالية وذلك بفضل الأوراق المالية ولقد غيرت البنوك وسائل إقراضها حيث لم تعد تقرض الأموال مباشرة لأنه تبين خاصة

بعد سنوات ١٩٨٢ و١٩٨٣ أن المقترضين غير أوفياء بتسديد ديونهم وخاصة ديون الدول في طريق النمو وفضلت البنوك بأن تتدخل كالخواص، و صناديق التقاعد ...الخ، وبالتالي يتحصل المقترضون على الأموال اللازمة ليس بالاقتراض المباشر من البنوك ولكن من خلال إصدار أصول مالية مباشرة في السوق المالية الدولية كطرح الأورو وسندات وبذلك أصبح عمل البنوك أو الوساطة المالية، تتدخل فقط في توظيف هذه الأوراق المالية بقرب المستثمرين الآخرين وذلك تجنبا لمخاطر عدم الوفاء بالتسديد .[١]

- عدم وجود حدود للأسواق المالية

يتميز أيضا النظام المالي الدولي الجديد في محو الحدود بين جميع أنواع الأسواق ، كالسوق النقدي قصير الأجل والسوق المالي للأموال طويلة الأجل وكذلك سوق الصرف أصبح سوقا واحدا لتبادل العملات فيما بينها والأسواق الآنية والأسواق العاجلة ، لان هدف المستثمرين هو تحقيق أعلى مردودية ، وذلك بالانتقال من أصل مالي إلى أصل آخر ، أو من عملة معينة إلى أخرى أو من سند بالفرنك الفرنسي إلى سند بالدولار...الخ.

وبالتالي أصبحت هذه الأسواق الخاصة تابعة للسوق المالي الدولي الذي يتميز بـ"ليس للسوق المالي الدولي مكان معين له حيث أصبحت اليوم معظم المساحات المالية متصلة فيما بينها بفضل شبكات الاتصال الحديثة.

- **عدم وجود قوانين**إن محو القوانين ميزة من ميزات النظام المالي الدولي الجديد فلقد قامت السلطات النقدية لأهم الدول الصناعية بإلغاء القوانين تسهيلا للعمليات الانتقال الدولي لرأس المالي، كما أنه تم حل الأنظمة الدولية لمراقبة الصرف في أوربا مع إنشاء سوق وحيدة لرؤوس الأموال سنة ١٩٩٠ و ترجع هذه الميزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي خلقت أدوات مالية جديدة كالحسابات الحالية التي ألغت التميز بين الحسابات الآجلة والحسابات العاجلة حيث يسمح هذا النوع الجديد من الحساب لأصحاب الحسابات لأجل السحب من أموالهم شرط أن يبقى أدنى رصيد.

---

[١] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص:٢٣.

إن تجديد الأصول المالية والسياسة النقدية الأمريكية الجديدة قد أثرت على سوق رؤوس الأموال الدولي كما أن التغير في معدلات الفائدة والتذبذب في أسعار الصرف حتم وجود أدوات مالية جديدة تسمح بإدارة وتسيير هذه الإختلالات كالخيارات والمبادلات والعقود المستقبلية وسمحت هذه الأدوات الجديدة كذلك بالانتقال من قسم في السوق المالي إلى قسم أخر أو الانتقال من عملة صعبة إلى عملة صعبة أخرى.

إن هذا التطور في النظام المالي الدولي قد سمح أيضا بتطور ظاهرة العولمة المالية وهذا ما سنحاول الإلمام به لاحقا من خلال دراستنا للعوامل المساعدة على تطور العولمة المالية والوضع الاقتصادي الراهن بظهور التكتلات الإقليمية.

خامسا: العولمة المالية ودول الاقتصاد المختلط[١] ازدادت أهمية الدول النامية في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت تلعب دورا أكثر حيوية في الاقتصاد العالمي واتسعت العديد من أسواقها المالية من حيث عدد الأوراق المالية ، حجم الإصدارات والاستثمارات الأجنبية، لهذا فإنه ينتظر أن تكون العولمة المالية والتكامل المالي للدول النامية مع النظام المالي العالمي في صالح الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ،ومع ذلك تبقى للعولمة المالية أثار سلبية على الدول النامية نوجز أهمها فيما يلي :

- **عولمة المديونية الخارجية** بدأت أزمة الديون الخارجية لدول الجنوب في النصف الأول من عشريـة الثمانينات،مع زيادة تلك الديون وخدماتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها فعمدت البنوك الغربية (بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة) إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية ، شأنها في ذلك شأن أي أداة مالية عادية.

- **توغل رؤوس الأموال الأجنبية**

ترافق مع عملية إعادة هيكلة الدول النامية لاقتصادياتها بعد زوال الاستعمار وكانت أهم مظاهره: الاستثمار المباشر، القروض، المساعدات، التمويل الخارجي والادخار الداخلي.

---

[١] جاك آدا ، مرجع سابق، ،ص: ١٨٤.

- إستراتيجية التصنيع

كان تغلغل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية مشروطا دائما بوجود قوة دفع داخلية غالبا تحركها الحكومات الوطنية ، ونوضح ذلك بأمثلة إقليمية تتوافق مع ثلاثة استراتيجيات للتصنيع طبقت في البلدان النامية.

ا- إستراتيجية تصنيع بدائل الواردات في أمريكا اللاتينية.

ب-تشجيع الصادرات في الشرق الأقصى .

ج-التصنيع الثقيل في دول الريوع النفطية.

- الصيغة الجديدة في علاقات دول الشمال والجنوب

إن الدول التي أرادت بناء تنميتها على أساس استثمار أفضل لمواردها الطبيعية بدون تنويع قاعدتها التصديرية أصبحت موضع تهميش ويتضح هذا وفق العناصر التالية:

ا- تهميش المواد الأولية.

ب- إعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية على الصعيد العالمي.

ج-التنافس من أجل جلب الادخار والاستثمار.

- الصدمات النفطية وانعطاف السياسات الاقتصادية [١]

شكلت مضاعفة أسعار النفط بين أكتوبر ١٩٧٣ وجانفي ١٩٧٤ أول صدمة شاملة تعرضت لها الاقتصاديات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية.

- البحث عن أطر جديدة للتنظيم

تدخل الدول في المنافسة فيما بينها وذلك لجذب الادخار والاستثمار هذا ما يدفع بالدول إلى التسابق لإزالة القيود الجمركية والخصخصة في الدول النامية لتفادي شراسة المنافسة وقد ظهر ذلك كمايلي:

ا - تنسيق السياسات الاقتصادية.

ب- تشكيل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

---

[١] المرجع سابق ، ص:.١٨٩

ج- تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف، حيث اعتمدت هذه الأخيرة أسلوب التعهدات الدولية الثانوية لدخول أسواق بلدان العالم الثالث بواسطة رجال الأعمال محليين.

سابعا: الإختلالات التجارية والمالية فيما بين دول الشمال

إن عملية الامتصاص التي نفذها الاقتصاد الأمريكي للادخار العالمي بدأ من عام ١٩٨٢ كانت السبب وراء عدم الاستقرار النقدي والمالي غير المسبوق الذي أصاب النظام المالي العالمي بالعطب إضافة إلى تأثيره السلبي على النمو العالمي.

المطلب الثاني

العوامل المفسرة والمؤدية للعولمة المالية

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة المالية ولعل من أهمها:[٢]

- صعود الرأسمالية المالية.
- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال.
- ظهور الأدوات المالية الجديدة.
- أثر سياسات الانفتاح المالي.
- ظهور الابتكارات المالية.
- تأثير التحرير المحلي والدولي برؤوس الأموال.
- نمو سوق السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية و المصرفية.
- خوصصة الأنشطة المالية.

أولا: صعود وتنامي الرأسمالية المالية[١]

ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية ، وذلك بسبب النمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في

---

[٢] صالح مفتاح، العولمة المالية، مرجع سابق، ص:٢١٦.

[١] شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، عبدين، مصر، ٢٠٠٢، ص:١٧.

الأصول المالية ، حيث لعب هذا النمو دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية ، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج ، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره ، حيث توجهت معظم المؤسسات إلى إعادة توظيف أموالها في الأسواق المالية بدل المغامرة والاستثمار في مجال الإنتاج ، وذلك بسبب الأزمتين البتروليتين عام **١٩٧٣ و ١٩٧٩- ١٩٨٠.**

أما على الصعيد العالمي ، فلقد لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض ، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة ، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، كيك ٤٠) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

ثانيا: التقدم التكنولوجيساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث يتكامل هذا العنصر مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

ثالثا: ظهور الأدوات المالية الجديدة (الابتكارات الحديثة وتطور وسائل الوقاية من المخاطر)

ارتبطت وتكرست العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات الخيارات والمستقبليات ، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات..

فمن ناحية الأوراق المالية ظهرت الأسهم الممتازة والتي يقرر لها بعض الامتيازات في الأرباح والتصويت أو نتائج التصفية كما وجدت أنواع مختلفة من الأسهم الممتازة:

- أسهم ممتازة مجمعة الأرباح و غير مجمعة الأرباح.
- أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح و غير مشاركة في الأرباح.
- الأسهم الممتازة ذات العائد المعتدل.
- الأسهم الممتازة ذات العائد المعتدل من خلال المزاد.

كما ظهرت أنواع جديدة من السندات مثل:

- السندات ذات العائد المتغير.
- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- السندات القابلة للاستهلاك قبل ميعاد الاستحقاق.
- السندات الصفرية.

كما عرفت السنوات الأخيرة ظهور العديد من الأدوات المالية التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتمنح مستحقيها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه أو حق إجراء تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات ولذلك يتم استخدام أنواع من المشتقات المالية (المبادلات، المستقبليات،السقف و القاعدة ،الخيارات) حيث تتيح هذه الأدوات للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير العاملين التاليين: [1]

أ-الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتامين الحماية للمستثمرين.

ب-المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

---

[1] المرجع سابق ،ص: ١٨ -١٩.

ويمكننا حصر أهم هذه الأدوات المالية في مايلي :

الخيارات:

عقد خيار هو اتفاق التعامل في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر محدد، ويمنح خيار شراء أو بيع للبائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد ويكون تنفيذ العقد اختياريا.

العقود المستقبلية:

هي عقود قانونية ملزمة تنص على التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (السندات- الأسهم) بين البائع ومشتري، وبالتالي فهي سوق عقود مستقبلية للأسهم والسندات من خلال اتفاقات يتم تنفيذها لاحقا تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من الأدوات المالية بسعر محدد في وقت إبرام العقد.

المقايضات:

هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين وهي المبادلات التي يتبادل طرفها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منها والمحسوبة بناءا على معدلات الفائدة المتغيرة أو الثابتة أو يكون التبادل لمدفوعات خدمة الديون بكل منها والمقومة بعملات مختلفة، وهذه التقنية تسمح للمدينين من تغير العملة المقوم بها الدين أو طريقة السداد. كما تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما و بيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أي تتضمن هذه العملة تحرير لعقدين مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية.[1]

رابعا: بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال وعجز الأسواق الوطنية عن استيعابها

بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، مما أدى إلى حدوث موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها ، وأصبح من الضروري

---

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط ٣، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣، ص:٣٠٨.

البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.*

خامسا: أثر سياسات الانفتاح الماليارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

- **إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال**: تمت إزالة القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري للدول الأوربية سنة ١٩٥٨، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قامت بإتخاذ الخطوات المتعاقبة بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال سنة ١٩٥٩ ثم تبعت الدول الأخرى هذا النظام وهكذا تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وقد أدى هذا التعامل إلى إندماج الأسواق المالية، حيث أصبح أداء بعض أحوال الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين.

إن هذه الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية ، لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونر-نيكاي-داكس-ناسداك – كيك ٤٠) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية هذه الحركة الدائمة لرؤوس الأموال التي تبحث عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الموارد الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي حيث يتم انتقال رؤوس الأموال عبر قناتين هما: الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

❋ **الاستثمار المباشر**:هو مؤشر لعملية إنتاجية تقوم بها شركات خارج بلادها ومع كونها رأسمالا فهي ليست كل راس المال المستثمر في العملية الإنتاجية التي تنشأ عن تلك

* اتجهت هذه الاموال نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى .

الاستثمارات لأنها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعومة بقروض محلية، لكنها غالبا عما تكون بمبادرة وإدارة أنبية ومع الاستثمار المباشر يقل كثيرا عن التجارة الخارجية، إلا أن النشاط الاقتصادي المباشر أو قيمة المضافة التي يتسبب فيها الاستثمار أكبر قيمة الاستثمار الأصلية مثلما نجد راس مال الشركة يمثل عادة نسبة قليلة من المبيعات عند النظر إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنه تضاعف وقفز بمعدلات هائلة، ففي سنة ١٩٧١ كانت الاستثمارات المباشرة تقدر بـ ١٠ بلايين دولار ووصلت إلى ١٧٣,٣ بليون عام ١٩٩٣، وهو مؤشر قوي على حركة العولمة الحادثة، حيث يقول Drecken من أن ثالث أهم تغير في الاقتصاد الدولي هو بروز حركة راس المال بين الدول كعجلة محركة للاقتصاد الدولي قي مكان التجارة الخارجية.

*** الاستثمار غير المباشر:**

نجد بروز التدفقات المالية كقوة محركة للاقتصاد وأصبح سوق المال العالمي ليس سوق عملات فحسب فهناك أسواق السندات والقروض وأسواق الأسهم والتي زاد انفتاحها على بعضها، وارتفعت قيمة الإصدارات في هذه الأسواق الأمر الذي جعل الجانب المالي فعل حركة العولمة المالية بدرجة تفوق بكثير جانب الاقتصاد الحقيقي.

- التطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في السوق المالي:

يعتبر النمو الذي حققته بعض الدول النامية في الفترة الأخيرة أحد أهم أسباب العولمة نظرا لزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إرتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٨) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من ٢% إلى ٥% و من الناتج الصناعي العالمي من ١٠٪ إلى ٢٣٪ وزاد نصيب القطاع سنة ١٩٦٥ إلى ٣٤٪ عام ١٩٨٨.

- تطور أسواق عملات الأوراق الدولية

يشير مصطلح سوق عملات الأورو إلى سوق العملات المقومة بعملات دول معينة ولكنها تودع خارج حدودها الوطنية وتتمتع هذه الأسواق خاصة سوق الأورودولار بالحرية وعدم خضوعها للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الوطنية، فمثلا عند إيداع

مقيم أمريكي أمواله بالدولار في أحد البنوك الأوربية فإن هذه الودائع تعتبر عملات الأورو ويطلق على هذه العملة بالأورودولار وتطورت هذه الأسواق بفعل عدة عوامل:

- إعلان معظم الدول الأوربية قابلية عملاتها للتحويل.

- إيداع الأرصدة بالدولار للدول الشيوعية وخاصة الاتحاد السوفيتي بالبنوك الأوربية خاصة بنوك لندن وذلك بسبب سيطرة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية.

- اضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي وفرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع بالدولار ولمنع خروج رؤوس الأموال لجأت السلطات الأمريكية إلى فرض رسم على قرض غير المقيمين وهذا من شأنه ساهم في تحويل الطلب على التمويل بالدولار من السوق الأمريكية إلى سوق الأوربية، وفيما يخص عرض الدولار في السوق الأوروبية فيكون من قبل المؤسسات والشركات الأمريكية بمعدلات فائدة متدنية من جهة ومن المصارف المركزية في البلدان الأخرى التي توظف إحتياطاتها من الدولار في هذه السوق من جهة أخرى، أما بالنسبة للطلب على الدولارات فيكون من الشركات متعددة الجنسيات أو من الدول الراغبة في تمويل عجوزها ويأتي أيضا من الشركات الوطنية العاملة بضمان من الجهات الوصية مثل مؤسسة كهرباء فرنسا.

- إرتفاع أسعار البترول في بداية السبعينات وتكون الفوائض المالية الدولارية للدول المصدرة للنفط، والتي تم إيداعها في المراكز المالية الرئيسية بأوربا.

- عدم وجود أية قيود تنظيمية أو رقابية على المعاملات التي تتم في هذه السوق لا من جانب المصرف المركزي الأمريكي ولا من جانب المصارف المركزية الأوربية مما أدى إلى إنخفاض تكلفة الإقتراض في هذه السوق، و قامت البنوك التي تتلقى ودائع الأورودولار بمنح قروض للدول النامية خاصة دول أمريكا اللاتينية.

- **تطور أسواق السندات الدولية**

شغل سوق السندات الدولية مكانة هامة خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت إصداراته سنة ١٩٩٢ إلى ٢٧٥ مليار دولار وهي تمثل في هذه الفترة أحد أهم التوظيفات

الاستثمارية طويلة الجل ذلك لمساهمتها عفي إعادة توزيع المدخرات المتوفرة عالميا على جميع مختلف المقترضين في جميع أنحاء العالم وأصبحت هذه السوق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي مما ساعد على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل، ويضم سوق السندات الدولية قسمين هما:

السندات الأجنبية: هي سندات صادرة من طرف مقترضين غير مقيمين وفي السوق المحلية وبعملة البلد التي تم فيها الإصدار، أو هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، ويخضع هذا النوع من الإصدار إلى الإجراءات المستعملة في البلد المصدر كما أن المقترض يخضع إلى قوانين السوق المحلي.

مثلا: شركة أمريكية تحرر سندات وتقوم ببيعها والاكتتاب فيها في أسواق رأس المال اليابانية.

الأورو سندات: هي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها وفي أسواق راس المال الدولة أخرى وبعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للاكتساب، مثلا مؤسسة يابانية تقوم بإصدار سندات محررة بالدولار الأمريكي وتكتسب فيها في أسواق رأس المال في باريس.

- الإبتكارات الحديثة –تطور وسائل الوقاية من المخاطر:

لقد تم التعرض لها بالتفصيل في المطلب الثالث .

- التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال :

شهد العالم في الفترة الأخيرة ثورة تكنولوجية ونتج عنها تطور كبير في عالم الاتصالات والإعلام الآلي، كل هذا ساعد على تطوير وإندماج الأسواق المالية الدولية لتصبح سوق عالمية واحدة، كذلك الإنخفاض في تكاليف النقل والإتصال وظهور الفاكس وشيكات الكمبيوتر ساهم في التغلب على الصعوبات بين الدول فيما بينها فأصبح بإمكان ملايير الدولارات أن تتجاوز الحدود بين الدول دون أي صعوبة وهذا ما أدى إلى الرفع من سيولة الأسواق المالية وسهولة الحصول على رؤوس الأموال .

سادسا: التحرير المالي المحلي و الدولي[1]

لقد ارتبطت المتدفقات الرأسمالية عبر حدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي ، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

سابعا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

لقد حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولي العالمي ، كما حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ، حيث أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك . وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات ، وهذا ما أدى الى الإسراع في وتيرة العولمة المالية ، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي:

أ-توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية ، على الصعيد المحلي و الدولي.

ب-دخول المؤسسات المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩٥) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من٥٠٪ إلى ١٨٪ وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو ٤٢.%

---

[1] شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص:١٧.

ج-من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها.

وبهذا نرى بان آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم تقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، بل امتدت بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية .

المطلب الثالث

العولمة المالية – المزايا و المخاطر

للعولمة المالية جملة من الخصائص والانعكاسات يمكن لها أن تعود بالسلب أو الإيجاب على دول العالم خاصة الدول النامية، لذا يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة.

كما أن تجارب عقد التسعينات، أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات و صدمات مالية مكلفة (المكسيك و النمور الآسيوية و البرازيل و روسيا...)

أولا: المزايا أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية

١ - **بالنسبة للدول النامية**:- يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجية.

٢ - بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى)، بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

ثانيا: المخاطـر

يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصاً قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية)؛
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة؛
- مخاطر هروب الأموال الوطنية؛
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال)؛
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و النقدية.

ولا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عن تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الربح الوفير والسريع، فهي بالتالي تعمل على تقديم التقسيم الدولي القائم ولا لتغييره لصالح الدول النامية، إذ أنّ رأي أنصار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى بأن تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيراً ما يكون النمو والأداء للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس، حيث أن هذه الاستثمارات شأنها شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية تذهب إلى الدول التي

نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها، مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.
ففي عقد التسعينات مثلا اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا و اليابان)، وبلغت أكثر من ١٥٪ كمتوسط.
وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا والمكسيك و تايلاند)، حيث تستحوذ هذه الدول ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، و هذا التوزيع ينفد فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.
وإذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال، فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية عدى حساب القروض التجارية الأخرى، وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.
أمام هذه الوضعية، ما هي الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبيـة؟

المطلب الخامس

ضعف البنوك المركزية والدولة في التحكم في السياسة النقدية والمالية

في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحيث عن أعلى عائد قد تتدفق للبلد مكيات ضخمة من الأموال بشكل مفاجئ ويدفعها في ذلك انخفاض أسعار الفائدة وتردي النمو في البلدان الصناعية وسعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا في هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية ، مما قد تؤدي إلى حدوث التضخم وتغير أسعار الفائدة الحقيقية.

أولا: تأثير العولمة على سلطة البنك المركزي

مع تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، إذا يفترض انه مع زيادة حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الآجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الآجل ،و بتوقعات الحركة القصيرة الآجل لسعر الصرف أي حاله تكافئ سعر الصرف المغطى.

وعليه فإن محاولات بلد ما لوضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة ، يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الآجل ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حركة راس المال ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومي في يد المضاربين الماليين ،حيث يشير البعض على انه إذا ما اتفقت كافة البنوك المركزية في العالم فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملية ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية هو ١٤ مليار دولار يوميا مقارنة مع ٨٠٠ مليار دولار يستطيع المضاربون الماليون العالميون ضخها في السوق و هذا يعني أن إمكانياتهم تفوق مرة البنوك المركزية الموجودة في العالم مجتمعة .

ثانيا: تأثير العولمة على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية

إ ذ أنها تحد من هذه السيادة فمع تحرير حساب رأس المال يصبح في إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم في أي مكان تبعها لارتفاع معدل العائد المتوقع، وفي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية تلجا الشركات المتعددة الجنسيات و كبار المستثمرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق والدول التي تنخفض فيها معدلات الضرائب على الدخول والأرباح.

وهناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى حد كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ،الأمر الذي أدى ليس فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة من الضرائب، بل وإضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها

ومع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمار خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج و لمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات ،و هو ما يؤدي إلى زيادة العجز للموازنة العامة و إجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية.

الخلاصة:

يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا وللتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

وعليه فان أهم وابرز ما يتميز به الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هو حركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الإقليمية ويمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد العالمي ويتسم أيضا بكونه نظاما دوليا أكثر تكاملا واندماجا، والملاحظ انه تكاد تستبد العولمة الاقتصادية لتنفرد وحدها بمصطلح العولمة، فلا يسبق من كلمة العولمة في تصور كثير من الناس إلا العولمة الاقتصادية وذلك لأن الظاهرة الاقتصادية تدخل في حياة البشر من جوانبها المادية، فهي خبزهم، وهي عملهم الذي يحقق ذواتهم، وهي أمنهم في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ولكن لا يمكن اختزال العولمة في الظاهرة الاقتصادية وآثارها.

ان اهم تجليات العولمة في الوقت الراهن هو ظهور العولمة المالية ، حيث تعددت مفاهيمها وتعاريفها ، فهناك العديد من المفكرين من يرون بأنها حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي عبارة عن حزمة من القوانين والتكنولوجيا والشركات العملاقة التي تدير وتسهل وتعيد إنتاج العصب المركزي للنظام العالمي الجديد، أي راس المال المالي الدولي وتشكل عولمة المنشاة الإنتاجية في جانب منها النتيجة المباشرة لحركية راس المال المتزايد على الرغم من أن الاستثمار في المنشآت الإنتاجية يمثل الجانب الثانوي من حركة رؤوس الأموال.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يتضح لنا جليا بأن العولمة المالية تعني فتح الأسواق المالية المحلية و ربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال و التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا

وتكاملا وأصبح الفرق بين السوق المحلي والعالمي قد أزيل وأصبح الكلام عن سوق عالمي واحد ومقاييس عالمية واحدة.

الفصل الثالث

القضايا الاستراتيجية الحديثة التي تواجه البنوك في ظل العولمة المالية

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة التي يطلق عليها بقرن العولمة تطورا ملحوظا في جميع الميادين خاصة مع إزالة القيود التي كانت تقف حائلا أمام حركة السلع والخدمات، وقد كان لهذه العولمة آثار عميقة على جميع الأنشطة، وبما أن كل فروع النشاط الاقتصادي تعتمد أساسا على المعاملات المالية وخدماتها وبما أن الجهاز المصرفي يلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي والبنوك تشكل الحجر الأساس في الجهاز المصرفي، فأي نشاط لا يخلو من تدخل البنوك التجارية سواء من حيث التمويل أو تسهيل خطوات وعمليات الإنتاج فظهور العولمة وحدوث طفرة في تكنولوجية المعلومات والاتصالات المصرفية فرض على البنوك اتخاذ بعض التوجهات والتحول إلى بعض الأنظمة لكي تكيف نفسها مع أوضاع العولمة.

إن السرعة في المستجدات العالمية هي واحدة من سمات العولمة والتي ترتبت عليها عدة قضايا، كما تواجه البنوك في الوقت الحالي جملة من التحديات والقضايا التي تمس مستقبل العمل المصرفي والتي يمكنها إحداث تغيرات جذرية في هذا القطاع ومن بين هذه القضايا الإستراتيجية: الخوصصة، الاندماج المصرفي، مقررات لجنة بازل، التحرر المصرفي، البنوك الشاملة ..الخ.

وفي هذا الفصل نحاول الكشف عن العلاقة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي، من خلال الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي وما أحدثته من تغيرات جوهرية عليه ودلك بالتعرض إلى جملة من المواضيع التي نراها جديرة بالدراسة والبحث والتحليل من خلال ثلاثة مباحث تتضمن أهم انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي (ظاهرة تبييض الأموال، عولمة المديونية الخارجية أي توريق الديون الخارجية وتحويلها إلى استثمارات أجنبية مباشرة و وتقليص سيادة الدولة القومية في مجال السياسة النقدية المالية، البنوك و أزمات سعر الصرف ، الخوصصة، الاندماج المصرفي، مقررات لجنة بازل، التحرر المصرفي، البنوك الشاملة ..الخ.)، كما نلفت الانتباه إلى أن كل مبحث كان يمكن أن يكون موضوعا لرسالة قائمة بذاتها، ولقد حاولت في هذا البحث المتواضع أن أعطي لكل فكرة حقها.

المبحث الأول

الخوصصة

لقد شاع استعمال مصطلح الخوصصة في الأدبيات الغربية و العربية، و لكن يوجد الكثير لا يدركون لحد الآن أبعاد هذا المصطلح و معناه الحقيقي، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث إزالة الغموض ولو بقدر صغير، و ذلك بالتعرض لمفهوم الخصخصة ودوافعها وشروط نجاحها. والتركيز أكثر على خوصصة البنوك وهو العنصر الذي يهمنا أكثر في هذا البحث.

المطلب الأول

ماهية الخوصصة

أولا- مفهوم الخوصصة:

ظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات ولكن ترجع جذوره إلى البرنامج الشامل الذي قامت به حكومة المحافظين البريطانية لعام ١٩٧٩ ثم انتقلت التجارب إلى باقي دول العالم.

ولهذا المصطلح عدة مرادفات وهي التخاصية، التخصصية، والتخصيص، والخصخصة، والآداب الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة.[١]

وهناك عدة مفاهيم للخوصصة تختلف حسب رؤية الدولة وهدفها من الخصخصة نذكرها فيما يلي:

أ : الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة و زيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد وذلك من خلال تصفية القطاع العام كليا أو جزئيا أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخصخصة، وتوسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة و لكن بنسبة معينة فقط.[٢]

---

[١] رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤، ص: ٦ .

[٢] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص: ٢٥.

ب : الخصخصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص و هذا ما يؤدي إلى زيادة و تحسين الإنتاجية و زيادة الأرباح.

جـ: الخوصصة عكس التأميم بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأميمها.

د : الخوصصة تعني التخلص من الاقتصاد الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد والتحرر الاقتصادي .

ويمكن في الأخير الخروج بتعريف شامل للخوصصة:

الخوصصة Privatization هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسات إنتاجية أو خدمية تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، لتفعيل آليات السوق وتحقيق الميزات التنافسية، والاستفادة بمبادرات القطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.[١]

لذلك يجب على الدولة تحديد وبدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفقا لهذا المفهوم.[٢]

ثانيا- خوصصة البنوك:

التعريف الأول: يمكن تعريفها على أنها قيام الدولة بتحويل ملكية البنوك جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا أما الخدمات المقدمة.

التعريف الثاني: خوصصة البنوك نعني بها*توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية وتحقيق كفاءة اكبر لتلك البنوك في ظل العولمة بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خوصصته لسبب أو لآخر مثل 'اختيار أحد البنوك

---

[١] نحمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة. تجارب عالمية.، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بكلية الشريعة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المحرم ١٤٢٥هـ، طبعة تمهيدية، ص: ٨.

[٢] أحمد ماهر، مرجع السابق، ص: ٢٦.

المفلسة " ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله و خصومه وإعادة هيكلة وتأهيله لعملية الخصخصة على أن تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس المال هذا البنك كمرحلة أولى ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص جزئيا أي تدريجيا مع الآخر في عين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال أي خصخصة البنوك تتم على المدى الطويل أو المتوسط (جزئية) مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصة المطروحة أو أن يمتلك الجزء الأكبر منها لأن ذلك سيؤدي إلى سيطرته في القرار .[٣] معنى ذلك أن عملية خوصصة البنوك يجب أن تتم بإتباع إجراءات معينة وبشروط معينة.

ثالثا- شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك :

* إعادة هيكلة البنوك المراد خوصصتها وحل مشكلاتها وضمان حقوق العاملين فيها.

* عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية، وهذا الأخير ليس شرطا عاما وانما نجده في بعض الدول فقط .

* تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته وسيطرته على السياسة النقدية، دون أن تخل الخوصصة بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية.

* إصدار بعض القوانين لعدم المنافسة ومنع الاحتكار القطاع المصرفي.

* تفعيل نظام التأمين على الودائع وهذا لزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولتزداد قدرة البنوك على المنافسة وتزداد أرباحها وتقل مخاطرها .

* ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي للوقوف ضد أي أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي .

* استخدام الأساليب التقنيات المصرفية الجديدة وتطوير الجهاز المصرفي لمسايرة التطورات العالمية والتكيف مع العولمة، ولعلى أهم هذه الأساليب تنحصر في الأسلوبين التاليين:

١- تحويل ملكية المؤسسات العمومية كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، ويطلق على هذا الأسلوب مصطلح "التصرفية"، أي أن الدولة تتصرف في ملكية المؤسسات العمومية. وقد

---

[٣] عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص: ٢٠٤ – ٢٠٥ .

تتم التصرفية ببيع المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، أو ببيع جزء من الأسهم واحتفاظ الدولة بأغلبية أو أقلية الأسهم.

٢- ويتم هذا الأسلوب الثاني عن طريق تحويل تسيير إدارة المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، مع بقاء حق الملكية للدولة، ويتم عن طريق:

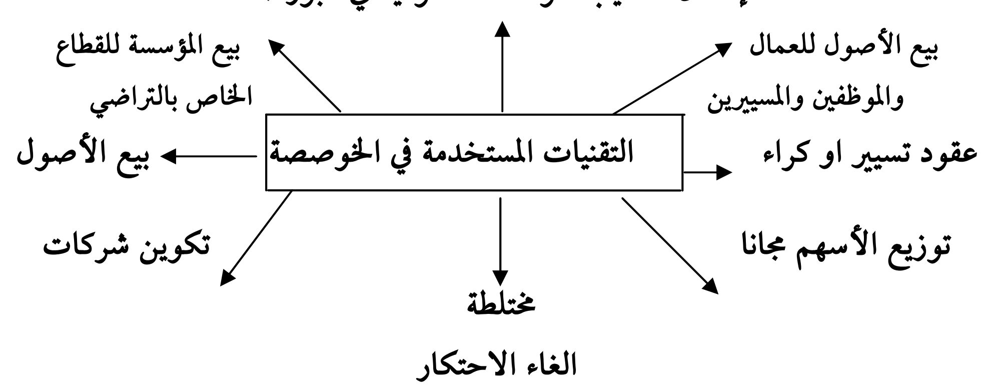
- تأجير المؤسسة العمومية مقابل مبلغ ثابت تتحصل عليه الدولة.

- عقد تسيير يتولى القطاع الخاص بموجبه إدارة المؤسسة العمومية على أن يتقاسم الربح الصافي مع الدولة.

- عقد امتياز، حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة. [١]

هذا بالنسبة للأساليب المستخدمة في عملية الخوصصة، اما بالنسبة للتقنيات فيمكن حصرها في المخطط التالي:

الشكل رقم (٠٢): مخطط توضيحي لاهم التقنيات المستخدمة في عملية الخوصصة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المراجع

[١] مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، الجزائر، ص: ١٦٠.

رابعا- دوافع خوصصة البنوك و الأهداف المراد تحقيقها:

أ- دوافع خوصصة البنوك: يمكن تلخيص أهم الدوافع التي كانت السبب في خوصصة البنوك في التالي:

- زيادة التوجه نحو العولمة و التحرر الاقتصادي و إزالة القيود أمام حركة الأموال و خاصة مع توقيع معظم الدول على اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية .

- تزايد اتجاه الأفراد لتحويل مدخراتهم الموضوعة في البنوك إلى أدوات استثمارية في أسواق المال أو من خلال صناديق الاستثمار التابعة للبنوك أو للشركات و اتجاه المؤسسات غير المصرفية لاقتحام العمل المصرفي و منافسة البنوك في خدماتها .

- ظهور ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية أو ما يسمى بالبنك المنزلي أو البنك على الخط و تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف ببصمة الصوت أو عبر شبكة الإنترنت

- انتشار ما يسمي بالبنوك الشاملة وتوسيع عملياتها وظهور الاندماج المصرفي من خلال تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

- انخفاض معدل الفائدة في البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

- ارتفاع العمالة في البنوك العامة بالمقارنة بالبنوك الخاصة كما أن معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك العامة أقل من مثيله في البنوك الخاصة.

- تعتبر الخوصصة مرحلة من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والدخول في إطارآليات السوق.

ب : أهداف خوصصة البنوك

* تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي بالاهتمام بتمويل المشروعات الأكثر ربحية بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة وتحسين الجودة.

* تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية، فأسهم البنوك تلقى ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة، فزيادة طرح أسهم البنوك العامة في البورصة يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية و زيادة سعة السوق وتطويرها كما تؤدي إلى تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم.

* تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، فالخوصصة تؤدي إلى تحرر القرار الإداري سواء في المجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية فتحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها يزيد من قدرة البنوك على المنافسة والتطوير واستعمال التكنولوجيات المتطورة وهذا ما أثبته نجاح كل من البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية.

* ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية، فقيام الدولة ببيع جزء من ملكيتها يزيد من حجم إراداتها التي ستخدمها في استثمارات معينة وبالتالي تتفرغ الدولة للقيام بوظائفها الأساسية التي لا يمكن التخلي عنها للقطاع الخاص.

* خوصصة البنوك تسمح بإدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة لكفاءة أكبر وذلك في ظل وجود سوق الأوراق المالية متطورة.[1]

المطلب الثاني

ايجابيات وسلبيات خوصصة البنوك والأبعاد المختلفة لها

أولا- ايجابيات وسلبيات خوصصة البنوك:

١- السلبيات:

- تؤدي الخوصصة إلى تحويل الدولة إلى جهاز لا يملك، مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة والرقابة.[2]

- احتمالات حدوث احتكار في نشاط مصرفي أو مجموعة أنشطة سيكون كبيرا في حالة عدم اختيار المشتري بدقة وتسريح بعض العاملين بالبنك المخصص.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: ١٢٠ – ١٢٢.

[2] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ٨٩.

- كذا ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من البنك المخصخص.
- السيطرة الأجنبية على السوق المصرفية المحلية.

- قد يلجأ المستثمرين المحليين أو الأجانب إلى بيع البنك مستقبلا أي بعد شراءه و ذلك بهدف تحقيق أرباح أكبر مما قد يخل بالقواعد المصرفية و هذا الإخلال قد يعرض البنك للتجميد أو الإفلاس .

٢- الايجابيات:

- زيادة الكفاءة الإدارية والفنية بالبنك مما سيترتب عليه تحسين الأداء.
- ادخال خدمات جديدة بالسوق المصرفي وزيادة قدرة البنك على مواجهة الأزمات.
- التخلص من البيروقراطية والروتين في العمل.
- خصخصة بنك قطاع عام سيتيح توفير موارد للدولة من شأنها زيادة الاحتياطي بالعملة الأجنبية.[١]
- الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية.
- تحقيق التميز المصرفي وزيادة كفاءات البنوك.[٢]

- تقليص أعباء الموازنة العامة بالتخلص من الشركات العامة الخاسرة .
- توسيع حجم القطاع الخاص وإعطاؤه دورا أساسيا في النمو و التنمية الاقتصادية.
- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني.
- تحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة .
- بما أن البنك المركزي يستمر في إشرافه ورقابته على البنوك حتى بعد خصخصتها فهذا لا يمنع بيعها دون الإضرار بالعمالة.[١]

---

[١] دراسة مصرفية، الموقع الالكتروني:
.http:// www.aawsat.com/details.asp?section=٦, ١٤/٠٤/٢٠١٠, ١٧:٤٠.

[٢] دوفي قرمية، مرجع سابق، ص ص: ٩٥ -٩٩.

[١] محمد رياض الأبرش و نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها و أبعادها، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢، ص :١٨٤.

ثانيا- الأبعاد المختلفة للخوصصة: هنالك العديد من الأبعاد التي يجب أخذها في عين الاعتبار عند الشروع في تطبيق عمليات خوصصة البنوك والتي من أهماه:

- **البعد الإداري:** يعطي هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية الطبقة في ظل الملكية العامة، حيث أن حرية اتخاذ القرارات في أهداف البنك وسياساته المختلفة تحددها المعلومات الحكومية والتي تؤثر على مجالات التوظيف واستثمار الأموال.

- **البعد التنموي:** تلعب البنوك العامة دورا هاما في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وبالتاي فان عمليات الخوصصة يجب أن تراعي تحقيق المصالح الاقتصادية، تنفيذ السياسات الحكومية المالية والنقدية، واختيار الأسلوب الأمثل للخوصصة لضمان حقوق العاملين وعدم الإخلال بالتوازن النقدي والمالي.

- **البعد الاجتماعي:** وهو من أكثر الأمور حيوية و حساسية ، فهو يتعلق في المقام الأول بالعمالة الزائدة و التي ستضطر الأمور بطبيعة الحال إلى الاستغناء عنها طبقا لأسس الإدارة الاقتصادية الجديدة ، حيث أن المشترين لتلك الشركات أو الذين سيقومون بعملية التصفية سيخفضون العمالة الموجودة إلى الحد الذي يمكن من الاستغلال التجاري الأمثل و ذلك بعقلية رجال الأعمال ووفقا للمعايير المتعارف عليها في كل نشاط من الأنشطة التجارية والاقتصادية .

وتكون البنوك العامة مجبرة على تحمل حجم كبير من العملاء في حين نجد أن البنوك الخاصة تتجه إلى تطبيق تكنولوجيا الخدمات المصرفية، مما يؤدي الى الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة.

الى جانب هذا القدر من العمالة الذي تتحمله البنوك العامة، فهي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي كخدمة أصحاب المعاشات والنقابات العمالية، لذا يجب الحفاظ على حقوق العاملين بعد عملية الخوصصة ووضع الضوابط اللازمة لعدم انتقاص الحقوق والحوافز المختلفة.

– **البعد المالي المصرفي:** يتعاظم دور البنوك والجهاز المصرفي بشكل عام في قيامها بدور غير تقليدي في المعاونة في إتمام وإنجاح عملية الخوصصة، سواء في مساعدة الشركات القابضة والشركات التابعة في تنفيذ عمليات بيع الأسهم المملوكة لكل منها بدءاً من الترويج و التسويق لبيع الوحدات الإنتاجية المملوكة لهذه الشركات والأسهم المعروضة، وحتى إعداد عقود البيع اللازمة في هذا الشأن.

وكذلك العمل على تنشيط سوق رأس المال وتعظيم عائد محافظ الأوراق المالية للبنوك والتي من المنتظر أن تتضخم بشكل غير عادي نتيجة الدخول كمساهمين في رؤوس أموال الشركات التي سبق منحها قروض بقيمة هذه القروض أو جزء منها .

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للجهاز المصرفي في القيام بدور نشيط في عملية الخوصصة في النقاط الآتية :

تقييم الشركات وإعداد دراسات الجدوى اللازمة التي تتضمن احتمالات تطور هذه الشركات من خلال التدفقات المالية المتوقعة، وتحديد القيمة الأساسية لأسهم هذه الشركات... ويتطلب ذلك تحليل المراكز المالية واستخراج المؤشرات المالية والاقتصادية حتى تتضح الصورة أمام المستثمرين لاتخاذ القرارات المناسبة لهم.

ترويج و تسويق الأسهم و يستلزم ذلك وجود كوادر مصرفية قادرة على تفهيم العميل موقف أسهم كل شركة من الشركات باعتباره مستشارا ماليا واقتصاديا له، ويقتضي الأمر القيام بحملة إعلامية لإيضاح مميزات اقتناء الأسهم للمستثمرين العاديين غير المحترفين متضمنه ما سيحصل عليه من عائد نقدي من التوزيعات النقدية التي تجربها الشركات على الأسهم والمنتظر زيادتها في السنوات القادمة بأسعار الفائدة على الودائع، والزيادات المباشرة في قيمة السهم نتيجة التدعيم المستمر له من الاحتياطات والأرباح المرحلة بما ينعكس على زيادة القيمة الدفترية للسهم، فضلا عن الزيادات غير المباشرة في قيمة السهم نتيجة ارتفاع قيمة أصول الشركات .

تمويل شراء الأسهم نفسها، عن طريق تقديم قروض لكبار العملاء و المستثمرين و ذلك بغرض شراء أسهم من تلك التي تقوم الشركات بطرحها، و توجيه العملاء إلى الاستثمار

في هذه الشركات حسب طبيعة كل منها وإمكانيات العملاء .. هذا بإضافة إلى تقديم قروض إلى نقابات العمال لتمليك العمال جزء من هذه الأسهم .

دراسة إصدار صكوك تمويل الشركات لتغطية احتياجاتها التمويلية ، و إمكانية تحويل هذه الصكوك إلى أسهم في رأس مال.

إنشاء صناديق استثمار تهدف إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية .

إدارة محافظ الأوراق المالية، ويمكن للبنوك أن تقوم بشراء أسهم بعض الشركات حتى يتم إعادة هيكلتها وإعادة طرحها للبيع مرة أخرى.

هذا بجانب تقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة بشأن شركات الأعمال .

ويستلزم ذلك بطبيعة الحال إجراء دراسات متعمقة لسوق رأس المال و إمكانياته الإستعابية الحالية والمستقبلية و العمل على خلق جو من الثقة و الطمأنينة في هذا المجال بما يساعد على تنشيط هذه السوق والتي تعلق عليها الآمال في القيام بدور جوهري في هذه العملية .

وتتطلب هذه الأمور أيضا ضرورة توافر الكوادر الفنية المتخصصة في هذه المجالات و التي تتميز بالفكر المصقول المتطور الذي يستطيع التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة بإدارة حكيمة واعية.

وقيام البنوك بهذا الدور يعتبر وظيفة حيوية من وظائفها باعتبارها الدعامة العامة في الاقتصاد القومي، و تلعب فعلاً دوراً رئيسياً في برنامج الإصلاح المالي و النقدي كما سبق أن أسلفنا.

المبحث الثاني

تحرير تجارة الخدمات المصرفية

نحاول من تناول هذا المبحث، الكشف عن الأبعاد المختلفة لدور واثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على أعمال البنوك من خلال الاعتماد على التقرير الأساسي المقدم بشان اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية الموقعة في ديسمبر ١٩٩٧ من قبل ٧٠ دولة على أن يبدأ سريانها بأكملها سنة ١٩٩٩، وتتضمن الاتفاقية كل الخدمات وفي جميع القطاعات أيا كانت ماعدا الخدمات التي تقدمها الدولة حينما تقوم بممارسة مهامها ووظائفها.

المطلب الأول

ماهية التحرير المصرفي

أولا: تعريف التحرير المصرفي:

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي.[1]

أما بالمعنى الواسع، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية،

وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي.

تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء لقوى السوق الجدية في العمل،عن طريق تحرير معدلات الفائدة ، وعدم وضع حدود قصوى له، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها، بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق .

---

[1] سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤.

رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية، ترجع هذه الصعوبة لهشاشة إقتصادها نتيجة أعباء المديونية، فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي، نظرا لأثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي، فليس المهم تطبيق سياسة التحرير المصرفي بل إدارتها بنجاح، والتمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا- مبـادئ وإجراءات التحرير المصرفي:

١- المبادئ:

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين :

تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٢- إجراءات التحرير المصرفي:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

* إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.

* إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.

* زيادة استقلالية المؤسسات المالية.

* التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها.

* زيادة استقلالية المؤسسات المالية.

* إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.

* تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.

* تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛

* إطلاق الرسوم والعمولات.

* إعادة تكوين رأس المال المصرفي.

ثالثا- الأهداف:

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار، وتتمثل في :

* تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار .

* خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.

* إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .

* رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.

* تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

المطلب الثاني

الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية

يتناول هذا المطلب مفهوم تجارة الخدمات والمبادئ الأساسية للاتفاقية،وأشكال توريد الخدمات إضافة إلى تحديد الخدمات المصرفية التي تشملها هذه الاتفاقية.

أولا: مفهوم تحرير تجارة الخدمات:

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات **General Agreement on Trade related Services (GATS)** من النتائج المميزة لجولة أورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات.

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التى تشمل الخدمات المصرفية، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعولمة المالية.

يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة (عبور حدود) وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات. إن قيود تجارة الخدمات تأتى من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقرها الدولة ، وقد سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات، ومن المتوقع أن يتم التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ بدء إنفاذ اتفاقية الخدمات.

ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها يمكن إيجازها فيما يلي:

١- مبدأ الدولة الأولي بالرعاية (Most Favoured Nation):نصت على هذا المبدأ المادة (٢) من القسم الثاني من الاتفاقية، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فان أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استثنت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التى تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات (كما سبق ذكر ذلك) ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة فى الخدمات.

٢- مبدأ الشفافية: (Transparency) تلزم اتفاقية التجارة فى الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية ، وينبغي أيضاً نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها ، ويجوز لأي عضو الحق فى إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثراً فى تنفيذ بنود الاتفاقية.ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة. كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنوياً على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة اشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

٣- مبدأ التحرير التدريجي Progressive Liberalization:

يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين ، حيث تنظم المادة ١٩ الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

٤- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:

أ) تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية.

ب) تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

ج) تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

٥- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:

تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضاً بواسطة هولاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

ثالثا- أشكال توريد الخدمات:تضمنت الاتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، ولقد استقر الرأي فيها على تحديد أربعة أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي:-

١- انتقال الخدمة عبر الحدود(Cross Border Supply : وهو ما لا يستدعي انتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك.

٢- التواجد التجاري (Commercial Presence): ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.

٣- الاستهلاك في الخارج (consumption abroad): ويقصد به انتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل أنشطة السياحة.

٤- انتقال **الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة (Presence) Natural Person**: كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين.

رابعا- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الخدمات:

تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية الخدمات في الآتي:-

١- قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.

٢- الإقراض بكافة أشكاله بـما في ذلك قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية.

٣- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

٤- الضمانات والالتزامات.

٥- الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال والشيكات – الكمبيالات – شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.

٦- المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.

٧- سمسرة العملات.

٨- إدارة محفظة الأوراق المالية.

٩- الاحتفاظ بالأوراق المالية

١٠- خدمات الائتمان.

١١- خدمات الحفظ في الخزائن.

المبحث الثالث

الاندماج المصرفي

إن العصر الراهن يتسم ويتميز بكونه عصر الكيانات الكبرى، ويعتبر القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة، لاسيما العولمة المالية، حيث لا يكف هذا الجهاز عن الحركة الفعالة ولا يكف أي بنك عن النمو ومن اجل اكتسابه لقوة الوجود والاستمرار، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرة على الاستخدام الأمثل و الأنجع للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة، فانه يلجا إلى الاندماج مع كيان مصرفي آخر أو أكثر ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أوفر حجما وأكثر فعالية وأعلى قدرة في انتهاز الفرص المتاحة للتوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية

والجدير بالملاحظة إن الاندماج المصرفي كان نتيجة حتمية لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية، التي زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، مؤدية بذلك إلى تشكيل الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة في السوق، هذا من ناحية ومن ناحية أخري فان الالتزام بمعيار بازل لكفاية راس المال بما لا يقل عن ٨٪ من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك آخذا بالاعتبار الأصول الخطرة، هو السبب الرئيس الذي دفع الكثير من البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفي مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

المطلب الأول

ماهية الاندماج المصرفي

أولا: مفهوم الإندماج

يعتبر الاندماج شكل من أشكال التكامل الاقتصادي لأن هذا الأخير يتعدى إلى تشكيل المناطق الحرة والاتحادات الجمركية وكذلك السوق المشتركة أو الاتحاد لمجموعة من الدول.

إلا أن المتأمل والمتفحص في شتى المفاهيم والمصطلحات التي شاعت وتعددت وتنوعت في عالم اقتصاديات البنوك، فيما يتعلق بالاندماج المصرفي، فانه يجد نفسه أمام ثلاثة مصطلحات أساسية هي الاندماج والدمج والاستحواذ، وفي ظل العولمة والفكر الحديث فإننا نفضل استخدام مصطلح ولفظ الاندماج المصرفي، لان هذا الأخير أصبح مبنيا على التحالف وعلى تعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكيف مع متطلبات التواجد والوجود، وعليه يمكن تعريف الاندماج المصرفي على انه "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".

ويعرف الاندماج بـ:

التعريف الأول: يعرف الدمج المصرفي بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، حيث قد يتخلى البنك المندمج عن اسمه وينضوي تحت اسم المؤسسة المصرفية التي قامت بعملية الدمج.[1]

التعريف الثاني: يمكن تعريف الاندماج "Marger" على أنه " إتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو

---

[1] زيدان محمد، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،٢٠٠٤، ص: ٤١٣.

أكثر لظهور كيان جديد [٢] التعريف الثالث: ويعرف أيضا أنه "تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى ، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة على استقلاليته، ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا . [٣]

التعريف الرابع: ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي. هذا بالنسبة للاندماج بصفة عامة، أما الاندماج المصرفي فقد عرف بـ:

التعريف الثاني: الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج الى زوال كل المصارف في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه consolidation أو زوال المصارف. [٤]

فالاندماج المصرفي إذا يعني قيام البنوك بالإتحاد فيما بينها وتكوين وحدة مصرفية عملاقة ذات كيان مستقل، بحيث تكون أكثر قدرة وفعالية على مواجهة التحديات العالمية.

ولتحقيق النمو والتوسع لجأت العديد من البنوك الكبيرة في الدول المتقدمة إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات مصرفية قادرة على البقاء والاستمرارية والمنافسة القوية.

ثانيا: مراحل الاندماج المصرفي:

يحتاج البنك التنظيمي لعمليات الاندماج بين البنوك إلى دراسة متأنية و إستراتيجية محددة الأهداف، وإجراءات مرحلية نوضحها في مرحلتين أساسيتين كما يلي : [١]

---

[٢] طارق عبد العال حماد ، اندماج و خصخصة البنوك، الجزء الثالث، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ،١٩٩٩ ص :٥

[٣] بوزعرور عمار،درواسي مسعود -،الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر – مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات - جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،٢٠٠٤، ص: ١٣٨.

[٤] محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي - النشأة والتطور والدوافع والمبررات -، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص: ٦١.

- **المرحلة التمهيدية** : تتضمن وضع تصورات أولية وإعداد خطة لعملية الاندماج[1] بروتوكول الاندماج " وتحديد دواعي الاندماج وأغراضه ومحدداته، بالإضافة إلى تقدير قيمة أصول وخصوم البنك المندمج والحدود الدنيا والقصوى لسعر شراء البنك المندمج مع تحديد الأسلوب الذي يتم به الاندماج .

- **المرحلة التنفيذية**: ويقصد منها الطريقة النهائية التي سيتم بها مشروع الاندماج المصرفي من حيث كونه دمج أو استحواذ.

ثالثا: دوافع ومبررات الاندماج:

إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية:

- الاستفادة من وفرات الحجم ومن المزايا الضريبية.
- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وأداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط.[2]

---

[1] طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق ، ص: ٤١.

[2] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية * واقع و تحديات *، جامعة الشلف، يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، الجزائر، ص ص: ٢٥٩. ٢٦٠.

المطلب الثاني

أنواع الاندماج المصرفي

إن عمليات الاندماج المصرفي متعددة و متنوعة لتعدد الأهداف والدوافع و فيما يلي محاولة تحليل بعض أنواع الاندماج معتمدين على معايير معينة.

أ- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

١ - **الاندماج المصرفي الأفقي**: يكون الاندماج أفقيا عندما يندمج بنكين أو أكثر يمارسان نفس النشاط. و يتميز هذا الاندماج بحدة الاحتكارات المصرفية وهو ما يتطلب تدخل الحكومات والتنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة.[١]

٢ - **الاندماج المصرفي الرأسي**: هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى و تصبح بذلك البنوك الصغيرة امتداد للبنك الكبير.

٣- الاندماج المتنوع: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها. وهذا يعني اختلاف الخدمات المصرفية المقدمة من كلا البنكين، مثل الاندماج الذي يتم بين بنك تجاري و بنك متخصص.[٢]

ب: الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

١- **الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي**: هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين البنكين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة.

ونشير إلى أن السلطات تشجع في كثير من الدول هذا النوع من الاندماج.[٣]

---

[١] خليل الهندي، أنطوان الناسف، العمليات المصرفية و السوق المالية– دمج المصارف- ، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠ ، ص: ١١.

[٢] بوعزة عبد القادر، ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية الجديدة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات -"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: ١٤/١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص: ٠٤.

[٣] طارق عبد العال حماد ، اندماج و خوصصة البنوك، مرجع سابق، ص: ٩ .

٢- الاندماج العدائي: وعبارة عن اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف، فيقوم البنك الدامج بعرض شراء أسهم مساهمي البنك المندمج وبأسعار أعلى من الأسعار السائدة في السوق، وذلك يمثل حافزا لمساهمي البنك المندمج لقبول العرض. وهذا ما يأخذ مفهوم الاستحواذ لأن إدارة البنك المستهدف ترفض هذا العرض، فيقوم البنك الدامج بالاستحواذ على البنك المندمج مباشرة عن طريق شراء أسهمه من السوق المالية والدمج العدائي لا إرادي بطبيعته يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك.

١ - **الاندماج الإجباري:** يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد البنوك، ويتم اللجوء إليه بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما والجهاز المصرفي خصوصا. وهو يستعمل كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس، والاندماج المصرفي الإجباري يكون مقابل قانون يشجع البنوك على الاندماج مثل الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد البنك الدامج بقروض مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.[1]

جـ: الاندماج المصرفي بمعايير أخرى

١.الاندماج بالابتلاع التدريجي: ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك أخر تدريجيا، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك المراد ابتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع أخر وهكذا الى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك، ويتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

٢. الاندماج بالحيازة ونقل الملكية: ويتم ذلك من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدراجه وهذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي في ظل ظروف معينة.

٣. الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل: العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان المصرفي وتوريق الديون والمشتقات المصرفية.

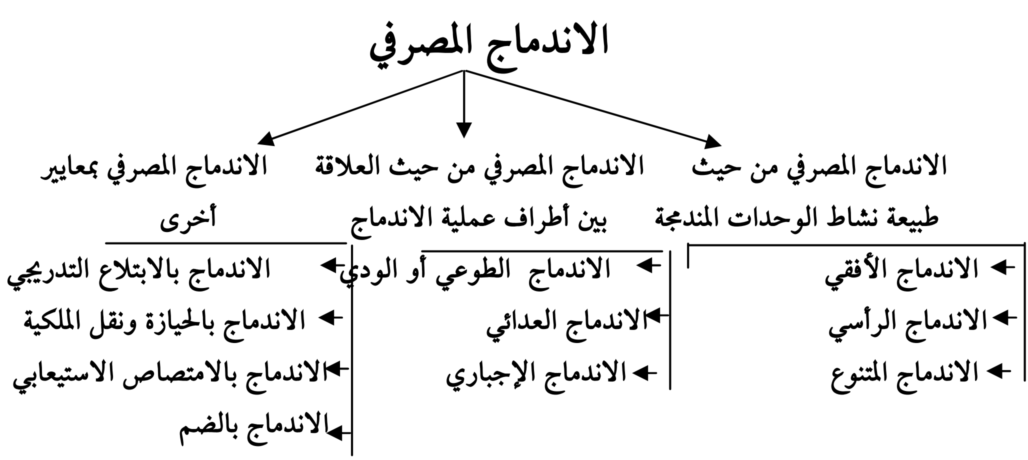
---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: ١٦٤.

٤. **الاندماج بالضم**: ويقوم على قيام مجلس إدارة موحد معا للبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد اسم كلا البنكين معا.[٢]

ومنه يمكن تلخيص أنواع الاندماج المصرفي في المخطط التالي:

الشكل رقم (٠٣): مخطط توضيحي لأنواع الاندماج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

٥- شروط وضوابط الاندماج المصرفي:

أ - شروط الاندماج: هناك جملة من الشروط يجب توفرها حتى تحقق عملية الاندماج المصرفي الأهداف المرجوة منها أهمها:

- ❋ توفر الرغبة الحقيقية والنية الصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج.
- ❋ توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.
- ❋ أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة.
- ❋ إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

[٢] محمود احمد التوني، مرجع سابق، ص ص: ٧٧ - ٧٨.

- * أن يكون هناك تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد الجيد وتهيئة البيئة الخارجية للترحيب به ينم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

ب- ضوابط الاندماج المصرفي: إن شروط الاندماج المذكورة أعلاه بحاجة إلى دراسة عميقة ومتأنية وضوابط لازمة لإنجاح عملية الاندماج المصرفي لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج يجب مراعاتها ومن أهم هذه الضوابط نذكر ما يلي:

- * توفر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية الاندماج من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج، كحجم الودائع والقروض والاستثمارات والديون والمخصصات المعدومة و الاحتياطات غير الموزعة والعمليات خارج الميزانية والمركز المالي وكل المعلومات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة خبرتها وكفاءتها ومهارتها والهيكل التنظيمي و الوظيفي لكل المؤسسات المعنية بعملية الاندماج.
- * ضرورة توفر مجموعة من العوامل والحوافز المشجعة كالإعفاءات الضريبية.
- * دراسة التجارب السابقة لمعرفة الدروس المستفادة و إمكانية تطبيقها.
- * تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة لعملية الاندماج والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها.
- * أن تتم عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج وعلاج كل المشاكل المتعلقة بالعمالة الزائدة واختلال السيولة النقدي قبل الشروع في عمليات الاندماج.

٦- تجارب الاندماج المصرفي: تعد عمليات الاندماج المصرفي لدى الدول المتقدمة وسيلة طبيعية لاختراق الأسواق الجديدة، وزيادة حصتها بالسوق، والملاحظ أن نماذج الاندماج في الدول المتقدمة كثيرة و متنوعة بين أحجام البنوك الكبيرة والصغيرة حيث شهدت الساحة المصرفية حركات اندماج منذ مطلع التسعينات ففي سنة١٩٩٣ أستحوذ "Nation Bank" على شركة "CRT" (شركة رائدة في المشتقات المالية) كما حدث

اندماج أكبر بنكين " نزافلرزنيك " مع " سيتي كورب بنك " و تم الاندماج تحت اسم " سيتي جورب " أين حقق أرباحا إضافية [1]

وازدادت وتيرة الاندماجات أكثر مثل:

ايطاليا: اندماج البنك التجاري الإيطالي Gredito Italino مع بنك الادخار الإيطالي Unicredito في أفريل من سنة ١٩٩٨ ،

ألمانيا: إندماج" دوستيشة" بنك و "د رسدنربتك "

سويسرا: تم إندماج بين أكبر بنوك " بونيو بنك" "سويزرلاند" "سويس نيك كوربورش".

فرنسا: تملك بنك الائتمان الزراعي crédit agricole ثاني أكبر البنوك الفرنسية لبنك أندو سويز indo suez الذي كان بنكا استثماريا.

هولندا: اندماج بنكي أي بي أن ABN وأمرو AMRO ليصبح بنكا واحدا له دور مشهود في الأسواق العالمية. كما استحوذت مجموعة " ING" الهولندية التي تعمل في المجال المصرفي و التأمين على البنك "Allegeineine Deutche" في مارس سنة ١٩٩٨.

أما الو م أ: اندماج سيتي بنك (**City Bank**) مع شركة ترافلز (**Travelers**) للتأمين التي سبق لها امتلاك بنك الاستثمار والخدمات المالية المعروف: (**Salmon Smith-Barney**)، مما ترتب عليه تكوين شركة سيتي غروب (**City Group**)

أما في الدول العربية نسجل عمليات الإندماج المصرفي في حدود ٥٠٠ % عالميا في السعودية بين "البنك السعودي المتحد"، "البنك السعودي الأمريكي"،"البنك السعودي العالمي "عام ١٩٩٧ ودمج "بنك الاعتماد والتجارة" مع" بنوك التنمية الوطنية "في مصر عام ٢٠٠٢.

ولعلى أهم الاندماجات العربية هي:

---

[1] **بوزعرور عمار، درواسي مسعود، مرجع سابق، ص: ١٤٢.**

الجدول رقم (١١): أهم عمليات الدمج بين المصارف العربية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

قبل الدمج					بعد الدمج			
اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات	تاريخ الدمج	اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات
بنك الخليج الدولي البنك السعودي العالمي	١٧ –	٧٣١ ٣٧٧	١٠,٢٠٩ ٤,٩٤٨	أفريل ١٩٩٩	بنك الخليج الدولي	٨	١,١٣٨	١٥,٦٧٩
البنك السعودي الأمريكي البنك السعودي المتحد	٦ ١١	١,٣٠٢ ٨٤٧	١٣,٣٢٧ ٧,٢٩٤	يوليو ١٩٩٩	البنك السعودي الأمريكي	٢	٢,٢٠٢	٢٠,٥٤٨
بنك فيصل الإسلامي الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	٦٩ –	١٣٥	١,٠٩٢	يونيو ٢٠٠٠	بنك البحرين التجاري	٥٣	٢٥٦	١,٣١٦
الشركة الكويتية للبنك بنك التنمية للاقتصاد التونسي البنك القومي للتنمية السياحية	٦٦ –	١٤٢	١,٩٣١	سبتمبر ٢٠٠٠	الشركة التونسية للبنك	٥٠	٢٧٤	٢,٦١٩
بنك مسقط بنك عمان البنك الصناعي	٦٥ ٥٧ –	١٤٤ ١٨٩	١,٩٤٢ ١,٣٣٥	٢٠٠٠ ٢٠٠١	بنك مسقط	٥٢	٢٥٢	٣,٤٧٧ ٣,٨١٠

المصدر: حسان لخضر، حبر التنمية* الدمج المصرفي *، المعهد العلربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥، ص: ١٥.

المبحث الرابع

البنوك الشاملة

في ظل العولمة المصرفية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك إلى التحول إلى البنوك الشاملة والتي جاءت نتيجة لتضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة من صميمة أعمال الوساطة المالية الأخرى.

المطلب الأول

نظرة حول البنوك الشاملة

أولا: تعريف البنوك الشاملة

فتعرف البنوك الشاملة على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من الادخارات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال[1].كما يعرف البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات و الفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات الصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد.[2]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج الخصائص التالية:

- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات وذلك لتخفيض المخاطر؛
- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:١٩.

[2] محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية، ص:٤٣.

- العمل على تلبية احتياجات الشركات؛

-الاستفادة من خبرات البنوك التجارية والمتخصصة قطاعيا.

والواقع أن التحول نحو البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الإيجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية، كما تحيط به بعض المحاذير الواجب أخذها في الحسبان، فهذه البنوك تتبنى إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض المخاطر والموازنة بين الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة المصرفية غير أنها تواجه الكثير من المخاطر كونها تدخل في نشاطات ذات ربحية أعلى.

وتقوم إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة على: [1]

- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم خدمات التأمين وتقديم القروض المصرفية.
- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقايضة وشركات السمسرة.
- توريق الأصول غير المتداولة.
- تقديم القروض الاجتماعية.
- القيام بالوساطة التجارية والتعامل في أسواق الصرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية.

ثانيا: أسباب ظهور البنوك الشاملة

وتتلخص أهم المحاور المؤدية إلى تنويع نشاط القطاع المالي فيمايلي : [2]

- الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة والتنويع في محفظة الأوراق المالية

---

[1] محمد عبد اللطيف وبلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف وإستراتيجية مواجهتها مع الإشارة على القطاع المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" المنظومة المصرفة الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي : ١٤/ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، ص :٢٥٨.

[2] محمد زيدان، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري"واقع وآفاق"،مرجع سابق ، ص:٢٨.

- إنشاء الشركات القابضة المصرفية

- تحويل المديونيات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول

- إنشاء صناديق الاستثمار و تمويل نشاطات التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة المصرفية

- تمويل عمليات الخوصصة.

- الاتجاه للتعامل في المشتقات المالية بما لها من مزايا عديدة كالتحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الإقراض والاقتراض، واستكشاف الأسعار في السوق وتسهيل تنقل العمولات في الأسواق المالية المختلفة.

ثالثا: خصائص البنوك الشاملة

يمكن حصر أهم الخصائص التي تميز البنوك الشاملة بما يلي:

- مجموعة متكاملة من الخدمات: حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات، وفي مختلف الأماكن.

- تحقيق عوائد متنامية من العمولات والأتعاب والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية، وبالتالي توسيع مجالات الربحية وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي لها بما يحقق النمو المستمر والمرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.

- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى أفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري التي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كما ونوعا.

- التنويع في مصادر التمويل والاستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض إليها، حيث تدير تلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وربحيتها، وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.

- إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها المتعددة، مع تفعيل استثماري ماهر لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق[1]

رابعا: وظائف وأدوار البنوك الشاملة

إن البنوك الشاملة هي مؤسسات عالمية تجمع بين الوظائف التقليدية المتعلقة بالأعمال المصرفية وبين القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية والتأمين وإدارة المخاطر المالية وكافة الأدوات الاستثمارية المستحدثة.

ومن أهم هذه الوظائف نذكر ما يلي:

- اكتشاف وتحليل الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والترويج لها بالمشاركة مع الآخرين وبصفة خاصة مع مجموعات المصالح المشتركة داخليا خارجيا مما يؤدى على فتح مجالات جديدة لتوظيف المصرفي وتوفير موارد جديدة .

- صناعة الأسواق متكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء وتقديم المساندة ولدعم اللازم لمجموعة مشروعات الوليدة و الترويج لمنتجاتها.

- توفير مجالات توظيف مناسبة للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة البنك الشامل لجزء من محفظة قروضه ولاستثماراته والتي تتمتع بمزايا التنويع وانتشار الجغرافي والقطاعي .

- تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية، العمل على خلف أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالمية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان .

- المساهمة الفعالة في استيعاب التكنولوجية المتطورة الملائمة وتهيئة المناخ الاستثماري، تعظيم إيجابيات السوق المصرفية، وتوسيع شبكة معاملاتها وتنويع خدماتها وزيادة قدراتها على مواجهة المخاطر من خلال تقديم الخدمات ذات الطابع الشامل مثل إتاحة قروض المساندة والدعم .

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني * القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٣، ص ص: ٧٥ -٧٧.

- إدارة عمليات الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية وتجعل تعليماتها في إطار الحدود اللازمة.

- العمل كصندوق احتياطي لامتصاص واستيعاب التأثيرات السلبية للدور الاقتصادي أو العوامل الطارئة السياسية والطبيعية.

- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة والتفضيل.... الخ.

- القيام بخدمات التوريق.

- اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية.[1]

- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.

- إدارة عمليات التسويق إعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات:.

- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.

- وضع الهيكل الإداري والتنيظمي للشركات.

- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك وغيرها.

- تعمل البنوك الشاملة على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة بها.

- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار.

- تبني برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.

- الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.

خامسا: تطور دور البنوك

لعبت البنوك وما زالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي – كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور. ولقد تعددت الكتابات التي تشرح

---

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠ ، ص ص : ٤٩٢-٤٩٣.

وتفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل المصرفي. كما تتعدد وتتباين تجارب الدول في هذا المجال فلدينا التجربة الإنجليزية، الأمريكية، اليابانية، والألمانية وأيا كان الأمر يمكن القول أن دور البنوك هو محصلة:

١. التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الاقتصاديات المختلفة وطبيعة ومدى عمق المرحلة التنموية التي تمر بها.

٢. تطور السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية الوطنية والدولية التي تؤثر على دور البنوك.

٣. التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في مرحلة ما.

٤. مدى إدراك أهمية الوظائف التي تضطلع بها البنوك في إي اقتصاد.

٥. كما يمكن القول أن الفكر والنظريات المفسرة لأداء البنوك ودورها كان لها بعض الصدى.

المطلب الثاني

آليات التحول إلى البنوك الشاملة سلبياتها ومزاياها

أ- آليات التحول إلى البنوك الشاملة

تحتكم البنوك في تحويلها لممارسة الصيرفة الشاملة إلى متطلبات وضوابط رشيدة تأخذ في حسابها مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئة المصرفية التي تعمل في إطارها، وفي هذا الإطار يمكن استخدام منهجين رئيسيين هما :

- **المنهج الأول:** يقوم هذا المدخل على تحويل بنك تجاري أو متخصص قائم بالفعل إلى بنك شامل يعتبر هذا الأسلوب أسرع وأفضل بشرط أن يكون هذا البنك كبير الحجم قابل للنمو والاتساع.
- **المنهج الثاني:** يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة راغبة وقادرة ذهنيا لتكون مبتكرة ومجددة،وإرسالها إلى البنوك

الشاملة بالخارج للتدريب على أعمالها، مع القيام بحملات تسويقية وترويجية لتقديم البنك والتعريف به.

ويضاف إلى المنهجين السابقين منهج ثالث يجمع بين مزايا المنهجين، من خلال شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها ودمج تدريجي لبنك معين وضم معاملاته وعملائه وتوافر الإمكانيات والقدرات والخبرات الملائمة مع وجود إمكانية للنمو والاستمرار والاستثمار بشكل كبير، في ظل وجود إستراتيجية طموحه لقيادة وتوجيه السوق المصرفية وتحقيق التشغيل المتوازن له.

وكما اشرنا سابقا فإن التحول نحو إقامة البنوك الشاملة تحكمه مجموعة من الضوابط الكمية والنوعية، يضمن توفرها الاستمرار والاستقرار للكيان الجديد، وهذه الضوابط هي:

- التزام العاملين بسياسات الحيطة والحذر وخصوصا في المراحل الأولى إلى لبدء النشاط؛

- ضمان رقابة محكمة على أنشطة البنك من خلال ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف؛

- تحديد الوظائف والمسؤوليات بشكل دقيق، عن طريق نظام عمل وتوظيف عالي الدقة والفعالية؛

- الدعاية والإعلان المناسب والفعال لأنشطة البنك في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية؛

- إشراف كفؤ للجمعية العمومية للبنك على مختلف السياسات والأنشطة.

- يمكن إيجاد البنك الشامل بادئ، ذي بدء بتأسيسه على هذا النحو يضطلع بالوظائف والمهام التي سنشير إلى أهمها فيما بعد، وذلك في ضوء القانونية والتنظيمية القائمة.

- كذلك يمكن التحول نحو هذه البنوك في إطار ضوابط قانونية واقتصادية عديدة يميلها الهدف من التحول، الظروف الواقعية التي يمر بها الاقتصاد، واقع الجهاز المصرفي ووحداته المختلفة، الأوضاع الاقتصادية العالمية ومدى اندماج الاقتصاد في الاقتصاد العالمي .... الخ.

- ملاءة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطات.

- إستراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل.

ب- سلبيات ومزايا التحول إلى البنوك الشاملة

إن التحول إلى البنوك الشاملة سوف عن العديد من المزايا والأدوار الهامة التي تلعبها هذه البنوك، فضلا عن مجموعة من السلبيات والمآخذ التي يمكن حصولها.

١- مزايا التحول إلى البنوك الشاملة

تتمثل أهم مزايا هذا النموذج من العمل المصرفي في: [١]

- اكتساب قدرة هائلة على إحداث التنمية الشاملة و المتواصلة عن طريق إتاحتها لإمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات والترويج لها و المساهمة فيها و تدوير محافظها.

- توفير الجسور المالية التي تربط بين البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها.

- الكشف عن أسرار صناعة المزايا والقدرات التنافسية للاحتفاظ بالتفوق والصدارة بما يحقق للبنك مكانة مرموقة تمكنه من المشاركة في قيادة و توجيه السوق المصرفية.

- التوافق السريع والمرن مع مستجدات العصر وتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات تحرير الخدمات المالية ومقررات لجنة بازل وآليات المشاركة الدولية وبرامج التحرر الاقتصادي و الخوصصة.

- تسهم البنوك الشاملة في أحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لكي يستطيع أن يجابه الدخول في اتفاقات تحرير الخدمات المالية والتي تتطلب تحديث المؤسسات المالية استحداث مؤسسات متخصصة تتفق ومتطلبات العصر، ابتكار منتجات جديدة، توريق الديون، إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة..... الخ.

---

[١] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق ، ص ص:٤٩٥-٤٩٦.

- البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التحويلي أن تسهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات والمعدات ولكن لا يتوافر لهم التمويل، كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم وتمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يدفع نحو زيادة القدرات التنافسية.

- البنوك الشاملة تسهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافدا لا ينضب لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالانتماء الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكتنفه بعض المشاكل مثل:

٢ - سلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

إن أهم المآخذ على البنوك الشاملة يتمثل في احتمال زيادة التركيز وما يتبعه من انخفاض المنافسة، إلا أن هناك مجموعة أخرى من السلبيات والمتمثلة في :

- احتمال تزايد التناقض في المصالح
- زيادة التهديد لشبكة السلامة المصرفية
- انخفاض حوافز الإبداع و الابتكار المالي
- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي و الحقيقي على الاقتصاد الدولي

إن الربط بين العولمة المصرفية والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من البنوك إلى اعتماد سيناريو تمكنت من خلاله إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية وهو تيار الصيرفة الشاملة، فأدى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المالي والمصرفي ولقيوده التشريعية والتنظيمية، وزيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشآت المالية المصرفية.[١]

[١] مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان ، مرجع سابق، ص :٢٥٩.

المبحث السادس

اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية، وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدا التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الأول

لجنة بازل المصرفية

أولا: نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية "بازل١" ' نسبة كوك'

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل ١" والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي" نيويورك و الينوى "بصفة خاصة سنة ١٩٥٢ إلى البحث عن أسلوب

مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات اظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال) بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما اثبت بان البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي جويلية ١٩٧٤ أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرث ستات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوربية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي ٨ بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٠%[١].

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك.

والأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام ١٩٨٨ معيارا موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز

---

[١] عبد الرزاق خليل و احلام بوعبدلي، الصناعة المعرفية العربية و تحديات اتفاقية بازل ٢ ـ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية "حالة الاقتصاد الجزائري" جامعة باجي مختار ،عنابة،أيام ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ ، ص: ٦.

المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨ % كحد أدنى، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام ١٩٩٢ [٢]. وقد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها " Peter Cooke " *الذي اصبح بعد ذلك رئيسا لهذه الجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة"كوك" أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوربي[٣]

ثانيا: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوربية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية والأوربية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" وقد تكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا،كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورغ.[١]

---

[٢] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعة ،الإسكندرية /مصر.٢٠٠١ ، ص ص: ٧٩ -٨٠.

[٣] سليمان ناصر ، النظام المعرفي الجزائري و اتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ،واقع و تحديات جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف أيام ١٤ و ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص: ٢٨٨ -٢٨٩.

[١] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: ٨٠ -٨١.

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

كذلك تلجا بعض المنظمات الدولية، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.[٢]

ثالثا: السمات الرئيسية لتقرير بازل I

في جويلية ١٩٨٨ وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال وبناءًا على ذلك أقرت اتفاقية بازل أنه يتعين على كافة البنوك العاملة الإلتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى إجمالي أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الإئتمانية إلى ٨ % كحد أدنى مع نهاية ١٩٩٢ مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشتتًا. وفي ضوء هذا المعيار أصبح تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات مرتبط بمدى إضفائها واستيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار الذي انصب على المخاطر الائتمانية، كما تضمن ضرورة الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها.[٣]

---

[٢] الملامح الأساسية لاتفاقية بازل٢، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن و العشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٤. ص ص: ١٢ - ١٣ .

[٣] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ٨٢.

رابعا- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:[1]

ويتكون رأس المال المصرفي في شريحتين: رأس مال أساسي ورأس مال مساند.

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية: رأس المال أساسي + رأس مال مساند

الشريحة الأولى: (رأس المال الأساسي) وتتكون من:

- رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين)
- الاحتياطات (معلنة وعامة وقانونية)
- الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)

هذا باستبعاد الشهرة (السمعة المعنوية) والاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابع والاستثمارات المتبادلة في رؤوس الأموال للبنوك.

الشريحة الثانية: تسمى **رأس المال المساند** وهي تضم:

- الاحتياطات غير المعلنة
- احتياطات إعادة تقييم الأصول
- احتياطات مواجهة الديون المتعثرة (المخصصات المكونة لمواجهة مخاطر غير محدودة)
- الإقراض متوسط و طويل الأجل من المساهمين (القروض المساندة)
- الأوراق المالية (أدوات رأسمالية أخرى)

*** القيود المفروضة على عناصر رأس المال:**[2]

-أن لا يتجاوز عناصر رأس المال المساند % ١٠٠ من عناصر رأس المال الأساسي.

– تخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة%٥٥

–أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة % ١,٢٥من الأصول.

– .أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة % ٥٠ من رأس المال الأساسي.

---

[1] معيار لجنة بازل الدولية:

http//:www.laghouate.net,Site consulté le: ٢٠/٠٣/٢٠١٣

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص: ٢٩٠.

وهكذا يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كالآتي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢)}}{\text{مجموع الأصول و البنود داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq ٨\%$$

أ- أهداف اتفاقية بازل I فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي.

يمكن القول أن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:

١- المساهمة في تعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي، وبالتحديد بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيله والتي منحتها البنوك العالمية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية، وما اضطرت إليه البنوك الدائنة من إجراءات شطب الديون وعملية التسنيد، والخصومات المالية واستبدال جزء منها أو كلّها بمساهمات في المشروعات المقترضة.[١]

٢- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي (البنك) حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

ودلت التجربة أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقًا في السوق المصرفية العالمية من البنوك الأمريكية والأوروبية، واستطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل السوق المصرفية العالمية في مناطق معينة من العالم كانت حكرًا على البنوك الأمريكية و الأوروبية، وهو ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال من الدول المختلفة، للتقليل من آثار المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية و العالمية.

---

[١] مجلة آفاق، اللجنة الدولية للرقابة و الإشراف على المصارف"لجنة بازل"، العدد ٥، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٥، ص: ٩٦.

٣- العمل على إيجاد آليات التكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية، و الثورة التكنولوجية المصرفية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة[٢]

٥- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف و بخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

٦- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تَنْفُذَ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية، وقد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك ،بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.[١]

---

[٢] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص: ٨٢ -٨٣.

[١] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣ ص ص: ١٢٦- ١٢٧.

المطلب الثاني

إتفاقية بازل II ' نسبة ماكدونا'

لقد جاءت اتفاقية بازل II لعام ١٩٩٥ كمتمم ومعدل لاتفاقية بازل I لعام ١٩٨٨ خاصة بعد ظهور مستجدات مالية أسفرت عن ظهور مخاطر جديدة تقتضي تقنيات احترازية أكثر اتقانا وشمولا.

أولا: تعديلات لجنة بازل

لعل المتتبع لاتفاقية بازل عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٥ يجد أن أهم التعديلات التي أقرتها لجنة بازل جاءت وفق ما يلي:

١- في أفريل ١٩٩٥ أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، وكذا مخاطر التشغيل، وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظاتها والأطراف المشاركة في السوق المالي عليها، وقد كانت الاقتراحات عبارة عن ملحق تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال لسنة ١٩٨٨.

٢- يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

٣- إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل ١٩٩٥ تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق، كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل ١٩٩٥ والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، واقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية و النوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير:

* ضرورة حساب المخاطر يوميا.

* استعمال معامل ثقة ≤ ٩٩%.

* أن يستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.

* أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل.[1]

٤- يعتبر أهم تغيير في اقتراح أفريل ١٩٩٥ هو أن البنوك سوف تتمتع بمرونة أكبر في تحديد معلومات النموذج بما في ذلك العلاقات الإرتباطية في نطاق عوامل مخاطرة عريضة، ومالت اللجنة إلى تبني منهج متحفظ عند اختيارها لمعلومات النموذج الذي وضعته، وتحتفظ بحقها في تعديل المواصفات المطلوبة بالنسبة للبنوك المستخدمة للنماذج مع اكتساب المزيد من الخبرة.

٥- فيما يتعلق بالطريقة المعيارية الموحدة، فقد ظل جوهر اقتراح أفريل ١٩٩٥ دون تغيير في مجمله.

ثانيا: مبررات الإطار الجديد لكفاية رأس المال

تتمثل أهم مبررات الإطار الجديد لكفاية رأس المال فيما يلي:

١- عدم مراعاة النظام الحالي – مقررات بازل ١٩٨٨- لدى تحديد أوزان المخاطر، اختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر.

٢- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو NON-OECD .

٣- تحسن الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس و إدارة المخاطر.[2]

٤- توافر أدوات السيطرة على المخاطر الائتمانية.

٥- ظهور مخاطر جديدة مثل:

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بالنسبة للأصول و الالتزامات و العمليات خارج الميزانية، بغرض الاستثمار طويل الأجل.
- مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل حيث تواجه الصناعة المصرفية مخاطر عديدة و متنوعة، إلا أننا يجب أن نولي للمخاطر الناشئة و المرتبطة بالبنود خارج الميزانية و

---

[1] المرجع السابق ص ص: ١٥٤- ١٥٥.

[2] أحمد غنيم، الأزمات المالية و المصرفية، مقررات بازل للرقابة و الأشراف على البنوك بازل$_1$، بازل$_2$ ، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص: ٢٤.

متابعتها، و ارتباطها الوثيق بأسواق رأس المال الدولية من مشتقات و خيارات و عمليات مبادلة خاصة مع تعاظم ضغوط العولمة، كما أن مشاكل مصرفية حادة نجمت من خلال ممارسات غير سليمة، تتصل بالمشتقات المالية و البنود خارج الميزانية.

ولقد تركت أزمات بعض البنوك خاصة أزمة "بارنجز بنك" سنة ١٩٩٥، و" أزمة نيويورك" بصمات غائرة على فكر وجسد القطاعات المالية في العالم، و مثلت الدروس والأخطاء المستفادة منها منهلا لكافة أو معظم المستجدات التي طرأت على مقررات " بازل II ".

وقد تمثلت المقترحات الجديدة والتي أطلق عليها متطلبات " بازل II" في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

- المزيد من معدلات الأمان و سلامة و متانة النظام المالي العالمي.
- تدعيم التساوي في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.
- إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.[١] ثالثا: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل II

لقد تضمنت اتفاقية بازل II ثلاث محاور أساسية هي:

١) المتطلبات الدنيا لرأس المال.

٢) متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال.

٣) انضباط السوق (الإفصاح العام)

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال:

يغطي هذا المحور مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر ويغطي هذا المحور ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في اتفاقية بازل I مثل مخاطر التشغيل.

---

[١] Banque d'Algérie, media bank, l'application de balle II, communication de M.Icard, n°٨٠, ٢٠٠٥, p: ٢١.

ولقد أدخلت اتفاقية بازل II ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان هي:

* **الأسلوب النمطي أو المعياري:** يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الائتماني مثل: موديز وشاندرد آندبورز وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ٦ فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر وفق فئة التصنيف لكل بنك من البنوك و الشركات و الدول، وقد تضمن هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة و القروض العقارية.[١]

* **أساليب التقييم الداخلي:** ويتم إستخدامها بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب من السلطة الرقابية[٢]، و ينقسم هذا الأسلوب إلى قسمين أو طريقتين:

← الطريقة الأساسية FIRB(*): تسمح للبنوك بتقدير احتمال التخلف عن السداد لكل عميل ويقوم المراقبون بتقديم المدخلات و تترجم النتائج إلى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة التي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.[٣]

← الطريقة المتقدمة AIRB(*): تسمح للبنك الذي يتوافر له نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر بتقديم المدخلات الأخرى الضرورية.

ويتم وفق الطريقتين الربط بين إحتياجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية، وتتيح كلا الطريقتين قياس ندى التعرض لمخاطر الشركات و مخاطر الدول، والمخاطر المصرفية.

كما أنه في كلا الأسلوبين أو الطريقتين سيكون مدى أوزان المخاطر أكثر بعدا وعمقا في الأسلوب القياسي، الأمر الذي سيسفر عن حساسية أكثر المخاطر.

* **النظر مستقبلا في دراسة إمكانية الاعتماد على ما تقوم به البنوك:** الأكثر تطورا من إتباع أساليب إحصائية متطورة لتقديم و تقدير حجم المخاطر الائتمانية و خسائر القروض و رأس المال.

---

[١] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ٤٢.

[٢] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ٤٣ -٤٤

(*) (FIRB) faundation Internal Rating Based Approach.

[٣] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(*) (AIRB) Advanced Internal Rating BaSED Approach.

ب- متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال:

ويقصد بها عمليات المراجعة أو المتابعة من قبل السلطة الرقابية وتستهدف هذه المتابعة التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأس المال، وفي هذا المجال تقترح اللجنة مراعاة ما يلي:

- أن تفرض السلطة الرقابية بالدولة التي تتسم اقتصادياتها بتقلبات ذات قدر مؤثر، حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر بمعرفة السلطات الرقابية بالدول الأخرى.
- مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى لباقي البنوك بذات الدولة اعتمادا على طبيعة مكونات رأس مال البنك ومقدرته على توفير رأسمال إضافي و مدى دعم كبار مساهمي البنك في هذا المجال.
- مطالبة البنوك بأن يتوفر لديها نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نوعية نشاط يرتبط به البنك، ومقدرة السلطة الرقابية على تقييم ذلك النظام.
- التدخل الرقابي من خلال وسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي يمكن أن تواجهها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأسمال البنك.[١]

ثالثا: إنضباط السوق

يقصد بها أن انضباط السوق يعمل على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية و كذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.[٢]

كما تقترح مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأس مال البنك، ونوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، و تكوين المخصصات وإستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب.[٣]

---

[١] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: ٥١.

[٢] مجلة آفاق، مرجع سابق، ص: ٩٨.

[٣] Armand Pujal, de Cooke à Bâle II, roue d'économie financière, paris, imprimerie de Lyon, N° ٧٣, ٢٠٠٤.

وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية، ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نظام التطبيق، تكوين رأس المال، عمليات تقييم وإدارة المخاطر، كفاية رأس المال.

ويمكن إيجاز أهم المقترحات الجديدة التي اعتمدتها اللجنة في هذا الخصوص في ما يلي:

١- تعظيم دور الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم من خلال عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل.

٢- إمكانية حصول البنك والشركات العاملة في الأسواق الصاعدة على تقييمات أعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول نفسها التي تعمل بها تلك البنوك والشركات.

٣- إمكانية رفع أوزان مخاطر القروض المنخفضة الجودة من ١٠٠% إلى ١٥٠ %.

٤- ضرورة تدعيم رؤوس أموال البنوك في حالة تقديمها لقروض مسندة إلا إذا تم تجنب تلك المخاطر بنقلها إلى خارج عمليات البنك.

٥- إمكانية تخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بالقرض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات.

٦- إدراج أنواع جديدة من المخاطر لأول مرة ضمن متطلبات رأس المال مثل: مخاطر التشغيل.

٧- إن عملية الإقراض من قبل البنك، اتسعت لتشمل تقييم البنك للمقترض بوجه خاص وللقطاع الذي يعمل فيه بشكل عام.

٨- تزايد أهمية دور وكالات التقييم من خلال تلك الأنظمة سواء تقييم العملاء أو تقييم البنوك ذاتها.

٩- إمكانية تمتع البنوك الكبيرة ذات الأنظمة المتطورة لإدارة المخاطر بمتطلبات رأسمال أقل من تلك المطالبة بها البنوك الأقل حجما.

١٠- إمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بالتزام أجهزتها المصرفية بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالميا، إذا رأت ضرورة ذلك.

١١- ضرورة قيام البنوك بالإفصاح و الشفافية عن المزيد من المعلومات المتعلقة بإستراتيجيات المخاطر و متطلبات رأس المال لمواجهة ضغوط السوق.

١٢- ضرورة التعاون و التنسيق بين متطلبات لجنة بازل من ناحية و الجهات الرقابية المحلية من ناحية أخرى بما يكفل لتلك الجهات حسن أداء وظائفها. [١]

---

[١] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: ٥٢.

المبحث السابع

الأزمات المالية

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعارا لأسهم. وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل.

لقد شهد عقد التسعينات تطورا ملحوظا من التحرير المالي والعولمة المالية، أدى إلى حدوث أزمات قوية تعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من الدول، وكانت في الغالب مصحوبة بانهيار في عملاتها الوطنية، و اضطرا بات في سعر الصرف.

ولقد أثبتت إحدى الدراسات سنة١٩٩٧ التي أجريت في ٦٥ دولة خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٩٤ أن هناك علاقة قوية بين إجراءات العولمة المالية والجهاز المصرفي، كما أثبتت أيضا تجارب عقد التسعينيات أن العولمة المالية كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة في عدد من البلدان وعلى رأسها الأزمات التي حدثت في كل من المكسيك ودول جنوب شرق أسيا (النمور الآسيوية عام١٩٩٧) والبرازيل وروسيا.

المطلب الأول

تصنيف الأزمات المالية وأسباب حدوثها[1]

أولا- تصنيف الأزمات المالية:

١- أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات" الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة

التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاما أو خاصا) بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

٢- الأزمة المصرفية:تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

---

[1] مجلة التمويل و التنمية، مرجع سابق، ص: ٠٦.

٣- أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة.

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ثانيا- أسباب حدوث الأزمات:[١]

وقد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وتفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصية (مثال: مؤشر داو جونز، كما حدث في الأسبوع الماضي لأزمة نيويورك ١٩٢٩ ، وقد ترجع أسباب الأزمات إلى:

- التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
- الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.

ويترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال كما هو موضح في الشكل، حيث

[١] فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ١٩٩٨ – ١٩٩٩ ، ص: ٢٠٧ .

يوضح الشكل أساليب التعامل مع الأزمات، وتشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين والمتعاملين في البورصة، أو عدم تحقيق ذلك.

المطلب الثاني

أهم الأزمات المالية العالمية

أولا: الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩ "أزمة الكساد العظيم"

بعد الأزمة النقدية التي اجتاحت معظم الدول خلال سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت فترة ما بين الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية خاصة خلال الفترة ١٩٢٤- ١٩٢٨ بفضل الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الأنظمة السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩- ١٩٣٣ [١] وذلك في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ بانهيار بورصة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدت إلى عمليات إفلاس وارتفاع معدلات بطالة في معظم الدول الصناعية[٢].

١- أسباب الأزمة:

يرجع انهيار البورصة الأمريكية كما يراه البعض إلى عدة عوامل أهمها:

١- الانخفاض المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف وزاد عن الطبيعي للأسباب الآتية:

أ- التصريحات المتفائلة وهي صادرة عن صناعيين مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة ١٩٢٨، أو عن رجال سياسة (كوليدج coolidige) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وعن اقتصاديين مثل ليرفنج فيشر الذي أكد في خريف ١٩٢٩ أن أسعار الأسهم بلغت ما بدا سقفا عاليا مستمرا.

ب- وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم

---

[١] مروان عطوان، النظرية النقدية، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، ص ١٩٧.

[٢] الموقع الالكتروني:
http//www.nengtin.ae/teg/AR/٧٧١٠٤٠٩٥، ٢٠٠٨/١١/١٣

ت- إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة والتي ازدادت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٢٩.

٢- المضاربة الوهمية: حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الإهمال، وليس لن توزيعات وإرباح الشركات في ارتفاع أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أية أرباح الشركات.

٣- اتجهت أسعار الأسهم نحو الانخفاض في سبتمبر ١٩٢٩ وزاد توتر الأعصاب كما يدل على ذلك عدم انتظام التسعيرة في البورصة، وقد وجدت التصريحات المتشائمة للإحصائي "بان سون Banson ورجال الأخبار في التايمز Tims فيما بعد صدى المضاربين " المقترضين" المتنبهين عن أول بادرة للهبوط كي يستعيدوا أموال الاقتراض ويحققوا الأرباح .

٤- تجاهل السوق بما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة.

٥- اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق وعمليات البيع الشاملة من اجل أوامر البيع الموقوف وطلبات جد الضمان.

٦- زيادة العرض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار نتيجة تصفية صفقات الشراء النقدي الجزئي، وذلك ببيع الأوراق المالية محل الصفقة لعدم توافر السيولة الكافية لدى بعض المتعاملين لزيادة مساهمتهم وأن البعض الآخر لم تكن لديهم الثقة في استعادة السوق لتوازنه.

٧- مع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف مما أدى إلى المزيد من تدهور الأسعار.

٨- الممارسات غير الأخلاقية التي انطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في أسواق رأس المال، وساهمت بدور فعال في تعميق الأزمة .

٩- انهيار البورصة حيث فقدت ٣٠ % من قيمتها في أكتوبر و٥٠ % في نوفمبر حيث بلغت الخسائر الإجمالية ٣٠ مليار دولار أي ١٠ مرات أكثر من الميزانية الفيدرالية.[١]

---

[١] **الموقع الالكتروني:**
http//www.nengtin.ae/teg/ar/٧٧١٠٤٠٩٥ ٢٠٠٨/١١/١٣

٢- خصائص الأزمة:

وتتميز هذه الأزمة بالخصائص التالية :

١ – لقد تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.

٢- كانت لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية.[١]

٣ – استمرارها لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة ٤ سنوات.

٤ –عمق وحدة هذه الأزمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا: انخفضت الودائع لدى البنوك بـ ٣٣ %، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين بينما انخفضت هذه العمليات نتيجة لازمة عام ١٩٠٧ بمقدار (٤ – ٥ %) فقط، وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام ١٩٢٩ وحتى منتصف ١٩٣٣ أكثر من ١٠,٠٠٠ بنك آي حوالي ٤٠% من عدد البنوك الأمريكية، إن انهيار هذا العدد الكبير من البنوك أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين وخاصة الصغار منهم، حيث بلغت ٦٦ % في ألمانيا و٩٩ % في و.م.أ.

٥ – الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم الحد الأدنى سعر الفائدة في إنجلترا خلال الفترة (١٩٣٠ – ١٩٣٣) بحدود ٣,١% مقابل ٥,٥ % في عام ١٩٢٩، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة ساهمت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

٦ – اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.

٧ –توافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار صرف العمليات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول ومن أهم أسباب انهيار النظام الذهبي: -عجز الموازنة العامة، عجز موازين المدفوعات، انخفاض الاحتياطات الذهبية الرسمية، ففي إنجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ ٣١ ديسمبر ,١٩٣١

---

[١] مروان عطوان، مرجع سابق، ص: ١٩٧.

٨ – توقف ٢٥ دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا ...... إلخ و كان هذا السبب الرئيسي في تشكيل كمية كبيرة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتي تسمى (النقود الساخنة) و التي أدت تحركاتها السريعة إلى تفاقم الأزمة

٣- نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩:

١: ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار منهم وانهيار أسعار الأوراق المالية التي انخفضت بنسبة ٦٦ % في ألمانيا و ٩٩ "% في و م أ.

٢: انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات.

٣: ظهور أزمات في ميزان مدفوعات العديد من الدول (ألمانيا ، أمريكا).

٤: امتداد الأزمة إلى أوروبا و بلدان في انجلترا ثم و . م .أ ونتج عن مس الأزمة لهذه الدول انهيار النظام النقدي الذهبي في معظم الدول وفي نفس الوقت تدهور القوة الشرائية بمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العادية.

٥: تدهور و انخفاض من السيولة لدى البنوك والاحتياطات الذهبية.

٦: ارتفاع معدلات التضخم في و م أ.

٧: عدم توافق إصدار العملات الوطنية مع التطورات الاقتصادية الحقيقية .[١]

٨: بلوغ بورصة وول ستريت أعلى مستوى لها في ٣ سبتمبر ١٩٢٩ والمضاربون الذين لم تكن تتوافر لهم الوسائل كانوا يجرون تعاملاتهم معتمدين على قروض أو من خلال إيداع سندات تشكل ضمانات ولم يكن أحد يدرك أن أسعار الأسهم في البورصة كانت تفوق قيمتها الفعلية مما جعل وول ستريت تفقد أي اتصال مع الواقع الاقتصادي وهذا ما يعرف بالفقد بالفقه المالية.

٩: في ١٩٣٠ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة انكماش مما أدى إلى تراجع الإنتاج وإلى عمليات إفلاس وكانت تداعياتها الأخطر بطالة واسعة نسبتها ٢٥% ومنه تحول الأزمة إلى أزمة عالمية حادة وهي أخطر ما شهده النظام الرأسمالي، وبسبب ثقل

[١] منير إبراهيم الهندي، الاوراق المالية و اسواق رأس المال، دارالمنشأة للمعارف، الاسكندرية، ص: ٥٨٦.

الاقتصاد الأمريكي (٤٥% من الإنتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الأزمة الاقتصادية الكبرى.[٢] في الثلاثينات إلى الدول الغربية.

١٠: بداية الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٣ مع سياسة " العهد الجديد " (يوديل : التي وضعها روزفلت) وفي ألمانيا تسببت الأزمة الاقتصادية في انهيار جمهورية فيمار واستغلها النازيون للوصول إلى السلطة وعمد إلى تنشيط الاقتصاد عبر مشاريع ضخمة.[٣]

ثانيا: الأزمة النقدية (١٩٦٧ – ١٩٦٩)

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الكبرى، ظهرت أزمة أخرى سنة ١٩٦٧ مست معظم الدول الصناعية الكبرى من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي والإختلالات في أسعار الصرف الرسمية للعملات التي تحددها البنوك المركزية.

١- أسباب الأزمـــة:

– اتساع الفرو قات بين مستويات أسعار الصرف الرسمية للعملات التي تحددها البنوك المركزية و أسعار الفعلية في الأسواق التي تحددها عوامل العرض والطلب.

– ارتفاع معدلات التضخم .

– اشتداد حركات تنقل رؤوس الأموال قصيرة الآجل (الأموال الساخنة) التي كثيرا ما تسبب في تغيير أسعار الصرف للعملات.

٤ – اختلال التوازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين مدفوعات بعض الدول (الولايات المتحدة، إنجلترا).

٥ – عدم التناسب والتطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية الدولية.

٧ – عدم توافق إصدار العملات الوطنية مع التطورات الاقتصادية الحقيقية بمعنى الإفراط في إصدار العملات.

---

[٢] الموقع الالكتروني:
http://www.nenosti١٧٧١٠٤٠٩٥ ،. ٢٠٠٨/١١/١٣

[٣] مروان عطوان ، مرجع سابق، ص: ٢٠٢.

٢- نتائج الأزمة النقدية ١٩٦٧ – ١٩٦٩:

إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي والصعوبات والمشاكل الاقتصادية التي واجهتها فرنسا عامي (١٩٦٨ – ١٩٦٩) أدت إلى تدهور قيمة الفرنك، ومما كان يزيد من حدة هدا التدهور، ارتفاع معدلات التضخم في فرنسا ومع انتشار بعض التوقعات رفع قيمة المارك الألماني انتشرت عمليات التخلص من الفرنكات الفرنسية عن طريق إبدالها بالماركات الألمانية .... مما تسبب في استمرار الانخفاض في قيمة الفرنك، كما توافق ذلك بانتقال كميات كبيرة من رؤوس الأموال باتجاه ألمانيا، لذلك تطلب الأمر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بـ ١٢,٥ % مقابل العملات الأخرى في عام ١٩٦٩ ، أما في ألمانيا الاتحادية فقد اختلف الأمر تماما، حيث أدى تزايد الطلب على الماركات (بسبب توقع ارتفاع قيمة المارك) إلى ارتفاع قيمة المارك فعلا مقابل العملات الأخرى ..... فخلال يوم واحد فقط (٢٤ سبتمبر ١٩٦٩) اشترى البنك المركزي الألماني عملات أجنبية (مقابل الماركات) بمبلغ مليار مارك، مما استدعى تدخل السلطات النقدية الألمانية، وثم رفع قيمة المارك بنسبة ٩,٣ % رسميا مقابل العملات الأخرى ..... ولقد ساهم هذا الإجراء في تحديد أوضاع موازين مدفوعات الدول الأوروبية الأخرى من خلال زيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية وبالتالي زيادة صادراتها باتجاه ألمانية الاتحادية أي هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والقدرة التنافسية لصادرات الدولة.[١]

ثالثا- الأزمات النقدية الدولية (١٩٧١ – ١٩٧٥):

ظهرت أزمة السبعينات لعدة عوامل مسببة بحدوثها و التي كان لها أثر كبير على السوق المالي الدولي و أسعار الصرف العملات الدولية ،و رغم أن الأمر لم يصل إلى شدة و عنف الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩ لكن بات من الواقع أن تأزم الأوضاع في هذه المرة يعتبر بعيدا عن أطر الصورة المألوفة للتطور الدوري لما بعد الحرب.

---

[١] المرجع سابق ص: ١٠٨

١- السمات العامة للأزمة:

في عام ١٩٧٤ بدأت أزمة اقتصادية عالمية تركت ورائها، من حيث مقاييسها و عمقها جميع الأزمات السابقة لفترة ما بعد الحرب.

فالهزات الاقتصادية لعامي ١٩٧٤ -١٩٧٥ تتجاوز كثيرا جميع أزمات ما بعد الحرب من ناحية المؤشرات التي تعبر عن عمق الأزمة وشمولها وهي في هذا الشأن قابلة للمقارنة تماما مع أكثرية الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج لما قبل الحرب بل تتجاوزها في جوانب عديدة، وانتصب شبح " الكساد العظيم " للسنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٣ فوق العالم الرأسمالي وقبل كل شيء هو الأزمة شملت لأول مرة أوروبا الغربية واليابان بقدر لا يقل عن مدى شمولها للولايات المتحدة، فأزمة ١٩٧٤ – ١٩٧٥ شملت جميع الدول الرأسمالية المتطورة بحيث أن الولايات المتحدة لم تتميز بأي شيء ذي شأن.

واختفى عدم التزامن في مرحلة الأزمة من الدورة بقيت بعض الفروق في وقت اجتياز مرحلة الأزمة، ولكنها كانت ضئيلة ومن زاوية درجة التزامن يمكن تماما مقارنة أزمة ١٩٧٤ – ١٩٧٥ بتلك الهزات الدورية العالمية في الاقتصاد الرأسمالي التي أصبحت في هذا الشأن بمثابة مقياس (standard) الأزمات من ١٩٠٨ لغاية ١٩٣٧ -١٩٣٨,

٢- العوامل المؤثرة على الأسواق المالية في التسعينات:

١-لقد كان للأزمات النقدية الدولية خلال مختلف مراحلها تأثيرات بالغة الأهمية على نشاط الأسواق المالية الدولية.

٢-فقدان الدولار بعض أهميته كعملة احتياطية دولية .

٣-إلغاء السعر الرسمي للذهب و التوقف عن استعماله في تسوية الإلتزامات الدولية.

٤-إتباع نظام أسعار الصرف العائمة و ما نشأ عنه من إظطربات في العلاقات النقدية و المالية الدولية.

٣- تأثير الأزمة و الإجراءات المتخذة

من أهم نتائج هذه التغيرات:

- لجوء المستثمرين إلى اختيار السندات المحورة بالعملات التي كانوا يرونها مناسبة و أفضل من غيرها و هي تلك التي تعتبر أقل عرضة لانخفاض قوتها الشرائية بالمقارنة مع بقية العملات.

- إن الأزمة النقدية الدولية ١ ٩٧١ – ١٩٧٤ آثرت بشكل كبير على مختلف أقسام السوق المالي الدولي الذي يشتمل على :

- سوق الودائع المصرفية.
- سوق القروض بمختلف أنواعها.
- سوق الأوراق المالية.

وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة داخل مجموعة الدول العشر (الدول المكونة للجنة بازل) تم التوصل في نهاية عام ١٩٧١ إلى اتفاق من أهم بنوده.

١ – تخفيض قيمة الدولار بحوالي ٨ %

٢ –رفع السعر الرسمي للذهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولار للاونصة.

٣- رفع قيمة بعض العملات الأخرى

٤- توسع هامش التقلبات في أسعار صرف العملات من ٢ % كحد أقصى إجمالي إلى ٤,٥ %

٥ -إلغاء الضريبة الجمركية الإضافية.

لقد نتج عن تخفيض قيمة الدولار إعادة النظر في أسعار صرف عملات معظم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث شملت ٩٦ عملة من أصل ١١٨ عملة بعد الآخذ بعين الاعتبار لنسب التغيير في أسعار صرف عملات الدول الأخرى وأهميتها النسبية في التجارة الدولية، تكون قيمة الدولار قد انخفضت فعلا بحوالي ١٠% – ١٢%. إن ارتفاع معدلات التضخم في إنجلترا وانخفاض القدرة التنافسية للسلع البريطانية مع المنافسة في الأسواق الدولية أدت إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع البريطانية مع المنافسة في الأسواق الدولية أدت إلى انخفاض سعر صرف الإسترليني، مما

دفع انجلترا في منتصف عام ١٩٧٢ إلى تعويم الإسترليني الذي نتج عنه انخفاض سعر صرفه الفعلي بحدود ٦% - ٨%.

في بداية عام ١٩٧٣، وبعد ١٤ شهرا فقط من تاريخ إجراء التخفيض الأول لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء التخفيض الثاني في قيمة الدولار بمقدار ١٠% ليرتفع بذلك السعر الرسمي للذهب إلى ٤٢,٢٢ دولار للاونصة.

نتيجة لاجتماع باريس عام ١٩٧٣ انتقلت الدول الصناعية من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى

أسلوب أسعار الصرف العائمة لتصبح العملات الرئيسية عرضت للتقلبات الحادة و المستمرة في أسعار صرفها كما أن ٦ دول من السوق الأوروبية المشتركة (ألمانيا،فرنسا،هولندا، الدانمرك ،بلجيكا ، لوكسمبورغ) قامت بتحديد هامش ضيق نسبيا لتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار و العملات الأخرى، و قد بلغ هذا الهامش ٢,٢٥% (ما يسمى بالثعبان النقدي) .

وفي نهاية عام ١٩٧٣ اندلعت الأزمة النقدية والمالية الدولية مجددا لتظهر من خلال الانخفاض الحاد الذي تعرضت له أسعار الصرف العملات الأوروبية والين الياباني.[١]

٤- التطورات الحاصلة في أسعار الصرف:

خلال عام ١٩٧٨ حصلت بعض التطورات الهامة في مجال تحقيق نوع من الاستقرار في أسعار الصرف.

ففي الجانب الأوروبي: اتفقت فرنسا وألمانيا الاتحادية على العمل بجدية لتحقيق درجة كبيرة من الاستقرار في أسعار صرف العملات الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية عن طريق تطوير آلية العمل في النظام النقدي الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون النقدي.

في الجانب الأمريكي: اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من التدابير الرامية إلى مكافحة التضخم و الحد من تدهور قيمة الدولار عن طريق اللجوء إلى دعمه في أسواق صرف العملات، و لكي تتمكن من ذلك وضعت تحت تصرف سلطاتها النقدية مبالغ

---

[١] المرجع سابق، ص: ١٢٥.

إضافية بحوالي ٣٠ مليار دولار من خلال حصولها على تسهيلات ائتمانية خارجية بالعملات الأجنبية

رابعا: أزمة اقتصاد السوق الدولي و سيادة التضخم ١٩٨١ – ١٩٨٦

الأزمة بما تحتويه من تضخم هي أزمة هيكلية و ليست دورية، و يلزم التطرق على طبيعتها ودراسة اتجاهات تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي في الزمن الطويل جدا إبتداءا من القرن التاسع عشر منذ بدء سيطرة الاتجاه الاحتكاري وظهور إمكانية التحكم في الائتمان.

١- أسباب الأزمة

- سياسات صرف العملات التي تؤثر على معدل التضخم.
- تأثير الأجهزة المصرفية بتركيبها الحالي في الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة والمختلفة.
- النقود المصرفية يكون لها مصلحة في استمرار التضخم.
- استعمال الدول السياسية رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها، لذلك يلاحظ بان أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة (الليرة الإيطالية، الإسترليني) مقارنة مع العملات القوية (الين الياباني، المارك الألماني) .

٢- نتائج الأزمة

في عام ١٩٨٨ كان هناك تفاوتا كبيرا في معدلات نمو الإنتاج الصناعي والأسعار وعرض النقود وأيضا أوضاع الموازين التجارية في أهم البلدان الصناعية، حيث يلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي في كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وإنجلترا بنسبة متباينة، أما اليابان والولايات المتحدة فقد حققت زيادة في الإنتاج الصناعي بلغت ٥% أو ٨% على التوالي بالرغم من ذلك ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول بمعدلات عالية بسبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود في كل هذه الدول حتى في تلك التي انخفض فيها الإنتاج الصناعي، ففي اليابان ارتفع فيها الإنتاج الصناعي بمعدل ٥% ازداد عرض النقود بنسبة ٥,٦١% لذلك ارتفعت فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل من الدول الأخرى ٥% فقط.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فأن الزيادة في عرض النقود كانت أقل من الارتفاع في أسعار الاستهلاك بالرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع في الإنتاج.

٣- الإجراءات المتخذة للخروج من أزمة اقتصاد السوق الدولي

أ : على الصعيد الداخلي :

- إتباع سياسة العزل النسبي.
- الحد من سياسة التمويل عن طريق عجز الميزانية.
- ترشيد استخدام وسائل المدفوعات مع احتياجات الأداء العينية الحقيقية.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.

ب : على الصعيد الدولي :

- العمل على استقرار الأسعار الدولية.
- إعادة ترتيب الآليات وتحديد ائتمان البترول دوليا و ربطهما بإئتمانات أخرى (ائتمان المواد الأولية و الغذاء ....).

إنشاء صناديق خاصة بأهم السلع التي تتبادل دوليا .

- مطالبة الدول الرأسمالية المتقدمة بإتباع سياسة نقدية و مالية محددة الطبيعة التوسعية .
- النظر جديا في إعادة تنظيم الوضع النقدي الدولي.[١]

خامسا- أزمة الاثنين الأسود ١٩٨٧:

يعد يوم الاثنين الأسود الانهيار الأكثر قوة في التاريخ بعد الانهيار الرهيب في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك، حيث اندفع المستثمرين مرة واحدة إلى بيع أسهمهم، حيث فقد مؤشر داو جونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار ٣٠ نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأعرف والأكبر في و . م . أ بنسبة ٢١,٦% من مستواه السابق البالغ ٢٢٤,٧,٤١ نقطة.

---

[١] محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته ، دار الجامعة المصرية،الاسكندرية ،١٩٨١، ص ص: ١٣٣ - ١٣٤.

وسرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم فسادت الفوضى في أسواق المال العالمية.

١- أسبـاب الأزمــة

١ – انخفاض مؤشر داو جونز الصناعي بـ ٥٠٨ نقطة أي بنسبة ٢١,٦٢% من مستواه السابق البالغ ٢٢٤٧,٠٤ نقطة.

٢ – ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية مع بداية الثمانيات .

٣ – توقع لجوء السلطات الأمريكية إلى معالجة العجز في ميزانها التجاري بخفض قيمة الدولار بهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات.

٤ – تحول الكثير من المستثمرين من الأسواق المالية إلى الأسواق النقدية أي الانتقال من التعامل في الآجال الطويلة إلى التعامل في الآجال القصيرة.

٥ - تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية .

٦ – استمرار عدم ثقة الأمريكيين حول تحسن حالة العجز في الموازنة العامة و استمرار عجز الميزان التجاري.

٧ – زيادة أسعار الفائدة طويلة الآجال في إضطربات سوق السندات و آخذت أسعار الأسهم في الانخفاض[١]

٢- العوامل المساعدة في حدوث الأزمة

١ – التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام ,١٩٨٧

٢ – اشتداد وتوثيق الروابط والصلات بين هذه الأسواق .

٣ – ضخامة الصفقات والعمليات في الأسواق المالية العالمية .

٤ – تنوع الأصول المتعامل بها .

٥ –التقنية العالية والمتطورة جدا المستخدمة في غدارة نشاطها وعملياتها.

٦ – استخدام احدث الأساليب في الاتصال و أكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات وساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر .

---

[١] الموقع الالكتروني:

http://www.٤epd.com/vb/thread١٦٤٥٠ html, ١٠/٠٣/٢٠٠٨.

٧ – طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك الدور الهام الذي يلعبه الدولار، حيث تسبب

تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر ١٩٨٧

٣- أثـار انهيار بـورصة نيـويـورك ١٩٨٧

١ – تعرض ٥٠٠٠ سهم يتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها ٤٩٠ بليون دولار[٢]

٢ – إعاقة تطور الكثير من الشركات الصناعية

٣ – انخفاض قيمة الأسهم و السندات.

٤ – فقدان جزء مهم من الادخار المحلي .

٥ – تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس[٣]

٤- بعض الإجراءات المتبعة للخروج من الأزمة

إن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، و اكتسابها صفة الدولية على سبيل المثال استخدام أحدث الأجهزة الإلكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو المستثمرين من اقتناء الأصول المالية في وقت واحد، لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (سندات) بحثا عن ضمانات أكبر والاقتصادي مما يتسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء هام من نشاطها في الأسهم.

وكان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة الخلل، وهذا ما حدث في اليوم الثاني أي ٢٠ أكتوبر ١٩٨٧. أوقف التعامل في

[٢] الموقع الالكتروني:

http://www.٤epd.com/vb/thread١٦٤٥٠ html, ١١/١٠٢٠٠٨

[٣] الموقع الالكتروني:

http//www.٤epd.com/vb/thread ١٦٤٥٠ html , ١١/١٢/٢٠٠٨.

العديد من الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك وفي أسواق الاختيار و العقود المستقبلية للخروج من الأزمة فقد تدخلت الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها كما تدخل البنك المركزي و ذلك بحث البنوك على منح الائتمان لتجارة الأوراق المالية،

وقرب الإقفال في يوم الثلاثاء بدأت أسعار الأسهم تتجه إلى الصعود شيئا فشيئا، مما انعكس إيجابيا على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في ٢١ أكتوبر ١٩٨٧

ففي يوم الاثنين ١٩ أكتوبر عندما حدث هبوط في الأسعار ببورصة هونج كونج تم إقفالها لمدة أسبوع لتلاقي المزيد من الهبوط ولكن عند إعادة فتحها يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر انخفضت الأسعار انخفاضا عما كانت عليه قبل إغلاق البورصة، وقد أسهمت البنوك التي تعمل في هونج كونج مع مساعدة الحكومة وبنك الصين .[١]

بمبلغ ٤ مليار دولار لتخليص البورصة من أزمتها، أما اليابان فقد دعا المستثمرين اليابانيون من قبل الحكومة لدعم أسعار الأسهم في بورصة طوكيو، وحتى يمولوا مشترياتهم عمد المستثمرون إلى بيع أوراق مالية بحوزتهم في دول أخرى هما زاد من صعوبات البورصات الأجنبية، لزيادة السيولة و تدعيم أسعار الأسهم في بورصة طوكيو، وقامت البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا بخفض معدلات الفائدة والعمل على توفير السيولة اللازمة من اجل تدعيم البورصات.

وتم الخروج من أزمة ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ بدون أية خسائر حقيقية في الوقت نفسه فإن أحدث البيانات الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى قوة الوضع الاقتصادي وهو ما ساعد على تهدئة المخاوف بشأن التمويل العقاري، بمعنى التمويلات الموجهة إلى القطاع العقاري والبنية التحتية من إسكان .... وغيرها في الولايات المتحدة الأمريكية أما البورصات العالمية فتشعر حاليا بقدرتها على تحقيق سيناريوهات متطورة في الاقتصادية الراهنة رغم وجود بعض المخاوف والضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار البترول التي تهدد بزيادة أسعار الفائدة.

---

[١] ضياء مجد الموسومي، الازمة الاقتصادية العالمية، دار الهدى للطباعة، ١٩٨٦ -١٩٨٥ ،ص: ٥٣.

سادسا: الأزمات المالية العالمية (١٩٩٤ - ١٩٩٩)

لقد عانى الاقتصاد العالمي في فترة التسعينات من عدة أزمات مالية ونقدية هزت اقتصاديات الدول المعنية بل وكذلك دول أخرى ضربتها العدوى من الأزمات الجاهلة ورغم أن معظم هذه الأزمات التي حثت في هذه الفترة كانت من نصيب الأسواق الناشئة خاصة المكسيك والأرجنتين ودول جنوب شرق أسيا و البرازيل، إلا أن هذا لا يمنع من أن تتضرر أسواق الدول المتقدمة وغيرها.

أ- مفهوم أزمة الأسواق الناشئة

يقصد بالأسواق الناشئة أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندمجا في السوق الدولية وأكثر استجابة وأشد حساسية لآليات السوق.

أما الأزمة المالية في السوق الناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هده التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايدا وفجائيا لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، وتؤدي هذه التدفقات العكسية.[١] إلى ارتباك مالي نظرا لأنها تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة، وقد اتسمت الأحداث والتطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها :

- تحولات فجائية في التدفقات رأسمالية وافدة إلى تدفقات خارجة.
- أحداث وتطورات غير متوقعة.
- اتجاهات إنكماشات عميقة في البلدان المدينة.
- بعض الخسائر بالنسبة المستعمرين الجانب.

[١] يونس أحمد البطريق، السياسة الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر، ص: ٢٩١.

فقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وغيرها.[2]

وسوف يتم التطرق إلى أهم هذه الأزمات وبصفة مختصرة كل على حدى:

١- الأزمة المالية في المكسيك (١٩٩٤ -١٩٩٥)

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة ١٩٩٤ وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود والتكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي وتحول هذه الدول على اقتصاد السوق، نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى الخارج بشكل سريع مثير للانتباه، و ممهد انهيار النظام المالي العالمي ، فحسب قول" Michel Camdessus " المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: " إن الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤ كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم الأسواق المعولمة التي جرت ورائها أزمات في عدد كبير من دول العالم لا سيما في بلدان جنوب شرق أسيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية، حيث تدفقت على المكسيك كميات غير مسوقة من رؤوس الأموال بلغت ١٠٣مليار دولار بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩٣ أي بنسبة ٢٠ % من إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاديات النامية خلال هذه الفترة و قد أسهمت هذه التدفقات في توسيع الطلب الكلي في زيادات أسعار الأسهم و العقارات و أدت إلى نمو متسارع للأصول و الخصوم المصرفية و عجز ضخم في الحساب الجاري للمكسيك[1]

* أسباب الأزمة

١ : حدوث توسع نقدي بدرجة تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية .

٢:اعتمادها على القروض المقدمة بالدولار وإتباعها لنظام سعر الصرف غير مرن مما جعلها أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية.

٣ : ضعف النظم المالية المتسمة بعدم كفاية الإشراف وللوائح التنظيمية .

---

[2] احمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص: ٣٤.

[1] يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص: ٢٩١

٤: اختلال الموازين الخارجية، وارتفاع كبير في قيمة العملة، نتيجة لارتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار، فقد يتدهور وضع ميزان المعاملات الجارية حيث بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧ % عام ١٩٩٤.

٥: أدى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، والدين الخارجي القصير الأجل المتنامي، وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي إلى تعقد الأمور بفعل ضعف المالي.

٦ : العجز الكبير في الميزان التجاري، والخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية والمضاربة على عملة " البيزو " قد أجبر السلطات النقدية على إعطاء الحرية لعملتها " البيزو، peso" التي تدهورت قيمتها وإتباع سياسة سعر الصرف المعوم في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤، أدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى فائض سيولة في نظامها المالي، مما أدى إلى توسع البنوك في الإقراض لا سيما إلى القطاع العقارات، مما ترتب عليه تفاقم مشكلات الديون المعدومة أو المتعثرة، فالديون المعدومة هي الديون التي يمكن استرجاعها بينما الديون المتعثرة فإن الأمل في استرجاعها ضئيل.

٧: تدفق رؤوس الأموال المفاجئ إلى الخارج على نطاق واسع والتوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مما أدى إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد استقرار القطاعات الإنتاجية وكان نتيجة كل ذلك انهيار أسعار الأسهم بنسبة ٢٨,١٢ % خلال فترة ٢ ديسمبر١٩٩٤ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٩٥، وانخفاض قيمة العملة المكسيكية بنسبة ٩٨,١٢ % مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المذكورة.[١]

٨ : الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي والزيادة المطورة في النفقات العامة وبعض الإضطربات السياسية وحوادث الشغب تسببت في ظهور ضغوط على " البيزو " خلال الربع الثاني من ١٩٩٤ ، فأنخفض الاحتياطي الأجنبي بين مارس وجوان من ٢٦,٨ إلى ١٦,٩ مليار دولار، ولمواجهة خروج رؤوس الأموال رفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة و سمحت للبيزو وأن ينخفض إلى الحد الأقصى المحدد في ذلك الوقت وهو حوالي ٩ % مقابل الدولار وخلال النصف الثاني في عام ١٩٩٤ أيضا استبدلت

[١] عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص ص: ٣١٤- ٣١٥.

السلطات النقدية نسبة كبيرة من أذون الخزانة قصير الأجل بالعملة المحلية بأخرى بالدولار حيث وصلت نسبة هذه الأخيرة التي كان يحملها القطاع الخاص إلى ٦٠ % من مجموع النوعين في شهر جوان.[٢]

***النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية ١٩٩٤ – ١٩٩٥**

١: لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، ولولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره ٤٠ مليار دولار استخدمته المكسيك لخدمة ديونها .

٢: إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة إلى الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

٣: إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، وفتح الأسواق.

المال مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراء متسرعا قامت به المكسيك[١].

٤: إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرار صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي

٥: إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المثقل تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية

* بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي .

٦: في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة و الإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك و السياسة النقدية أدى إلى تعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة.

- نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وعلى

---

[٢] ناجي التوني، الأزمات المالية – سلسلة دورية تعني بقضايا لتنمية في الأقطار العربية، العدد: ٢٩ - السنة الثالثة ،الكويت مايو/ايار ٢٠٠٤ ص:١٣.

[١] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، ص ص: ١٢٨ – ١٢٩.

المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك وتوفير السيولة النقدية كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة ١٢ % من الناتج المحلي لسنة ١٩٩٧ يستهلك على مدى ٣٠ سنة.[٢]

٢- الأزمة المالية في الأرجنتين ١٩٩٥

كان لازمة المكسيك في أواخر ١٩٩٤ و أوائل ١٩٩٥ آثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية في ظل نظام مالي ضيف و معدلات تبادل غير مرنة و اعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل ،أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرات التعرض لأزمات مالية ، فعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القومي الإجمالي ٧,٧ % و انخفض معدل التضخم من ٢٠,٦ % إلى ٣,٩% في سنة ١٩٩٤ إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين و الأجانب بشأن استقرار سعر الصرف فبدؤوا بسحب أموالهم من البنوك على أثر الانهيار الذي حدث في المكسيك متأثرين كذلك بظروف عدم الاستقرار المتوقعة في الانتخابات العامة بالأرجنتين في مايو ١٩٩٥.

*** أسبـــاب أزمـــة الأرجنتين ١٩٩٥**

ترجع أهم أسباب العجز الاقتصادي للأرجنتين إلى:

١: نمو الصناعة في الأرجنتين، خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات وعدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.

٢ : ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراءات التغيرات الهيكلية في أنماط الإنتاج .

٣ : عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للإضطربات والتشوهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة .

٤ : ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني والذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.

---

[٢] العقون نادية، مرجع سابق ص: ١٠٠.

٥ : عجز الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ ١٤٥ مليار دولار وبلوغ معدل البطالة ٢٠ % بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي ٣٠ % في آخر٢٠٠١. [١]

*** نتائج أزمة الأرجنتين ١٩٩٥**

لقد تعرضت الأرجنتين بدورها إلى أزمة مالية في عام ١٩٩٥ فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي فيها من ٨ % عام ١٩٩٤ إلى سالب ٤ % في عام ١٩٩٥ و ذلك قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى ٤ % في عام ١٩٩٦ ثم إلى ٨ % في عام ١٩٩٧، وانهيار الأوراق المالية في أسواقها المالية إبتداءا من الربع الأخير من عام ١٩٩٤ وشهد مزيد من الانهيار طوال عام ١٩٩٥، وذلك قبل أن تبدأ في الصعود في عام ١٩٩٦ وتواصل ارتفاعها في عام ١٩٩٧، ولم تبدأ تدفقات رأس المال الوافدة في استعادة نشاطها وتتحول إلى تدفقات داخلية صافية إلا بعد الأوضاع في عامي ١٩٩٦ – ١٩٩٨، فعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي للأرجنتين في عام ١٩٩٤ و بداية ١٩٩٥ حيث بلغ معدل الدخل القومي الإجمالي ٧,٧ % وانخفض معدل التضخم من ٢,٦ % إلى ٣,٩ % في سنة ١٩٩٥[٢]

إلا أن القلق يساور المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار الصرف، فبدؤوا بسحب أموالهم من البنوك على أثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحولت طلبات السحب إلى إحالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك تعاني من نقص السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات[٣] فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ ١٤٥ مليار دولار، وبلغ معدل البطالة ٢٠ % بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي ٣٠ % في أواخر ٢٠٠١، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة ٢٠ % وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر والفساد،

---

[١] عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، مرجع سابق، ص ص: ١٣٠ -١٣١.

[٢] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، العولمة المالية و إمكانيات التحكم ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ٢٠٠٥ ، ص: ٥٠.

[٣] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: ٢٧٥ .

فثار الشعب الأرجنتيني واستقال رئيس الدولة، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي[٤] طارئ قدره ٢٠ دولار من صندوق النقد الدولي من اجل تصحيح الأزمة.

٣- أزمة جنوب شرق أسيا ١٩٩٧ – ١٩٩٨

تعتبر دول جنوب شرق أسيا أو ما يسمى بالنمور الأسيوية أحد أهم واكبر الأقطاب الاقتصادية التي أخذت تتطور وتنمو بسرعة بفضل إنجازاتها الاقتصادية وجذبها لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب، غلا أنها لم تنجوا هي الأخرى من الأزمات الاقتصادية، حيث عرفت دول جنوب شرق أسيا أزمات مالية قبل عام ١٩٩٧، مثل اندونيسيا في ١٩٧٨، كوريا سنة ١٩٨٠ وغيرها إلا ان أخطرها من حيث العمق الداخلي والبعد العالمي كانت أزمة ١٩٩٧.

*** التعريف بأزمة دول جنوب شرق أسيا ١٩٩٧**

لقد شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق أسيا انهيار كبيرا منذ يوم الاثنين الموافق لـ ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٧ حيث بدأت الأزمة من تايلاند ثم انتشرت بسرعة إلى بقية الدول المتبقية، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق من معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، وتنوع قاعدتها التصديرية واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.[١]

*** بداية الأزمة و مؤشراتها**

بينما كانت اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا مستمرة في تحقيق نموها الاقتصادي السريع في أوائل التسعينات، كانت هناك بعض مظاهر الضعف و الاختلال تنمو على المستويين الجزئي والكلي.[٣]

حيث كانت اندونيسيا تايلاند، كوريا وماليزيا يتمتعون بسجل جيد في الأداء الاقتصادي لكن تجاهل هذه البلدان التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة سبب لها تفاقم في

---

[٤] عرفات تقي الدين الحسيني، مرجع سابق، ص:٢٠٤.

[١] أحمد يوسف الشخات، مرجع سابق ص: ٥٠.

[٢] العقون نادية، مرجع سابق، ص: ١٠٢

أزمة سعر الصرف في سنة ١٩٩٧، حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، هما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى ٢٠٠ % من السعر السابق[٢] وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة وبلغت نسبة انخفاض.

أسعار الأسهم ما بين ٢٥ % و٥٠% من الأسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاندا لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الأسيوية وكان ذلك في ١٩٩٧، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض " الباهت " العملة الوطنية لتايلاندا بعرض كمية منه للبيع ن ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق[١] ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة ١٧,٨ % في ١٥/٠٩/١٩٩٧ مقارنة بسنة ١٩٩٦، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو ٢٠ %، وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الأسيوية، والتي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى ٢٠٠ %، فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات والتأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت وطوكيو).بالإضافة إلى الخطورة التي حققها النمو السريع في الدين الخارجي قصير الأجل داخل أنظمة مالية ضعيفة، فقد ساهم النجاح الذي حققته هذه الاقتصاديات في جذب الإئتمانات الأجنبية، كما أدت عمليات التحرر الجزئي لأسواق المال في هذه البلدان إلى فتح قنوات جديدة لدخول رأسمال الأجنبي إليها وقد أدت هذه التدفقات

---

[١] أديب ديمتري، ديكتاتورية راس المال، دار الثقافة للنشر،،سوريا، ٢٠٠٢، ص: ٤٥.

المالية بدورها إلى ارتفاع أسعار صرف العملتان المحلية لهذه البلدان، والتي توسع شديد في الإقراض المصرفي وإلى تزايد القابلية للتدفقات العكسية لرأس المال، وحينما بدأت التدفقات الوافدة لرأسمال في التضاؤل في أواخر عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ اتخذت الحكومات هذه البلدان ومعها كافة الأطراف المساهمة بفعالية في الأسواق وانفجار الأزمة[٢]

❋ خصائص أزمة جنوب شرق أسيا

تتميز الأزمة الأسيوية بخصائص فريدة بالمقارنة بأي أزمة اقتصادية أخرى ومن أهم الخصائص:

- أنها حدثت في أسرع مناطق العالم نموا.

- أنها حدثت بشكل مفاجئ وعنيف وحاد وبدون أي تدرج.

- عدم قدرة أحد على التنبؤ بحدوث الأزمة، أي إشارة بإمكانية حدوث أزمة خطيرة بتلك الأبعاد حيث لم تدخل في توقعات أحد سواء حكومات دول الأزمة أو المؤسسات الاقتصادية العالمية، أو البنوك الدولية.... إلخ .

❋ أسباب أزمة جنوب شرق أسيا

❋ الاختلال في توازن الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول شرق أسيا إذ وصل العجز الجاري في ماليزيا إلى ٤,٦ % في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ٤,٧٥ % في كوريا عام ١٩٩٥ .

❋ تراجع معدل نمو الصادرات مع انكماش حجم الصادرات حسب الركود الذي أصاب السوق العالمية نتيجة لوجود فائض عرض نجم عن الإفراط في الاستثمار الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار.

❋ زيادة معدل نمو الواردات في دول شرق أسيا بشكل تخطي معدل صادراتها .

❋ ضعف الجهاز المالي المصرفي[١] .

---

[٢] يوسف أحمد الشحات ،مرجع سابق، ص: ٥٠.

[١] عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية،مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص:١٨٤ – ١٨٥.

* ثبات سعر الصرف إلى أسعار الصرف في بلدان جنوب شرق أسيا مثبتة عمليا مما ولد إحساسا زائفا مما شجع المؤسسات المالية إبرام ديون مالية مقومة بالدولار من دون تحفظ مما جعلها معرضة لأخطار انخفاض قيمة العملة[٢].

* فشل السلطات العالمية في تقليل الضغوط التضخمية المتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع و اضطراب أسواق المال .

* أدى انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الأسيوية التي ترتبط به بشكل أو بأخر ثم إلى تضاؤل درجة منافسة الدول الأسيوية في الأسواق العالمية .

* أدى انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية منذ منتصف التسعينات إلى تضخم رؤوس أموال ضخمة إلى دول جنوب شرق أسيا[٣].

* منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية.

* حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية مما أدى إلى زيادة الاتفاق.

* التوسع في التعامل بالمشتقات المالية والمصرفية وفتح مجلا واسعا أمام المضاربات كثيرة المخاطر[٤]

* فشل الحكومة في تايلاندا في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تأكل احتياطي النقد الأجنبي لديها حيث لجأت تايلاندا إلى خفض رسمي في قيمة العملة نتج عنه بصورة فورية تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق، حيث كانت أغلب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل وفي شكل مضاربات الأسواق المالية (الأموال الساخنة)[١] ومن الملاحظ إن هذه الأزمة ترتبت عليها عدة أثار كانت أهمها:

* أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبيرات الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار وإلى حدوث بطالة قد تجر إلى تطورات اجتماعية .

---

[٢] عرفان تقي الدين الحسيني ،مرجع سابق، ص: ٢٠٤.
[٣] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص ص: ٢٣٢ -٢٣٣.
[٤] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار مجد، بيروت، ص: ١٦٣.
[١] عرفات تقي الدين الحسيني، مرجع سابق، ص:٢٠٤.

* إن هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الأسيوية في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أثمانها وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.

*** النتائج المستخلصة من أزمة جنوب شرق أسيا ١٩٩٧**

١- إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا يوفر الحماية والحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.

٢- يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي .

٣- عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، عدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف.

٤- تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة والاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية.

٥-العمل على التطوير الدائم للأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية حتى تتماشى واقتصاد البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

٤- الأزمة المالية والاقتصادية في روسيا ١٩٩٨

في أوت ١٩٩٨ أصبحت روسيا بدلا من أسيا محور الأزمة العالمية التي أصابت اقتصاديات البلدان الناشئة و كانت روسيا قد تعرضت لضغوط متكررة في الأسواق المالية منذ تزايد حدة الأزمة الأسيوية في أكتوبر ١٩٩٧، وقد انعكست هذه الضغوط بالإضافة إلى انتقال عدوى الأزمة المالية في أسيا و الآثار السلبية وانخفاض من أسعار النفط على روسيا.

*** تطور و مظاهر الأزمة الروسية**

كانت الأزمة الروسية نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية أدخلت روسيا في حلقة مفرغة من المشكلات الاقتصادية اضطرت معها إلى التخلي عن

السياسات الإصلاحية واستبدالها بسياسات اقتصادية اتسمت بالتدخل في قوى السوق ووضع قيود على الأسعار وواردات السلع و من أهم هذه العوامل .

١: تفاقم عجز الموازنة العامة.

٢: هروب رؤوس الأموال إلى الخارج إذ بلغت تقديرات رؤوس الأموال الهاربة نحو ٣٠٠ مليار دولار سنة ,١٩٩٨

٣: انتشار حالات الإفلاس بين المؤسسات الروسية.

٤: تأجيل دفع مدخرات المواطنين لمدة ٥ سنوات.

٥: لجأت الدولة إلى التوسع في الدين العام بأسعار الفائدة مرتفعة جدا لتغطية العجز المتزايد

*** أسباب تفاقم الأزمة في روسيا**

١ : عدم التدرج في عملية الإصلاح الاقتصادي ومن ثم عدم مراعاة الظروف والأوضاع الاجتماعية و السياسية السائدة.

٢:عدم الجدية في تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة و تضارب التصريحات.

٣:انتشار الفساد والجريمة المنظمة (المافيا) في نطاق واسع.

٤: عدم وجود نظام فريبي كفء من شأنه توفير الإيرادات المطلوبة مما أجل كثيرا بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها: ضعف عائدات الضرائب وارتفاع أسعار الفائدة بعد الأزمة الأسيوية وانخفاض أسعار النفط من ٤٠٪ في أوائل عام ١٩٩٨ بسبب الركود الاقتصادي في جنوب شرق أسيا.

٥- الأزمة البرازيلية ١٩٩٩

ظل البنك المركزي البرازيلي يدعم العملة البرازيلية (الريال) حتى تخفيض قيمتها والسماح بالتعويم في منتصف يناير ١٩٩٩ و قد كان تعويم العملة البرازيلية * تحت ضغوط كبير أدت إلى نشوء أزمة في البرازيل، التي تعدت من أكبر اقتصاديات العالم و الأكبر في أمريكا اللاتينية، وتمثل أكبر الأسواق الناشئة في العالم .

*** أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة في البرازيل**

نشأت البرازيلية نتيجة العديد من العوامل المتداخلة نذكر منها:

١: انخفاض الاحتياطات من النقد الأجنبي بسبب حماية الريال البرازيلي عن طريق التدخل في سوق النقد.

٢: تفاقم عجز الموازنة وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها نظرا لارتفاع أعباء المديونية.

٣: انعدام التوازن في الإدارة المالية الحكومة الممثلة في عجز كبير في الميزانية .

٤: ارتفاع الواردات و تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض الإنتاجية وارتفاع نسبة البطالة.

٥: هروب المفاجئ من سوق الأسهم البرازيلي، التي تعد أضخم سوق في أمريكا اللاتينية و ثالث أسهم ناشئة.

أدت هذه العوامل و غيرها إلى تفاقم الأزمة البرازيلية، ومن تدهور بورصة البرازيل و انهيارها بل و التأثير على البورصات العالمية الأخرى مثل البورصات الأوروبية والأمريكية و الدول الصناعية السبع الكبرى على برنامج دولي لإنقاذ الاقتصاد البرازيلي بقيمة ٤١ مليار دولار مربوط بخطة للإصلاح المالي والاقتصادي.[١]

سابعا: الأزمات المالية العالمية الحديثة بعد سنة ٢٠٠٠.

لقد شهدت البورصات الأمريكية ثلاث أزمات في مطلع القرن الحادي و العشرين الأزمة الأولى في شهر أفريل عام ٢٠٠٠.و الأزمة الثانية في شهر مارس ٢٠٠١ أما الأزمة الثالثة فقد كانت نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالإضافة إلى أزمة العقود العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية أوت ٢٠٠٧ .

١- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في أفريل ٢٠٠٠

شهدت أسعار الأسهم الأمريكية تدهورا شديدا في أفريل ٢٠٠٠ لم تشهده من قبل منذ أزمة ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ حيث تركز الهبوط الحاد في أسهم ما يسمى " بالاقتصاد الجديد " أي أسهم شركات التكنولوجيا المتطورة.

---

[١] عماد صالح سلام ، مرجع سابق، ص: ٣٣٤.

*** بوادر الأزمة وخسائر البورصات الأمريكية**

بدأ الخلل يصيب الأسواق المالية بشكل مهموس منذ مارس ٢٠٠٠ في شكل موجة بيع متصاعدة تركزت على أسهم شركات التكنولوجيا والمعلوماتية والتي يطلق عليها الاقتصاد الجديد، مثل أسهم الحاسبات الآلية والانترانت والاتصالات اللاسلكية ووسائل الإعلام لان الشهور السابقة شهدت أيضا موجة بيع تركزت في حينها على أسهم " الاقتصاد القديم " المتمثل في الاقتصاد التقليدي من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، عزوفا عن أرباحها المتدنية بالمقارنة مع أسهم التكنولوجيا من جهة، ورغبة في الحصول على مزيد من السيولة لشراء تلك الأسهم من جهة أخرى.

وعندما بدأت موجة البيع المركزة على أسهم شركات التكنولوجيا في شهر مارس ٢٠٠٠ أثر الإعلان عن نتائج مخيبة للآمال من بعض الشركات الكبيرة الرائدة بهذا القطاع، حدث شيئان مهمان، تمثل الأول من تخوف صغار المستثمرين بشكل متصاعد من الخسائر المحتملة، ويمثل الثاني من اضطرار بعض المستثمرين ممن إقتراضوا لبيع أسهمهم لسداد التي أشتروا بها هذه الأسهم.

*** تأثير الأزمة على أسواق العالم الرئيسية**

لقد أدى تدهور أسعار الأسهم الأمريكية وخاصة أسهم شركات التكنولوجيا والمعلوماتية، الى التأثير كثيرا على البورصات العالمية فبعد هبوط وول ستريت يوم الجمعة ١٤ أفريل ٢٠٠٠. شهدت بورصة أسيا وأوروبا وأستراليا واحدة من أسرع خسائرها في يوم واحد. وذلك عند افتتاح هذه البورصات يوم الاثنين ١٧ أفريل، حيث لم تنج أي بورصة من ذعر ونفور المستثمرين المفاجئ، ففي يوم الاثنين ١٧ أفريل سجلت البوصات الأسيوية تراجعا كبيرا بلغ في طوكيو ٨ % وفي هونج كونج بدأ مؤشر هانج سنج الجلسة على تراجع بلغ ٧,٩ % أما في سيول فكان التأثير حادا على البورصة هو الأخر.

*** أسباب الأزمــة**

تناول الكثير من خبراء الاستثمار و التحليل المالي بعض العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهيار أسعار الأسهم الأمريكية وغيرها من الأسواق المالية في شهر أفريل ٢٠٠٠ وأهم هذه العوامل والأسباب الأتي:

- المضاربة المفرط والمبالغ الشديدة في أسعار الأسهم وبخاص أسهم شركات التكنولوجيا والمعلومات، بهدف جني اكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة.

- الأخبار غير السارة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبيرة الرائدة بقطاع التكنولوجيا التي تم الإعلان عنها في شهر مارس ٢٠٠٠.

- بدأت أسواق المال الأمريكية موجة من التراجع الحاد في أسعار أسهم التكنولوجيا ن عقب صدور قرار إحدى المحاكم الفيدرالية في أول شهر أفريل ٢٠٠٠ بإدانة شركة مايكروسوفت كبرى شركات برمجيات الكمبيوتر في العالم ، بممارسة أنشطة احتكارية، الأمر الذي فتح الباب أمام تعرضها لعقوبات قد تؤثر على مستقبلها وهو ما ألحق بها خسائر كبيرة وصلت إلى ٦٠ مليار دولار دفعة واحدة، وأثر بشكل عام على أسعار الأسهم التكنولوجية في أسواق المال الأمريكية والأوروبية والأسيوية على حد سواء.

- تزامن الآثار السلبية الناتجة عن الحكم الصادر ضد شركة مايكروسوفت مع تقرير وزارة العمل الأمريكية الذي أظهر معدلات التضخم الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٠,٧ % خلال شهر مارس ٢٠٠٠ ن مما أدى إلى تفاقم الأوضاع في وول ستريت، خصوصا أن هذه الزيادة في أسعار.

*** نتائج أزمة انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في أفريل ٢٠٠٠**

لقد دفع التدهور الكبير في أسعار الأسهم الأمريكية وزير الخزانة الأمريكي " لورانس سامرز " إلى القول أن البيت الأبيض يراقب وضع الأسواق عن كثب " موضحا " يجب الاستمرار في التركيز على ثوابت الاقتصاد الرئيسية التي تبقى صلبة و يشكل الاقتصاد الأمريكي مصدر حيوية للاقتصاد الوطني والعالمي " واستفادت سوق السندات من التراجع الكبير في أسعار الأسهم، التي لجأ إليها المستثمرون للقيام باستثمارات أمنة، ولقد

أدى الانخفاض الشديد في مؤشر ناسداك إلى تخلي المستثمرين عن أسهم شركات التكنولوجيا و تحولوا من جديد إلى الشركات الأمريكية التقليدية المعروفة وفي يوم الثلاثاء ١٨ أفريل ٢٠٠٠ بدأت البورصات الأمريكية والأوروبية والأسيوية تسجيل ارتفاعا، إثر نهوض مؤشري داو جونز وناسداك في وول ستريت من هبوطهما الحاد يوم الجمعة ١٤ أفريل، مما كان من شانه دفع الثقة في بورصات العالم الرئيسية الأخرى، وتكون البورصات بذلك قد استعادت نشاطها، لكن سجلت هذه الأزمة أول هزيمة لما يعرف بالاقتصاد الجديد أمام الاقتصاد القديم.

ويرى المحللون أن ما حدث لا يعد انهيار" للأسواق المالية، بل مجرد عملية إعادة توازن ضرورية بين الاقتصاد الجديد و الاقتصاد القديم الذي ظن الكثيرون أنه سوف يلغيه.[١]

٢- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في مارس ٢٠٠١

امتداد لما حدث في شهر أفريل عام ٢٠٠٠ فإن شهر مارس ٢٠٠١ شهد نتائج مخيبة للآمال بشأن شركات الكمبيوتر وتراجع أرباحها، والقلق من مستقبل سعر الفائدة الأمريكي، فقد أظهرت بيانات الاستهلاك في هذا الشهر مقارنة بالشهور السابقة، فيما كان المستثمرين ينتظرون انخفاض مستويات الاستهلاك، لتعزيز احتمالات قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة كبيرة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، عن تزايد عدد شركات الكمبيوتر التي أعلنت عن انخفاض أرباحها، إضافة إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك، فقد أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم الأمريكية، حيث انخفض مؤشر ناسداك إلى أقل من أدنى مستوى له خلال عامين ن نتيجة التدهور في أسعار أسهم التكنولوجيا في مارس ٢٠٠١ ن التي بدأت فيه تحذيرات واسعة النطاق لشركات الكمبيوتر، بالإعلان كومباك اكبر شركات تصنيع الكمبيوتر الاستغناء عن خمسة ألاف عامل، وقد أوضحت كومباك أن زيادة حدة المنافسة بين شركات الكمبيوتر وتباطؤ الاقتصاد، أدى إلى تراجع أرباح الشركة.

---

[١] عماد صالح سلام ، مرجع سابق، ص ص : ٣٣٩ – ٣٤٠.

٣- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١

أدت الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى خسائر وأضرار كبيرة خصوصا على أحد رموزها الاقتصادية وهو مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاجون " بواشنطن، مما كان له تأثير سلبي على الأسواق المالية الأمريكية وغيرها من الأسواق الدولية والاقتصاد العالمي، فعدد الشركات التي كانت مكاتبها بمركز التجارة العالمي ولها علاقة مباشرة بوول ستريت يبلغ ٤٠٠ شركة من ٢٦ دولة يعمل لديها آلاف من الموظفين وخبراء المال والاقتصادي الذين فقدوا برجي مركز التجارة العالمي، فقد توقف العمل بالبورصات الأمريكية اثر هذه الهجمات المدمرة وقام المسؤلون بالسوق المالي الأمريكي ببذل جهود كبيرة للتأكيد من سلامة البنية التحتية والمعلوماتية لاستثناء التعاملات مرة أخرى، وإنهاء أطول فترة إغلاق للبورصات الأمريكية منذ الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث تم افتتاح وول ستريت يوم الاثنين ١٧ سبتمبر ٢٠٠١. ليفقد مؤشر داو جونز في ذاك اليوم ٦٨٤,٨١ نقطة. و يمثل هذا الانخفاض حوالي ٧,١٣ % في أول جلسة تعامل بعد أربعة أيام منذ داو جونز عند الإقفال ٨٩٢٠,٧٠ نقطة وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ ديسمبر ١٩٩٨ و قبل افتتاح وول ستريت يوم الاثنين ١٧ ديسمبر ٢٠٠١ صدر قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، مما حال دون المزيد من هبوط أسعار الأسهم الأمريكية، في ذلك اليوم، وهذا بالإضافة إلى انتهاج بعض الوسائل الأخرى لإنقاذ السوق من الانهيار من أهمها السماح للشركات بالتدخل لشراء أسهمها للحفاظ على الأسعار، و إعلان المستثمرون تصميمهم وعزمهم على التدخل بقوة لشراء الأسهم المتراجعة حتى لا يتسبب هذا الانخفاض في حدوث كارثة مالية تضرب الاقتصاد الأمريكي ، و خلال أسبوع من التعاملات (١٧ – ٢١ سبتمبر ٢٠٠١) توالت تحذيرات مع الاستمرار بالاستغناء عن العمالة في بعض القطاعات الحيوية و الكبيرة مثل الطيران و التأمين[١]

---

[١] المرجع السابق، ص ص:٣٤١ – ٣٤٢ .

٤- أزمة الرهن العقاري الأمريكية أوت ٢٠٠٧

بالإضافة إلى الأزمات التي تعرضت لها البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ فلقد تعرضت أمريكا خلال سنة ٢٠٠٧ أو بالأحرى منذ بداية عام ٢٠٠٦ إلى أزمة جديدة تمثلت في أزمة الرهن العقاري و التي مست بالأخص قطاع الاستثمارية العقارية .

إن سبب هذه ألازمة هي تلك العقود التي أبرمتها مؤسسات الاقتراض حيث وافقت هذه الأخيرة على تقديم قروض غير مضمونة للعملاء من أجل اقتناء و امتلاك العقارات و ذلك من اجل استفادة الطرفين (المؤسسات ، العملاء) و حتى تحقق المؤسسات أرباح طائلة من جراء عملية الإقراض و ذلك لارتفاع معدلات الفائدة و تكمن مصالح المستهلكين أو العملاء في الاستفادة من قروض العادية و يسمى مجموع هذه العقود المبرمة السوبريم subprime .

المبحث الثامن

عولمة المديونية الخارجية وتقليص سيادة الدولة القومية في مجال السياسة النقدية المالية

المطلب الأول

توريق الديون

لقد بدأت أزمة الديون الخارجية للدول النامية في فترات السبعينات و الثمانينات و مع موجة الابتكارات المالية التي عاشها العالم فقد عمدت البنوك الغربية إلى تحويل ديون الدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت تلك الديون تنتقل من بنك إلى آخر و من مؤسسة مالية إلى أخرى و هكذا وجدت الدول النامية المدينة نفسها تابعة لمجموعة من البنوك و المؤسسات المالية لم تستدن منها أصلا.

المطلب الثاني

تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات

و من المظاهر الأخرى التي ساهمت في عولمة الديون إمكانية استبدال الديون الخارجية و الداخلية للدول المدينة بمساهمات في الشركات المخوصصة، و أصبح بإمكان المستثمر الأجنبي أن يشتري جزءا من ديون الدولة التي يرغب الاستثمار فيها من السوق العالمية و يصبح مساهما في الشركات المخصخصة في تلك الدول مقابل التخلي عن ذلك الجزء من الديون، وهذه الآلية تسهم آنيا في تقليص مخزون الديون الخارجية، كما تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الشيلي أول من خاضت هذه التجربة سنة ١٨٨٥ و التي طالت حوالي ٣٠% من دينها الخارجي.

وقد ياخد تحويل الدين الخارجي أشكالا أخرى كتحويله إلى مشاريع لحماية البيئة ومشاريع التنمية البشرية كالتعليم والصحة وحماية الطفولة...الخ.

و يعتبر الاقتصادي الآن ملتزر أول من اقترح تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات كحل للتخفيف من عبء الديون الخارجية، حيث يرى (إن معظم البلاد المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيرا من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة، ونظرا لان معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فان هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائد اقتصادية معقولة، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح انه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية، ويصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدنين في تحمل المخاطر).

وفي هذا السياق تعتبر التجربة الشيلية سنة ١٩٨٥ من ابرز التجارب قيما يتعلق بتحويل الدين، حيث تم تحويل ٤,٢ مليار دولار خلال ثلاث سنوات أي ما يعادل ٣٠ % من ديونها الطويلة والقصيرة الأجل، ثم ما لبثت أن انتشرت هذه العملية عبر أنحاء العالم حيث طالت العديد من الدول وتم تحويل ٣٨,٦ مليار دولار كديون إلى استثمارات خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦، وقد ساعد دلك التوافق بين عمليات التحويل والخوصصة خلال الفترة ١٩٨٩ و١٩٩٠ لكن سرعان ما تلاشت هذه العملية بشكل كبير مع حلول سنة ١٩٩٤.

ففي مجال تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية، بهدف توفير التعليم و الصحة للفئات المحرومة، فان مجموع الديون التي تم تحويلها بين سنة ١٩٩١ ومنتصف ٢٠٠٠ لم يتعد ٧٣٩ مليون دولار، ويعود السبب في دلك كون الدول المتقدمة لم تعر اهتماما كبيرا لهذه المسالة.

ففي ديسمبر ١٩٩٣ قامت اليونيسيف تحويل دين على السنغال إلى مشاريع المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم يقدر بـ٢٤ مليون دولار.

أما تحويل الدين إلى مشاريع لحماية البيئة فإنها مسالة تهم العالم بأسره لان حدوث أي كارثة بيئية في أي دولة تؤثر على دول أخرى، ولهذا نجد الدول المتقدمة أكثر حرصا على هذه القضية، حيث يتم تحويل ديون الدول النامية إلى مشاريع لحماية الثروة الغابية، والحيوانية، النباتية، ومكافحة التلوث، ولقد استفادت أكثر من ثلاثين دولة من هذه العملية، وتم تحويل مبلغ مليار دولار إلى مشاريع لحماية البيئة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد قام صندوق الحياة البرية العالمي في سنة ١٩٩٣ بتحويل ١٩ مليون دولار إلى مشاريع لحماية البيئة في الفلبين.

المطلب الثالث

تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية

إن العديد من الدول لغرض تطبيق قوانين تحرير الأسواق المبنية على الملكية الفردية والمنافسة، قامت بإلغاء قوانين التحكم في السوق وتوجيهه، وبهذا بدأت السلطة النقدية تفقد سيطرتها على الكتلة النقدية، وبدأت تخرج مسالة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي، وهكذا بدأت هذه الأجهزة لا تتحكم في الوسائل الكمية والكيفية لمراقبة وتوجيه السياسة المالية والمصرفية.

ويعتبر إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة المالية والنقدية، من أسوء اثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي، حيث تصبح البنوك المركزية عاجزة في تطبيق الأدوات التقليدية في الرقابة على النقد، وخير دليل على ذلك ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في العديد من الدول لاسيما المكسيك ودول جنوب شرق آسيا، إذ عجزت بنوكها المركزية في إنقاذ العملات الوطنية وسعر الصرف.

المبحث التاسع

غسيل الأموال

تزايدت عمليات غسيل الأموال في العالم نتيجة لتنامي نشاط عصابات الإجرام المنظمة بالذات في مجال المخدرات، ومنذ السنوات القليلة الماضية اخذت قضية غسيل الأموال وأساليب مكافحتها والقضاء عليها تحتل الموقع الابرز في اجندة السياسة العالمية وذلك جنبا إلى جنب مع قضايا (الإرهاب الدولي).

وقد أصبحت عمليات غسيل الأموال تشكل عبئا ثقيلا على الدول وأصبح ينظر إليها على أنها من المحظورات القانونية والاقتصادية التي يتوجب ملاحقتها ومنعها خصوصا في ضوء صعوبة تقدير الكمية الحقيقية للاموال المغسولة، فعلى الرغم من وجود تنسيق متزايد بين أجهزة المكافحة بين دول العالم إلا أن تلك الأجهزة لا تملك طريقة كاملة عن حركة الأموال المغسولة والذي يعتقد أنها تشكل أرقاما خيالية وتشكل أكثر من ثلث الناتج القومي لدول العالم.

المطلب الأول

ماهية غسيل الأموال

أولا: تعريف الظاهرة

تعددت التعاريف التي جاءت حول هذه الظاهرة ومن أهمها مايلي:

التعريف الأول: " يعبر مفهوم غسيل الأموال عن مجموعة من العمليات المستمرة والمتلاحقة وبطريقة متعمدة في سبيل إدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة موازية وخفية من خلال الاقتصاد الموازي (غير الشرعي) إلى قنوات الاقتصاد الرسمي بغية إكسابها صفة شرعية عن طريق الوساطة البنكية".

التعريف الثاني: تعبير غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء من التعبيرات التي تداولت مؤخراً في كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي باعتبار أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير

بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين التي كانت تجرمها وداخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.

التعريف الثالث: عرفت اللجنة الأوروبية لمكافحة غسيل الأموال الصادر عام ١٩٩٠الظاهرة على أنها "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما بتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ
بمحصلات هذا الجرم".[١]

التعريف الرابع: تبييض الأموال هو عملية تطور كبير ومستتر للأموال أو الأرباح المجنية من الأعمال الإجرامية والتي يكون حافزها الربح، حيث تصل نتائج هذه العملية من ٥٠٠ مليار دولار إلى بليون دولار أمريكي في العالم كل سنة.[٢]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنها تلتقي في عنصرين مهمين من عناصر تحليل تبييض الأمـــوال، وهما لا شرعية المصدر، وذكاء التغلغل التمويهي لرسكلة الأموال في الاقتصاد الرسمي، ومن الواضح أن البنوك هي صمام الأمان لغسيل الأموال بفضل ما تقدمه كمؤسسات مالية من تسهيلات لإيداع ناتجة عن الثغرات الموجودة في القوانين البنكية ولا كفاءة الموارد البشرية المشرفة على مثل هذه العمليات بحكم ضعف التكوين العلمي الأكاديمي ونقص الوعي البنكي والإنساني والأخلاقي والديني.

ويمكن في الأخير التوصل إلى مفهوم شامل وجامع لغسيل الأموال:

عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال او مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم.

---

[١] طلال طلب الشرفات، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها، الدليل الالكتروني للقانون العربي، الموقع الالكتروني:

http// :arablawinfo.com, ٣٠/٠٦/٢٠١٠, ١٢ :٤٠.

[٢] http// :www.defait-maeci gc, canafe, Canada, ١٢/٠٩/٢٠٠٩.

ثانياً : مراحل عملية غسيل الأموال

هذا عن المفهوم ، أما عن كيفية تحقق غسيل الأموال ، أو مراحل ذلك ، فلا بد لنا أن نتذكر أن عملية غسيل الأموال ليست فعلا واحدا ، ولكنها عملية تنطوي على مراحل وسلسلة من الإجراءات، من هنا يكون لإدراك مراحلها أهمية في تحديد ما ينشأ من صور جرمية ترتبط بهذه المراحل، وبشكل عام فان غسيل الأموال يمر بمراحل أساسية ثلاث يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة ويمكن أن تحصل كل مرحلة فيها مستقلة عن الأخرى والواحدة تلو الأخرى:

المرحلة الأولى: التوظيف

هي عملية إدخال المال في النظام المالي القانوني PLACEMENT وهدف هذه المرحلة التخلص من كمية النقد الكبيرة بين يدي مالكها في البلد أو الموضع الموجودة فيه وذلك بنقلها من موضعها أو موضع الحيازة وتحويلها إلى أشكال نقدية أو مالية مختلفة كالشيكات السياحية والحوالات البريدية وغيرها . أي أن تصبح الأموال المتحصلة من فعل غير مشروع إلى نشاط مشروع.

المرحلة الثانية : التمويه

فهي عملية نقل وتبادل المال القذر ضمن النظام المالي الذي تم إدخالها فيه (ALYERING) أي أن أصحاب الأموال القذرة يقوموا بأجراء بعض العمليات المصرفية على ودائعهم مع تدعيم ذلك بالمستندات التي تساعد على تضليل السلطات الأمنية و الجهات الرقابية

المرحلة الثالثة : الدمج

فتتمثل بعملية دمج المال نهائيا بالأموال المشروعة لضمان إخفاء المصدر القذر لها (INTEGRATION) ولتحقيق نجاح هذه العمليات الثلاث فان استراتيجيات غسيل الأموال الجرمية تنطلق من الحاجة إلى إخفاء المصدر الحقيقي للملكية غير المشروعة، والحاجة إلى المحافظة على ترتيبات عملية غسيل الأموال، والحاجة إلى تغيير الآلية وتعددها من اجل تحصيل كمية كبيرة من النقد المشروع.

ويمكن تلخيص مراحل غسيل الأموال في الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٤): مخطط توضيحي للمراحل الأساسية لعملية غسيل الاموال

مراحل غسيل الأموال

التوظيف "إدخال المال" ← التمويه "تبادل المال" ← الدمج "اخفاء المال"

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني

مصادر غسيل الأموال

١- المخدرات والمؤثرات العقلية

٢- التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية والذخائر

٣- الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام قانون البيئة.

٤- الخطف والقرصنة والإرهاب والتي ازدادت بسبب الفقر واللاعدالة والتخلي عن القيم السامية.

٥- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بهما من تجسس وتزوير للنقود

٦- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العمومية.

٧- تجارة الأعراض والدعارة وما يرتبط بهما.

٨- أيـة جرائم أخرى ذات الصلة بما سبق ذكره والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها[1]

[1] http:// www.uliminsania.net, elkhadraazel, ٢٥/٠٢/٢٠٠٩.

الخلاصة:

على ضوء ما سبق نلاحظ بان الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي العالمي في رفع كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال الساخنة والعمالة، والتطورات العالمية التي أثرت على أعمال البنوك كإنشاء المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية تحرير الخدمات المالية واتفاقية بازل وتعديلاتها بخصوص كفاية رأس المال وقيام المؤسسات الغير مصرفية بالأنشطة المصرفية...الخ،

كما اكتشفنا أيضا العلاقة الوطيدة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته من تغيرات جوهرية على مستوى اقتصاديات البنوك من ناحية الأداء والسياسات والنتائج والتوجهات فكان التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج المصرفي للاستفادة من وفرات الحجم من اجل تحقيق المتانة المالية وفقا لمقررات بازل و مجابهة المنافسة الدولية الشرسة لاسيما بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية وكان التوجه أيضا إلى الخوصصة لتشجيع المبادرات الفردية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والى تنامي العمل المصرفي الإسلامي

كما نشط وتعاظم دور أسواق رؤوس الأموال وأصبحت تطال الحكومات وتسيطر على اتخاذ القرار الحكومي فيما يخص معدلات الضرائب والإنفاق العام، وفقدت البنوك المركزية القدرة على التحكم في أسعار صرف عملاتها، كما لاحظنا أيضا بعض الآثار السلبية للعولمة المالية كمخاطر التعرض لهجمات المضاربة وهروب الأموال الوطنية والتقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، وعليه فان الجهاز المصرفي يحتاج إلى رسم ووضع إستراتجية فعالة لمواجهة تحديات العولمة المالية وذلك بتعظيم الآثار الايجابية إلى أقصى حد ممكن والتقليص من الانعكاسات السلبية إلى أدنى درجة ممكنة.

الفصل الرابع

واقع وتحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة المالية

تمهيد:

حتى نتمكن من الإحاطة والإلمام بواقع الجهاز المصرفي الجزائري سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المسلك التاريخي الذي انتهجته السلطة الجزائرية في سبيل إعادة تأهيله، ودلك من خلال إبراز التسلسل التاريخي لتطوره منذ نشأته حتى الوقت الراهن، سواء في هيكله، أو إطار البيئة التي عمل في ظلها، معتمدين على مختلف النصوص القانونية والتشريعية الصادرة في هدا المجال .

لقد ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا مملوكا لرأس المال الفرنسي موزع عبر كافة التراب الوطني قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي لا يخدم إلا مصالح الاحتلال الفرنسي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، حيث واجهت وضعا اقتصاديا صعبا بسبب النتائج التي ترتبت عن حرب التحرير من جهة، ومغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لتلك البنوك من جهة ثانية، مما دفعها إلى بذل كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام مصرفي جزائري، فانشات بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

المبحث الأول

الجهاز المصرفي الجزائري قبل ١٩٩٠

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال [1] في سنة ١٩٦٢[1]، حيث تشكل في البداية من ارث المؤسسات والهياكل الموجودة في تلك الفترة، وانطلاقا من عام ١٩٦٧ تم إضفاء السيادة الوطنية عليه، وبدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة أنذاك (مثل: التأميمات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات مركزيا والتصنيع السريع).

المطلب الأول

الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

إن الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كانت تتميز بنظام المعدنيين – الذهب والفضة – والدور المحدود للنقود في المبادلات شانها في ذلك شان كل الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية وكانت هناك دارا لسك النقود. وبعد سنة ١٨٣٠ عمدت السلطات الفرنسية إلى إنشاء بنك لها يمثل فرعا لبنك فرنسا، وذلك بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٠٧/١٩، كما أسست مؤسسة خصم تدعى (**Le Comptoir National Décompte**) ، وهي عبارة عن مؤسسة لاحق لها في إصدار العملة وإنما تنحصر وظيفتها في منح الائتمان وجلب الودائع فقط .

ونظرا لنقص الودائع استبدلت هذه المؤسسة عام١٨٥١ ببنك الجزائر (لغرض إصدار العملة الفرنسية) برأسمال قدره ٣ ملايين فرنك منحته السلطات الفرنسية قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع ١٠٥٠٠٠٠ فرنك وزاول نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار (لم يكن حق الإصدار في ذلك الزمان أبديا) وبنك ائتمان في إن واحد وبعد نصف قرن من إنشائه بذات وظيفته الثانية تتقلص شيئا فشيئا إلى إن تخصص – بعد نصف قرن من تاريخ تأسيسه – كبنك مركزي.

والآن سوف نتناول وظيفتيه كبنك ائتمان وتصدير على التوالي:

أولا: وظيفة الائتمان

إن بنك الجزائر كان مسؤولا عن ائتمان الحكومة أي الإدارة الاستعمارية حيث كان يقدم لها تسليفات بدون فائدة ويدير استثمار قسم من إيراداتها ويمسك حسابا جاريا للخزينة و يمنحها اعتمادا غير محدود لغرض المرونة في الاستبدال بين العملتين الجزائرية والفرنسية حتى عام ١٩٤٣ حيث تأسست الخزينة الجزائرية وفي سنة ١٩٥٨ عادت مرة أخري كقسم تابع للخزينة الفرنسية.[١]

ثانيا: الائتمان الخاص

منذ نشأته وجه البنك جزءا هاما من موجودا ته لتمويل القطاع الخاص لاسيما الزراعي منه بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل لعدم وجود بنوك تقوم بذلك ولقد شهد اختلالا كبيرا في المالية والتسيير بسبب هبوط أسعار النبيذ أو حدوث كوارث تؤدي إلى عجز المزارعين عن الوفاء بديونهم للبنك.

وبعد سنة ١٩٠٠ أنشئت المؤسسات المصرفية الزراعية (صناديق جهوية للائتمان الزراعي المشترك والصندوق الجزائري للائتمان الزراعي المشترك) مما جعل بنك الجزائر يتحرر من العبء الزراعي ويتفرغ لتمويل المبادلات التجارية ونتيجة إسرافه في منح القروض تحت ضغط المعمرين نقل في نفس السنة (١٩٠٠) مقره إلى باريس وتغير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس ، لكنه فقد حق الإصدار سنة ١٩٥٨ بسبب استقلال تونس وأصبح اسمه بنك الجزائر بتاريخ ١٩/ ١٠/١٩٥٨ .

وبعد الحرب العالمية الأولى فقد بنك الجزائر طبيعته كبنك تابع للقطاع الخاص (بدقة القطاع المشترك) وتحول سنة ١٩٤٥ إلى بنك يتبع القطاع العام.

ثالثا: وظيفة الإصدار

عند نشأته كان بنك الجزائر ملزما بتغطية ذهبية لا تقل عن ثلث الودائع عند الطلب والنقود الورقية التي يصدرها وفي سنة ١٩٠٠ الغي هذا الشرط وحل محله مبدأ سقف

---

[١] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: ٥٠.

الإصدار أي تحديد حد أقصى للإصدار دون تقييده بغطاء أما القوة الابرائية للنقود لم تكن ملزمة في فرنسا أي أنها اقتصرت على الإقليم الجزائري فقط وفي عام ١٩٥٩ تقرر الإبراء المتبادل مع الفرنك الفرنسي.

أما في المبادلة مع العالم الخارجي فقد كانت تتم عبر ميزانيات حسابية ترتكز دائما على رابطة أي نسبة ثابتة بين الفرنك الجزائري والفرنك الفرنسي و كان التبادل الخارجي حرا داخل منطقة الفرنك الفرنسي أما خارجها فان هناك رقابة على المبادلات التجارية ورقابة على التحويل الخارجي وبتوسط صندوق التحويلات كانت تتم عملية إعادة توزيع العملات الأجنبية بين المستعمرات من قبل إدارة مركزية مقرها باريس.

وبقي على هذه الحال إلى غاية إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٦٢ من قبل السلطات الجزائرية ، وما يمكن قوله عن بنك الجزائر خلال هذه الفترة أنه لم يكن يسير ويراقب الجهاز المصرفي الجزائري (حتى ولو كان المقصود بكلمة الجزائر آنئذ جزائر المحتلين والمعمرين لأنه بكل بساطة كان مجرد بنك ميداني لبنك فرنسا ووزارة المالية الفرنسية) [١] ، ولم تكن له القدرة على تسطير سياسة نقدية ناجعة تخدم الاقتصاد الجزائري فالبنوك العاملة آنذاك ليست بحاجة إليه وعند الحاجة تلجا إلى مراكزها الرئيسية بفرنسا ، هذا اوجد اقتصاديين اثنين،اقتصاد متطور(اقتصاد المعمرين) واقتصاد تقليدي(اقتصاد الجزائر) وهذا ما يبينه المخطط الخاص بالجهازين البنكيين على التوالي.

[١] شاكر القز ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سابق، ٢٠٠٠ ، ص: ٥٣.

المطلب الثاني

الجهاز المصرفي الجزائري غداة الاستقلال

لقد مر الجهاز المصرفي لجزائري بعدة مراحل، واتسمت هذه الفترة باسترجاع الجزائر لسلطتها النقدية، حيث تميزت كل مرحلة بما يلي :

أولا: مرحلة ما قبل التأميم

تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعيين بنكيين هما : قطاع بنكي جزائري فتي وقطاع بنكي أجنبي متطور وخاص .

لقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظاما اقتصاديا يتنافى والنظام الاقتصادي الفرنسي مما جعل القطاع البنكي الأجنبي يرفض تمويل مشاريعها التي تهدف إلى بعث نفس اقتصادي جزائري ، ولهذا السبب لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخـاذ إجراءات سريعـة خاصة بالقطاع المالي يمكن حصرها فيما يلي :

١- إنشاء الخزينة العمومية[١]:

لقد تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في أوت ١٩٦٢ "٢٩ أوت ١٩٦٢ عزل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية "، و قد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة ، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض لاستثمارات القطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع ألفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة ، إلا أن هذه الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" تطورت رغم تأميم البنوك (٦٦/ ٦٧) و رغبة السلطات في اقتصار دور الخزينة على وظائفها التقليدية ضمن إصلاح ,١٩٧١

٢- إنشاء البنك المركزي الجزائري[٢]:

في ١٣ ديسمبر* ١٩٦٢ تم إنشاء البنك المركزي وذلك بموجب اتفاقية أيفيان لـ١١مارس ١٩٦٢، والتي تقرر إصدار نقد جزائري خاص ومنح للبنك حق إصدار العملة، كما

---

[١] Ben malek Raid, Opcit, P.:١٣.

[٢] Journal Officiel de la République Algérienne, ٢٨ dec. ١٩٦٢.

حولت له عملية منح الائتمان لتمويل المشاريع المخططة وخاصة الزراعية منها التي رفضت البنوك الأجنبية تمويلها.

حيث كلف البنك المركزي بشكل استثنائي ومرحلي (٦٣- ٦٤) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع ألفلاحي المسير ذاتيا الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية ، ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع.)[١] وعلى ضوء ما سبق نستطيع القول بان أول بنك ظهر في النظام المصرفي الجزائري هو البنك المركزي الذي أنشئ في ١٣/١٢/١٩٦٢ بموجب القانون رقم ٦٢-١٤٤١ للقيام بالوظائف التالية :

- تعديلات النقود.
- مراقبة الكتلة النقدية.
- تسيير موارد العمولات، وذلك استنادا إلى قانون تعديلات العمولات.[٢]

لقد أسندت للبنك المركزي كل المهام والوظائف المنوطة به، شانه في ذلك شان كافة البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو بنك البنوك المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها والمحدد لمعدل إعادة الخصم وكيفية استعماله ، والمسؤول أيضا عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية ، وبصفته بنكا للحكومة يستوجب عليه تقديم تسهيلات لها وذلك بإعطائه تسبيقات للخزينة تقدر بنسبة ٥ في المائة من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية الماضية ،[*] أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

وفي الأخير يمكننا القول بان البنك المركزي الجزائري يتمتع عموما في إطار القانون ٦٢-٤٤١ المؤرخ في ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ بأهم الصلاحيات المخولة تقليديا للبنوك المركزية وبذلك تجده بنكا للدولة وبنكا للبنوك.

---

[*] القانون رقم ٦٢ -٤٤١ المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في ١٣ديسمبر ١٩٦٢، والتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

[١] تطور الجهاز المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص: ٢٢١.

[٢] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ، ص: ٥٠.

[*] امظر المادة ٥٣ من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري .

إلا أن الواقع اثبت بأن البنك المركزي الجزائري لم تكن له السلطة الفعلية التي تمكنه من تكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت وصاية وزارة المالية وليست تحت سلطته[٣].

٣- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) .[٣]

في ٠٧ ماي ١٩٦٣ تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) وذلك بموجب القانون ٦٣-١٦٥ على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي[•] حيث منحت له صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلاّ قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال ، ومن مهامه تجميع الادخار المتوسط والطويل الأجل،وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر التي كلف بها ،وفي إطار الإصلاح المالي الذي تم الشروع فيه في سنة ١٩٧١ تم تحويل اسمه في سنة ١٩٧٢ إلى البنك الجزائري للتنمية وعند تأسيسه ألحقت به ٤ مؤسسات كانت تتعاطى الائتمان متوسط الأجل و مؤسسة خامسة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار وهذه المؤسسات هي:[١]

- القرض العقاري.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والارتهان.
- صندوق صفقات الدولة.
- صندوق تجهيز وتنمية الجزائري.

أما موارد البنك عند التأسيس فكانت عبارة عن منحة حكومية تقدر بـ ١٠٠ مليون دينار جزائري وتركة صندوق التجهيز ومقدارها ١ مليار دينار والاقتراضات من

[٣] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: ١٨٦.
[٣] A.BENHALIMA. Le systeme bancaire Algerien . textes et realites . Dahleb . S.A.E. p:٩.
[•] القانون رقم ٦٣ -١٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٠٥/٠٧.
[١] **الطاهر لطرش مرجع سابق ص: ١٨٧.**

الداخل والخارج و والأموال التي تضعها تحت تصرفه [٢] وكان الهدف من إنشائه هو منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل ولهذا كان يعتبر بنك تنمية متخصص بتمويل تكوين أو تجديد رأس المال الثابت وظهر ذلك جليا عند تنفيذ المخطط الثلاثي ١٩٦٧-١٩٦٩ والمخطط الرباعي الأول ١٩٧٠-١٩٧٣ حيث كانت جل قروضه موجهة لتمويلهما وعليه يعتبر البنك الجزائري للتنمية من هذه الواجهة بنك أعمال حقيقي متخصص تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية إلا انه ميدانيا لم يتمكن من تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل ومصدر موارده التي يستعملها في التمويل كانت تقدم له من فبل خزينة الدولة .[٣]

٤- إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري):

في ١٠ أوت ١٩٦٤ : تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) على أساس غطاء ذهبي يعادل ٠,١٨ غرام من الذهب النقي للدينار الواحد[٤] وهي مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك ، وبهذه العملية وضع حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وفي نهاية الستينات لم تبق أي علاقة بين الدينار الجزائري والفرنك الفرنسي .

٥- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP):

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون ٢٢٧- ٦٤ في أوت ١٩٦٤ من مهامها جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد ، أما في مجال القرض فان الصندوق يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء ، والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية ، وفي إطار هذه العمليات الأخيرة ، فان الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية [١].

وفي سنة ١٩٧١ وبقرار من وزارة المالية أعطيت فرصة للمدخرين للحصول على سكن بالتقسيط طويل الأجل ، حيث أتبع الصندوق سبلا شتى لتشجيع الادخار على النطاق

---

[٢] شاكر القزويني مرجع سابق ص: ٦٤.

[٣] طاهر لطرش ، مرجع سابق، ص:١٨٧.

[٤] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجلمعية، ١٩٩١، ص: ٦٧.

[١] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:١٨٨.

الشعبي مثل: إنشاء فروع عديدة، قبول حد أدنى للإيداع (١٠ دنانير)، تشجيع الادخار المصرفي، تكريس يوم وطني للادخار (٣١ أكتوبر اليوم العالمي للادخار) ...الخ ، مما أعطى دفعا كبيرا للإقبال على الادخار لدى الصندوق وبالتالي ارتفعت موارده المالية وفي إطار سياسته الاقراضية فانه يمنح قروضا أما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية وتشجيعا لعودة المهاجرين من ديار الغربة وتمكينهم من الحصول على سكن يسهل لهم الصندوق عملية فتح حساب للمهاجر[٢].

ويبقى الحافز الحقيقي للادخار هو إعطاء فرصة للمدخر للحصول على مسكن بالتقسيط طويل الأجل، وبهذا تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ***كبنك وطني للسكن*** (بقرار من وزارة المالية سنة ١٩٧١)

ثانيا: مرحلة التأميم

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية ، ومع بروز معالم المخطط الثلاثي الأول وطموحات التنمية،الذي كان بمثابة الدافع الرئيسي للقيام بعملية تأميم البنوك وتجميعها وتحديد نشاطها للتحكم في الأدوات المصرفية ، وهذا بهدف إرساء القواعد الأساسية لنظام مصرفي يتوافق وطموحات التنمية المخططة،لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى إعادة تنظيم قطاعها المصرفي،فانتهجت عملية تأميم المنشات المصرفية ابتداء من سنة ١٩٦٦ ، حيث قررت السلطة الجزائرية إنشاء بنوك تجارية عمومية خاصة بها، وبذلك استرجعت كامل سلطتها النقدية ولم يعد أي بنك أجنبي أو بنك فرنسي متواجد على ترابها الوطني،وفيما يلي البنوك المنشاة من قبل الحكومة الجزائرية :

١- البنك الوطنى الجزائري:

بتاريخ ١٣ جوان ١٩٦٦ تم إنشاء هذا البنك وذلك من خلال تأميم بعض البنوك الأجنبية المتواجدة على التراب الوطني الجزائري وهي :

---

[٢] **شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: ٦٧.**

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية١٩٦٦.
- بنك التسليف الصناعي و التجاري في شهر جويلية ١٩٦٧.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي ١٩٦٨.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا في شهر ماي ١٩٦٨.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان ١٩٦٨.
- مكتب معسكر للخصم .

و لعل من أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا البنك إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية هو تمويل القطاعات الاقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أم صناعية ، حيث تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي ، والتجمعات المهنية للاستيراد ،والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص ، وبسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام ١٩٦٨ لكي يتكفل هذا البنك لوحده بالميدان الفلاحي حيث تمثلت وظائفه في ما يلي[١]:

* تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية يشان المخاطر وضمان القروض كتقديم تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على بضائع والخصم والاعتماد المستندية.

* منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.

* يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد والإسكان.

* في التجارة الخارجية للبنك علاقات واسعة خصوصا في منطقة الفرنك اظافة إلى مساهمته في رأسمال العديد من البنوك الأجنبية.

* يقوم البنك بتقديم قروض للمنشات الصناعية الخاصة والعامة.

---

١ مليكة زغيب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام ٠٥و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١ ص: ٤٤.

٢- القرض الشعبي الجزائري (CPA):

أنشئ القرض الشعبي الجزائري في ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٦ بموجب الأمر رقم ٦٦-٣٦ المؤرخ في٢٩ ديسمبر١٩٦٦ المعدل والمتمم بالأمر رقم ٦٧-٧٥ المؤرخ في ١٤/ ٠٥/ ١٩٦٧ والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري(*)، برأسمال قدره ١٥ مليون دينار جزائري نتيجة دمج مجموعة من البنوك ، ويعتبر ثاني بنك تجاري يؤسس في ظل الجزائر المستقلة ، ليخلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر مند الاستعمار، والتي يمكن بيانها فيما يلي:

_ البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران .

_ البنك التجاري والصناعي للجزائر .

_ البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.

_ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري .

وقد تم تدعيمه بضم ثلاثة بنوك أجنبية بعد تأميمها، وهي البنك المختلط الجزائري المصري في٠١ جانفي ١٩٦٨ وكذا الشركة المارسلية للبنوك بتاريخ ٣٠جوان ١٩٦٨ و أخيرا ضم المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك في عام ١٩٧١.

ويعد القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري من حيث النشأة، يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا، ويقوم بمنح القروض قصيـرة الأجل و ابتداء من سنة ١٩٧١ أصبح يقدم القـروض المتوسطـة الأجل أيضا.

وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بالوظائف الرئيسية التالية[١]:

- إقراض الحرفيين والفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميادين الإنتاج والتوزيع والمتاجرة وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري.

---

* أنظر الأمر رقم ٦٦ -٣٦ المؤرخ في ١٩٦٦/١٢/٢٩ المعدل والمتمم بالأمر رقم ٦٧ -٧٥ المؤرخ في ١٩٦٧/٠٥/١١ والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

[١] شاكر القزويني مرجع سابق ص: ٦٠ .

- يلعب دور الوسيط المالي للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار و الفوائد وتقديم القروض إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والجماعات المحلية والشركات الوطنية.

- تقديم سلفيات لقدماء المجاهدين والتسليف للاستهلاك المنزلي الذي الغي سنة ١٩٧٦.

بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية الأخرى كغيره من البنوك الجزائرية.

٣- بنك الجزائر الخارجي:

تأسس بموجب المرسوم ٦٧-٢٠٤ المؤرخ في ٠١/١٠/١٩٦٧ * برأسمال قدره ٢٠ مليون دينار جزائري بعد تأميم خمس بنوك أجنبية وهي:[١]

القرض الليوني الذي أمم بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٦٧

الشركة العامة التي أممت بتاريخ ١٦/ ٠١/ ١٩٦٨.

البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط أمم بتاريخ ٢٦/ ٠٥/ ١٩٦٨

بنك باركلايز أمم بتاريخ ٢٩/ ٠٤/ ١٩٦٨.

بنك التسليف للشمال أمم في ٣١/ ٠٥/ ١٩٦٨

وبهذا فان هذا البنك الخارجي الجزائري هو ثالث و آخر بنك تجاري يتم تأسيسه حيث يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي ، وبتأسيسه تمت جزارة الهياكل المصرفية والمالية في الجزائر ، و يقوم البنك بمهمتين أساسيتين: الأولى خاصة بالودائع والإقراض ، والثانية خاصة بالتجارة الخارجية . وبإمكان هذا البنك أن يتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج التي تتمثل بالدرجة الأولى في منح الاعتمادات عن الاستيراد ويعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين .(لقد تخصص هذا البنك عند نشأته في تمويل العمليات مع الخارج، بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية.)

وبهذا استكملت الجزائر عملية التأميم البنكي وبادرت بإنشاء بنوك وطنية تخدم احتياجات الاقتصاد الوطني ، كما ألغيت الرخصة التي تتمتع بها البنوك الأجنبية بالجزائر

* انظر الجرد الرسمية لـ ١٩٦٧/١٠/١١

[١] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: ١٩٠.

بتاريخ ٠١/١١/ ١٩٦٧ [٢] ، وبهذا أصبحت البنوك الجزائرية تحتكر كل العمليات البنكية ، وهذا مخطط يمثل الجهاز المصرفي الجزائري في هذه الفترة (١٩٦٣-١٩٦٦) .

---

[٢] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص: ٦٨.

الشكل رقم (٠٥) : النظام النقدي والمالي الجزائري في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٦

مجموعة خاصة تابعة للأجانب

بنوك الأعمال:
- البنك لصناعي الجزائري المتوسطي
- بنك باريس وهولندا.

بنوك الودائع :
- القرض العقاري للجزائر وتونس
- بنك التجارة والصناعة.
- القرض الليوني.
- الشركة العامة.
- قرض الشمال.
- بنك باركليز.
- الشركة المارسلية للقرض.
- بنك الجزائر مصر.
- تقوم الشركة الباريسية لإعادة الخصم بدور الوسيط في السوق النقدي .

بيوت إعادة الخصم :
تقوم الشركة الباريسية بإعادة الخصم بدور الوسيط في السوق النقدي .

مجموعة مراقبة من طرف الدولة الجزائرية
- البنك المركزي الجزائري
- الخزينة .
- الصندوق الوطني للتنمية .
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

- بنك الجزائر الخارجي BEA ١٢ سبتمبر١٩٦٧.
- البنك الوطني الجزائري BNA ٠١ جويلية ١٩٦٦.
- القرض الشعبي الجزائري CBA ١١ ماي ١٩٦٦.

المصدر : بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ٢٠٠٠ ، ص: ٧١ .

ثالثا: النظام المصرفي الجزائري بين الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦

إن دراستنا للنظام البنكي الجزائري في الفترة السابقة لسنة ١٩٨٦ قد أظهرت خللا كبيرا على مستوى الأداء والتنظيم لهذا النظام ، ويتمثل أصل الخلل في التعارض القائم بين

اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها وذلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا باليات التنمية ذاتها، وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفعالية من اجل ضمان تطورها.

ومن اجل الوصول إلى توضيح وتبيين هذا الخلل ، ارتأينا انه من الضروري في دراستنا هذه ، أن نعرج على مختلف المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي ، وبالتالي التطرق إلى مختلف القوانين الصادرة في هذا الشأن .

١- الإصلاح المالي لسنة ١٩٧١ :

فبموجب الأمر رقم ٧١-٤٧ الصادر في ٣٠/٠٦/ ١٩٧١ والمتضمن تنظيم البنوك * ، شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية حتى تتماشى مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط.

حيث كانت هناك العديد من النقائص دفعت إلى الإصلاح المالي أهمها ، غياب قانون مصرفي عضوي متماسك ينظم دور الوساطة المالية ، حيث كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي ، وهو ما أدى إلى حدوث تناقضات ونزاعات فعلى مستوى السلطات النقدية ، هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما ، وذلك بسبب عدم التحديد الدقيق لمهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية في القانون الساري المفعول ، أما على مستوى البنوك الأولية لم يحترم مبدأ التخصص لكل بنك ، وبالتالي سادت الفوضى و حدثت نزاعات بين البنوك الأولية بسبب جمع الودائع، ومنح القروض .

لقد حمل الإصلاح المالي لعام ١٩٧١ رؤية جديدة لعلاقات التمويل ، مبرزا بذلك صلة أو طبيعة العلاقة التي يشترط أن تكون بين البنك والمؤسسة العمومية، بحيث يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات لهذه

---

* الأمر رقم٧١- ٤٧ المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، الجريدة الرسمية، العدد ٥٥، الصادر بتاريخ ١٩٧١./٠٧/٠٦

المؤسسات،وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية الحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال ومن أهم مميزات الإصلاح المالي لعام ١٩٧١ نذكر مايلي :

- **التوطين البنكي الوحيد** :

لقد وضع مبدأ البنك الوحيد " Monobanque " خصيصا للمؤسسات العمومية ، حتى يتسنى لها تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد وواحد فقط .

- **منع التمويل الذاتي للاستثمارات:**

بحيث أن المؤسسات العمومية لا تستطيع الاستثمار بدون ترخيص مسبق من وزارة الاقتصاد وتشمل حتى الاستثمار من أجل التوسع أو تجديد وسائل الإنتاج، وظل هذا الإجراء حتى سنة ١٩٧٦.

- **منع القروض بين المؤسسات :**

إن قرض مؤسسة لأخرى لم يكن مسموحا به، هذا الإجراء يهدف دائما إلى مركزية الموارد من طرف البنوك، وبالتالي السماح لها بإمكانية التصرف في الأموال لمنح قروض استثمارية مخططة.

- **التخصصات البنكية** :

إن تخصصات البنوك هي نتيجة تطبيق مفهوم التوطين البنكي الوحيد للحسابات والعمليات المصرفية للمؤسسات العمومية ، وهي أيضا نتيجة لسياسة التنفيذات من قبل وزارة المالية، تخصص المؤسسات العمومية لنفس القطاع أو التخصص الاقتصادي لدى بنك واحد. إن مظهر هذا التخصص القطاعي يشمل مايلي :

- البنك الوطني الجزائري (BNA) :

الصناعات الميكانيكية، التعدين، النسيج، المناجم، النقل، توزيع الغاز والكهرباء.

- البنك الخارجي الجزائري (BEA) :

المحروقات ، الصناعة البتروكيماوية ، الصناعة الحديدية ، الصناعة الالكترونية ، الصناعة البلاستكية .

- القرض الشعبي الجزائري (CPA) :

الصناعة التقليدية،السياحة،الصيدلة،النقل البحري،بناء الأشغال العمومية والري.

والشكل الموالي يبين لنا هيكل النظام المصرفي الجزائري بعد ١٩٧٠:

وعلى ضوء ما سبق ، نستطع القول أن البنك التجاري لم يكن له في الحقيقة الخيار في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة ، فالقاعدة العامة تقتضي أن البنك يمول أي مشروع معتمد في الخطة متى قدمت المؤسسة صاحبة المشروع خطة التمويل اللازمة ، ومن هنا نلاحظ أن القرار التمويلي يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع .

كذلك نستطيع أن نؤكد بان الإصلاح المالي لعام ١٩٧١ ، جاء ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزتها، وفي الحقيقة فان هذا التمركز يستجيب ويتوافق مع اعتبار هام **(الاعتبار الأول)** ألا وهو الحصول في نهاية المطاف على التوافق الكلي بين الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي والجهاز التمويلي القائم آنذاك، باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات .

أما الاعتبار الثاني، فيتمثل في تعاظم مركزية القرارات الاستثمارية مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول ويجب أن يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمانا لمبدأ الانسجام.

أما الاعتبار الثالث يتمثل في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار ويجب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف.[١]

وفي النهاية نستطيع أن نستخلص بان النظام البنكي كان يخضع إلى فلسفة واحدة تقوم على مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالاستثمار والتمويل ، وان قرارات التمويل ترتبط بقرارات الاستثمار وهي تابعة لها ، أي أن قرارات التمويل التي تنفذها

---

[١] طاري محمد العربي، التسويق المصرفي في الجزائر حقائق وافاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ص:٢٢٦.

البنوك ، كان اتخاذها يتم عمليا في مكان آخر غير البنك ، ولاعتبارات أخرى غير اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية، حيث تميز القطاع المالي الجزائري بعد إصلاحات عام ١٩٧١ بالتمركز ، وهيمنة دور الخزينة ، والتخصص الوهمي للبنوك " إزالة تخصص البنوك التجارية من حيث الممارسة "[٣]

٢-إعادة هيكلة الجهاز البنكي الجزائري(مرحلة استبدال القوانين الأساسية):

في مطلع عام ١٩٧٨ تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات ١٩٧١ ، وذلك بالعودة للاعتماد على تمويل الخزينة العمومية للاستثمارات الذي أقره قانون المالية لسنة ١٩٧٨ لاسيما المادة الرابعة منه حيث تنص على ما يلي : " **الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة و عن طريق كذلك رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات** "[*] ، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل ، وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المخططة بواسطة القروض طويلة الأجل ، وهذا ما أدى إلى الزيادة في انتقال النظام المالي إلى وصاية وزارة المالية ، وبالتالي تراجع دور البنك المركزي الجزائري بصفته بنك البنوك الواضع والمحدد المباشر للسياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الاقتصاد ، وأصبح دوره منحصرا في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق النقدية". " وخلال هذه الفترة ، أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط ، متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد ، وهكذا ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة ، الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد ، بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير ."[١]

وخلال هذه الفترة ايضا تميز نشاط البنوك بالسلبية في منح القروض ، حيث اقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية بحيث لم يكن للبنوك أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل.

---

[٢] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص:٣٦ .

[*] انظر المادة ٧ من قانون المالية لسنة ١٩٧٨.

[١] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠، ص: ١٣٣.

وخلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ تقرر مراجعة المخططات الإنمائية للفترة السابقة ، حيث انبثقت فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطها ، ولاشك أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت على الساحة الوطنية تؤثر مباشرة على السياسة النقدية المتبعة ، وتغيير هيكل الجهاز البنكي بشكل يتماشى وإعادة الهيكلة وإصلاح المؤسسات الأخرى ، ولهذا الغرض تمت إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما:

*** بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) :**

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأسمال قدره مليار دينار ، وذلك بموجب المرسوم ٨٢-٠٦ المؤرخ في ١٣ مارس ١٩٨٢ ، خصيصا لتمويل الأنشطة الزراعية ، وهذا ما جعل البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا بحتا .

والبنك الفلاحي يتميز بأنه وفي آن واحد بنك ودائع وبنك تنمية ، ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك ، وذلك ما نصت عليه المادة الأولى من قانون تأسيسه ، حيث يعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل أي سعر فائدة اقل وضمانات اخف مما يفعله مع غيرها ، ولقد جاء قي المادة الرابعة من قانونه الأساسي على أن مهمته تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في:[٢]

١ - تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

٢ - تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

أ - هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

ب- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

---

[٢] بطاهر علي، مرجع سابق، ص: ٣٨.

ج- الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.

د- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

- **بنك التنمية المحلية (BDL):**

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم ٨٥-٨٥ الصادر بتاريخ ٣٠ أفريل ١٩٨٥[١]، ويعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي ، حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري ، و ورث قسما من أسهمه ، لاسيما الأربعين (٤٠) مقرا الموزعة عبر الوطن. أوكلت له القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن ' والذي كان يمارس من قبل صناديق قروض البلديات" وتمويل القطاع الخاص وسائر العمليات المصرفية التقليدية التي تمارسها البنوك التجارية.

والملاحظ انه بعد تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، قد تغير نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدائه وكان إجراء تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة [٢] يهدف إلى ترسيخ تخصص البنوك ، وفي هذا الإطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها ، وبهذا أصبح الجهاز المصرفي الجزائري يتشكل من :[٣]

- بنك مركزي الذي حافظ على وظائفه العامة.
- بنك الاستثمارات (البنك الجزائري للتنمية).
- ثلاث بنوك أولية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) تقوم بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات.

---

[١] القانون ٨٦ -١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم ١٩ الصادرة بتاريخ ٠١ ماي ١٩٨٥ .

[٢] **Badou cherif,le système bancaire algérien . un systeme au service de la planification, article "Banques et Management", décembre, ١٩٨٥.**

[٣] بطاهر علي، مرجع سابق، ص: ٢٧٨.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتمويل القطاع الفلاحي الذي كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري.

- بنك التنمية الريفية مكلف بتمويل المؤسسات العامة الصغيرة والمتوسطة.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يلعب دور بنك السكن.

إن عمليات تمويل القطاع الخاص يمكن أن تقوم بها البنوك الأولية الثلاثة (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) بدون أي اختصاص.وعلى ضوء ما سبق يتضح جليا بأن الآليات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة (٦٢-٨٥) كانت تستعمل في مجالات محدودة وضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وما ينسجم و التوجه الإقتصادى المنتهج ، فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا ، حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة و العمولات المستحقة للبنوك والمرتبطة بالقروض ، كما أن سعر إعادة الخصم عرف استقرارا كبيرا أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة الواقعة بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨٦ وهو ما يقدر بـ ٢,٧٥٪ ، ولم يرتفع هـــــذا المعدل إلا في شهر أكتوبر من سنة ١٩٨٦ أين أنتقل إلى٥٪ ثم إلى ٧٪عام ١٩٨٩، الأمر الذي لم يشجع المصارف على حشد المدخرات الخاصة.

كما سجل نوع من تداخل الصلاحيات فيما يتعلق بالرقابة على نشاط البنوك التجارية المعروفة بأنها من اختصاص البنك المركزي، إلا أنه نجد في الواقع هذه الوظيفة تقاسمها البنك المركزي مع البنك الجزائري للتنمية الذي أنيط بمهمة مراقبة مدى تطابق التمويل المتوسط الأجل للاستثمارات المخططة، باعتباره مطالب بإعادة خصمه.[1]

ومع بروز بعض المؤشرات التي توحي بحدوث اختلال على مستوى الجهاز المالي ككل، لجأت السلطة إدخال بعض التعديلات في المجال المالي والمصرفي أهمها:

- صدور تعليمة من قبل وزارة المالية، توقف بموجبها القرض المتوسط الأجل كآلية لتمويل بعض القطاعات كالسياحة والصناعة.*

---

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص: ١٣٦.

* تعليمة وزارة المالية المؤرخة في ١٩٧٩/٠٢/٠٣.

- إدخال مفهوم الاستثمار العام اللامركزي ، بناء على تعليمة صادرة عن المجلس الوطني للتخطيط.•

- إلغاء تعيين المحل الوحيد من طرف المجلس الوطني للتخطيط والعمل بقاعدة تجسد لامركزية كل مشروع استثماري عام يمول ذاتيا*.

- صدور القانون ٨٦-١٢ المؤرخ في ١٩/٠٨/١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك والقرض.

- صدور القانون رقم ٨٨-٠١ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

- صدور القانون رقم ٨٨-٠٦ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨المعدل والمتمم للقانون ٨٦-١٢ المؤرخ في ١٩/٠٨/١٩٨٦ والمتضمن نظام البنوك والقرض.

- صدور قانون النقد والقرض٩٠/ ١٠ بتاريخ ١٤ أفريل ١٩٩٠.

٣- الإصلاح النقدي لعام ١٩٨٦ :

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال فترة السبعينيات، وبداية الثمانينيات (إصلاحات اقتصادية هيكلية) ، والتي مست أيضا النظام المصرفي أظهرت محدوديتها ، وتأكد عدم جدواها ، ونتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، أصبح إصلاح هذا النظام المصرفي حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به[١]، وذلك بإدخال تعديلات وتغيرات جوهرية بما انسجم و التطورات الاقتصادية المحلية و العالمية، مما دفع إلى ضرورة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وأدى إلى ظهور إصلاحات ١٩٨٦ وذلك بموجب القانون رقم ٨٦-١٢ الصادر في ١٩ /٠٨/ ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض* ، حيث يعتبر هذا القانون الأول منذ الاستقلال الذي وضع

• تعليمة المجلس الوطني للتخطيط المؤرخة في ١٩٨٧/٠٢/٢٨.

* بعد سنة من صدور تعليمة المجلس الوطني للتخطيط المؤرخة في ١٩٨٧/٠٢/٢٨.

١ Benhalima Ammour, le système bancaire Algérien, OPU, ١٩٩٦, page: ٢٠.

* القانون ٨٦- ١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية رقم ١٩ لعام ١٩٨٦ .

حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق، حيث تصمن هذا القانون العناصر الأولى لتحرير النظام المصرفي والمالي ، مؤكدا على ضرورة إقامة نظام مصرفي ذي مستويين بتوضيحه لمهام البنك المركزي ومهام البنوك التجارية .وترجم إصدار هذا القانون الرغبة والإرادة الحقيقيتين للدولة في تغيير أسلوب إدارة الاقتصاد الجزائري ، وإعادة تشكيل علاقاته مع العالم الخارجي . (بقانون خاص للنظام المصرفي والاستقلالية الضرورية لتنظيم الاقتصاد) .[٢]

يمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي[٣]:

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك. فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية بمختلف أدواتها بما فيها تحديد سقوف إعادة الخصم لتوجيه السياسة الاقراضية

المتبعة من فبل البنوك.[١](وان كانت هذه الوظائف تبدو في أحيان كثيرة مقيدة) .

- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

- أعيد النظر في العلاقة التي تربط خزينة الدولة بالبنك المركزي، حيث أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر فيما يقرره المخطط الوطني للقرض، حيث الذي يعمل على تحديد ما يلي :[♥]

- ا- حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض، حيث قدرت سنة ١٩٨٦ بـ ١٧٦,٩ مليار دج ثم ارتفعت سنة ١٩٨٩ إلى ٢٠٩,٣ مليار دج.[١]

---

[٢] **Les cahiers C.R.E.A.D, N°١١, ٣ème trimestre١٩٨٧ par Mr RAHIEL, P٥٣.**

[٣] **بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص:١٨٣ - ١٨٤.**

[♥] **انظر المادة ٢٦ من القانون ٨٦ -١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض.**

[١] **Benissad M.E: Algérie "restructuration et réf éco (١٩٧٩/١٩٩٣), OPU, ١٩٩٤, page ٢١٧.**

- ب – حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.
- ج – مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- د – استدانة الدولة وكيفية تمويلها.

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشئ بموجب هذا القانون هيئة للإشراف والرقابة تستشار في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، ويشارك البنك المركزي في دراسة المخطط الوطني للقرض وإعداده، وتنفيذه، ومتابعته، وفي إيجاد الأدوات التقنية، وكيفيات تحقيق الأهداف النقدية المقررة ، ضمانا لانسجام التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وحسن تنفيذ المخطط الوطني للقرض.◆

- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها ان تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها ، وخلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها والحد من مخاطرها.

- اعتماد مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها ومن هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية، حيث تمت بلورة نظاما مصرفيا مبنى على أساس الأخذ بالتدابير التجارية اللازمة في مجال متابعة القروض الممنوحة، وتطبيق كافة الإجراءات الوقائية لضمان استرجاعها *

- تقليص دور الخزينة العامة في عمليات التمويل.

إن المتفحص لهذا القانون لاسيما المادة العاشرة منه ، والتي بموجبها اعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار في

◆ Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien – la nouvelle réglementation -, sans maison d'édition, p: ٤٢-٤٨.

◆ Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien – la nouvelle réglementation -, sans maison d'édition, p: ٤٢-٤٨.

* انظر المادة ١١ من القانون ٨٦ -١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض .

إطار المخطط الوطني للتنمية •، يبرز تناقضا في أحكامه بين التخطيط والاستقلالية ، أما باقي المواد الأخرى فإنها فتستجيب لمتطلبات طرق التسيير المصرفي ، لاسيما استقلالية المؤسسات المصرفية ، ولكن ذلك كله لم يتعد مستوى النيات لان الوحدات الاقتصادية من بنوك ومؤسسات لم تكن مستقلة ، حيث كان الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا مازال سائدا .

٤ – قوانين ١٩٨٨ وتكييف الإصلاحات :

وبعد مرور مدة زمنية على الإصلاحات التي جاء بها قانون ٨٦-١٢ اتضح بأنها غير ملائمة للوضعية الاقتصادية السائدة آنذاك ، ولم تساهم في إنعاش دور الجهاز المصرفي، بسبب التناقض الذي يحمله هذا القانون ، فمن جهة نجده بنص على ضرورة التقيد بالحدود التي يرسمها المخطط الوطني للقرض وفق الأهداف التنموية المخططة ، ومن جهة أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل،ويدعو البنوك للمشاركة في اتخاذ مثل هذه القرارات ، وعليه نلاحظ استمرار نظام التخطيط في توجيه وتخصيص الموارد نتيجة استمرار التسيير الإداري الموجه وعدم حصول الأعوان الاقتصاديين على استقلاليتهم ، فالانتقال إلى اقتصاد السوق يستوجب وضع قطاع مصرفي فعال ومتطور، لذلك تواصلت الإصلاحات ، ففي مطلع سنة ١٩٨٨ شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي و اسع النطاق ، شمل مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالمؤسسات الاقتصادية العمومية ، فبصدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم ٨٨-٠١ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨، منحت للمؤسسات العمومية الاقتصادية الاستقلالية في التسيير[١]، و أقر مفهوم الفائدة و المردودية التجارية، وأضفيت عليها الصفة التجارية ، حيث اعتبرها القانون مؤسسات ذات شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري♦، وتم تمييزها عن الهيئات العمومية الأخرى بصفتها أشخاص

• انظر المادة ١٠ من القانون ٨٦ -١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض .

[١] الطاهر لطراش، ص:١٩٥.

♦ انظر المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ -٠١ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

معنوية خاضعة للقانون العام و مكلفة بتسيير الخدمات العمومية♥. وتتمتع أيضا بالأهلية القانونية الكاملة ، و أصبحت ممتلكاتها قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية ذات رؤوس الأموال الخاصة•.

وبصدور القانون ٨٨-٠٦ والذي يتعلق أساسا باستقلالية المؤسسات أصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية* (اعتبار البنك مؤسسة تجارية وليس مصلحة عمومية) مستقلة في مجال تسييرها ، وفي علاقاتها بالمؤسسات العمومية الاقتصادية الأخرى تلك العلاقة التي أصبحت تخضع لقواعد المتاجرة وللقواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق، كما سمح لمؤسسات القرض والهيآت المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية ♥

وفي الأخير يمكننا أن نقول بان القانون ٨٨-٨٦ جاء خصيصا لإصلاح المنظومة المصرفية وفقا لما تطلبته المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من احتياجات في الميدان النقدي وذلك من خلال :

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.
- تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.♠
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل في إطار مخطط القرض.* باعتبارها شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن

♥ انظر المادة الرابعة من القانون رقم ٨٨ -٠١ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

• انظر المادة ٧ -٨ من القانون رقم ٨٨- ٠١ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨ والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

* انظر المادة الثانية من القانون رقم ٨٨ -٠٦ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨المعدل والمتمم للقانون ٨٦- ١٢ المؤرخ في ١٩٨٦/٠٨/١٩ والمتضمن نظام البنوك والقرض.

♥انظر المادة السابعة من القانون رقم ٨٨ -٠٦ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨المعدل والمتمم للقانون ٨٦- ١٢ المؤرخ في ١٩٨٦/٠٨/١٩ والمتضمن نظام البنوك والقرض.

♠ انظر المادة الثالثة من القانون رقم ٨٨ -٠٦ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨المعدل والمتمم للقانون ٨٦- ١٢ المؤرخ في ١٩٨٦/٠٨/١٩ والمتضمن نظام البنوك والقرض.

المحاسبي،وهذا يعني لن نشاط البنوك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ إثناء نشاطه مبدأ الربحية والمردودية.

- عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين البنكي.[٥]
- إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة[١].
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه .

---

* انظر المادة السابعة من القانون رقم ٨٨ -٠٦ المؤرخ في ١٢ جانفي ١٩٨٨المعدل والمتمم للقانون ٨٦- ١٢ المؤرخ في ١٩٨٦/٠٨/١٩ والمتضمن نظام البنوك والقرض.

[٥] - تعليمة المجلس الوطني للتخطيط المؤرخة في ١٩٨٨./٠٢/٢٨

[١] بورزامة جيلالي، اثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، ٢٠٠١ ، ص ص:١٤٠- ١٤١.

المبحث الثاني

الجهاز المصرفي الجزائري بعد ١٩٩٠

وعلى الرغم من أهمية الإصلاحات المذكورة سابقا ، فإن دور المنظومة المصرفية لم يرقى إلى أهداف هذه الإصلاحات ، وبقي قاصرا ولا ينسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد الجزائري ، بسبب الإجراءات المقيدة لأنشطتها ، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي تواصلت الجهود في الإصلاح العام من اجل الخروج من أزمة التسيير الاشتراكي والدخول في مرحلة اقتصاد السوق، فكثفت السلطات الجزائرية جهودها إزاء النظام البنكي وتمت المصادقة على قانون ٩٠/ ١٠ " قانون النقد والقرض " كإصلاح جذري للمنظومة البنكية لاسيما في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أوعلي مستوى التعامل و الآليات فضلا عن تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة[1]، وجعلها تساير وتواكب التشريع المعمول به في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، وبناء على قرار المجلس الشعبي الوطني ، صدر قانون النقد والقرض بتاريخ ١٤ افريل ١٩٩٠ في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي ونظام تسيير البنوك والقرض في آن واحد ، وأعطيت تسمية بنك الجزائر كتسمية جديدة للبنك المركزي طبقا لأحكام المادة الثانية عشر (١٢) من القانون ٩٠/ ١٠* ، فهو ملزم بإعداد سياسة نقدية فعالة تخدم الاقتصاد الحديث ويحقق تطور منتظم لاقتصاد الدولة وتحقيق استقرار العملة الوطنية داخليا وخارجيا. يشكل القانون ٩٠-١٠ الصادر بتاريخ ١٤ أفريل ١٩٩٠ نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها حيث اخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وحمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ، وبهذا مثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم .

---

[1] BADR – Info, N°٠١, Janvier ٢٠٠١، page ٢٣ et ٢٤.

* انظر المادة الثانية عشر من قانون النقد والقرض١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠ .

المطلب الأول

إصلاح النظام المصرفي الجزائري على ضوء قانون ١٠/٩٠

أولا: **النظرة الجديدة وإصلاح عام ١٩٩٠**

أهم المبادئ التي جاء بها هذا الإصلاح فيما يلي:

١- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:[*]

كانت القرارات النقدية تتخذ من قبل هيئة التخطيط على أساس كمي حقيقي ، مما أدى إلى انعدام الأهداف النقدية البحتة ، وتسلط دور الخزينة العمومية في مجال التمويل على باقي الجهاز المصرفي ، وبقي الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد لتمويل البرامج المخططة ، وأمام هذا الخلط الكلي بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، والتسلط الكلي للدائرة لأولى على الثانية ، فدور النقود سلبي وفاقد لبعض وظائفه ، حيث لا يؤدي دوره في تخصيص الموارد ولا يمثل قوة شرائية ، والسياسة النقدية ما هي إلا وسيلة لتحقيق الخطة ،والجهاز المصرفي فاقد لأدنى استقلاليته في التمويل واختيار الزبائن ،(نظرا لمبدأ التوطين الإجباري الوحيد ، ومنح القروض يكون آلي بمجرد اعتماد الخطة) ، ولكونه ذا مستوى واحد فالبنك المركزي ليست له سلطة يمارسها على البنوك التجارية ولا لهذه الأخيرة سلطة تمارسها على زبائنها، فكلاهما تحت تصرف الخزينة العمومية .

إن تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف ، كتحريك السوق النقدية وتنشيطها ، وجعل النقد عنصرا نشيطا في الاقتصاد ، واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي .

٢- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان :

لقد كانت الخزينة العمومية ولغاية نهاية الثمانينات تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ، وبموجب هذا القانون أبعدت

---

[*] للاطلاع أكثر،انظر المواد -١١٠- ١١١ -١١٣- ١١٤ -١١٥ -١٢٠- ١٢١ -١٢٣ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

الخزينة العمومية عن دائر الائتمان (منح القروض)* ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية(الإستراتيجية) المخططة من قبل الدولة، وعليه أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض ، مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وبهذا تم وضع حد نهائي لكل التداخلات في الوظائف والمهام ، ومنعت كل أشكال التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي.

٣- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة والدائرة النقدية:

لقد تم خلال السنة المالية ١٩٦٦• إلغاء شرط تحديد تسبيقات البنك المركزي للخزينة بنسبة ٥ % * ، وأصبح تمويل عجز الميزانية آلي ، فترتب عن ذلك ديون ضخمة للخزينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي ، حيث بلغ في نهاية عام ١٩٨٩ ما يقارب ١١٠ مليار دينار جزائري تجاه البنك المركزي و١٠ مليارات دينار جزائري تجاه البنوك التجارية وبصدور قانون النقد و القرض تم عزل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية ، و لم تعد الخزينة العمومية بموجبه حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز♦ ، ويمكننا توضيح ذلك في النقاط التالية :

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وإجبارها على تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها ، حيث تنص المادة (٢١٣) على وجوب تسديد التسبيقات الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى الخزينة إلى يوم إصدار هذا القانون في اجل خمس عشر سنة حسب الشروط المقررة تعاقديا بين الخزينة والبنك المركزي .
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.، حيث جاء في المادة (٧٨) بأنه يمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة

---

* انظر المادة -١١٤ و المادة ١١٥ -من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

• انظر قانون المالية لعام ١٩٦٦ .

* انظر المادة ٥٣ من القانون ٠٢ -٤٤١ المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الاساسي للبنك المركزي الجزائري

♦ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص:١٨٧.

أقصاها ٢٤٠ يوما، متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة ، على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي وفي حد أقصاه ١٠ بالمئة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة. (يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية السنة المالية [*]) .

- تحديد المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العمومية حيث ورد في المادة (٧٧) بأنه لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة وفقا للمواد السابقة ١٠ بالمئة من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة .

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- يبقي البنك المركزي لدى مركز الصكوك البريدية مبالغ تطابق حاجته المرتقبة عادة
- إلغاء الاكتتاب الإجباري من قبل البنوك [♦].

٤- تأسيس سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطة النقدية مشتتة في العديد من المستويات ، فالخزينة تتصرف وكأنها السلطة النقدية حيث تلجا في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها ووزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية ، اما البنك المركزي بحكم احتكاره امتياز إصدار النقود فقد كان يمثل السلطة النقدية بطبيعة الحال ولهدا جاء قانون النقد والقرض ليفصل في قضية السلطة النقدية وفقا لثلاثة مبادئ أساسية وهي :[١]

- جعلها سلطة وحيدة.
- تنظيمها في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في البنك المركزي .
- منحها الاستقلالية اللازمة في إعداد السياسة النقدية وأدائها .

وبهدا منح البنك المركزي استقلاليته باعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته، وأصبح يسمى"بنك الجزائر"،

---

[*] أنظر الفقرة الثانية من المادة (٧٨) من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

[♦] انظر المادة ٥٣ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

[١] الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ٢٠٠٣ ص ١٩٨

حيث تتجلى هذه الاستقلالية في صلاحيات مجلس النقد والقرض وكيفية تشكيله وطريقة تعيين أعضائه، ومن حيث اتخاذ قراراته وكيفية تبليغها للجهاز التنفيذي " ممثلا في الوزير المكلف بالمالية " وأيضا من حيث تحديد ميزانية البنك المركزي ويمكننا أن نوجز مظاهر هذه الاستقلالية في النقاط التالية :

- تنظيم التداول لنقدي في الاقتصاد ، لكونه الوحيد صاحب حق ممارسة امتياز إصدار النقد ، وذلك بموجب المادة الرابعة (٤) • حيث جاء فيها : يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية في التراب الوطني ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه. "وهذا ما يضفي على بنك الجزائر طابع المؤسسة الوطنية ذات السيادة".

- تحديد المعايير والشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي كالخصم،وقبول السندات تحت نظام الأمانة ، إيداع ، ورهن السندات ، والعمليات مقابل عمولات أجنبية ومعادن ثمينة ...الخ.

- تحديد الأهداف الخاصة بتطور مكونات مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القرض
- وضع وتحديد الشروط الخاصة باعتماد وفتح البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية
- منح الرخص لفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- غرفة المقاصة.
- الأسس والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (القدرة على التسديد).
- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية (أي ودائع الزبائن).
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف.
- مراقبة الصرف و تنظيم السوق .
- القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة المصدرة (عملا بأحكام المادة *٤٤).

• انظر المواد: ٤ -١٢ -٣٢ -٣٣ -٣٨ -٤٤ -٤٥ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

* انظر المادة ٤٤ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

- وضع جميع القواعد التي يجب على كل بنك احترامها.
- تحدد الميزانية السنوية للبنك المركزي من قبل مجلس الإدارة (يتشكل من أعضاء مجلس النقد والقرض، يضاف إليهم مراقبان يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية، لهما صوت استشاري في مجال الإدارة فقط).
- ورغم كل ما سبق ذكره فان هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة، لان التنسيق بين المؤسستين (البنك المركزي والخزينة العمومية) والسياستين (السياسة المالية والسياسة النقدية) ضروري وأكيد ، حيث تتجلى إلزامية التنسيق بين السياستين في الفقرة التاسعة من المادة (٢٨)◆ حيث تنص " تستشير الحكومة البنك المركزي كلما وجب عليها مناقشة مسائل تخص النقد أو القرض أو مسائل قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي" ، كما تنص أيضا الفقرتان الثانية والتاسعة من المادة (٥٦)♣ إلى دعوة البنك المركزي لإدلاء برأيه أو إخبار الحكومة بكل أمر من شانه أن يؤثر في الاستقرار النقدي.

٥- إقامة ووضع نظام مصرفي دي مستويين :

لقد كرس قانون النقد والقرض مبدأ إقامة نظام بنكي دي مستويين وعليه فان عملية إصدار النقود ليست نتيجة لقرارات الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالعائلات والمؤسسات العمومية بل نتيجة عملية تعاقدية بينها وبين الجهاز المصرفي ،مما يميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض ، وبهذا أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ، يتابع عملياتها ويراقب نشاطها وبامكانه أيضا أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض وبحكم ترأسه للنظام البنكي وتواجده فوق كل البنوك أصبح هو المحدد للقواعد العامة للنشاط البنكي والمتحكم في السياسة النقدية.

ثانيا: هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري :

١ - إنشاء اللجنة المصرفية

نصت المادة (١٤٣) *من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة وحددت أعضائها وصلاحياتها ، وتتمثل مهمتها أساسا في أحكام رقابة صارمة على نشاط

◆انظر المادة ٢٨ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

♣ انظر المادة ٥٦ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

* تنشا لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة

المؤسسات المصرفية والمالية ، وذلك من خلال مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة الخاضعة لها مع معاقبة كل مخالفة ترتكبها ، كما تدعوها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي، و تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق والمستندات ، ويمكن إجراء الرقابة أيضا في مراكز البنوك والمؤسسات المالية ، ويتمثل الغرض من هذه المهمة في تفادي النتائج السلبية الناتجة عن العجز في التسيير وإصلاح الوضعيات المتأزمة في البنوك.

وعليه يمكننا بان نصنف صلاحيات اللجنة المصرفية إلى صنفين الأول يتمثل في كونها سلطة إدارية أما الثاني في كونها هيئة قضائية إدارية .

وتتألف هذه اللجنة من (٠٥) أعضاء يعينون لمدة ٥ سنوات وهم المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس وقاضيين من المحكمة العليا وعضوين لكفاءتهم المالية (يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية) معينين من طرف رئيس الحكومة ، باقتراح من وزير المالية*.

٢ – إنشاء مصلحة مركزية للمخاطر:

أنشئت هذه الهيئة بموجب المادة ١٦٠ من القانون ١٠-٩٠ حيث جاء فيها ما يلي : " ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى – ***مركز المخاطر***– تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية ".

يبلغ البنك المركزي لجميع البنوك والمؤسسات المالية المعلومات الخاصة بزبائن المؤسسات المالية شريطة:

– أن يكون الزبون المعني قد رخص مسبقا وخطيا للبنك أو المؤسسات المالية أن تتقدم بطلب المعلومات من البنك المركزي ولهذا الأخير أن يفصح عن المعلومات المطلوبة.

– وان تقدم المؤسسة المعنية طلبا خطيا.

---

* أنظر المواد ١٤٤ -١٤٧ -١٥٢ - ١٥٣ -١٥٤ -١٥٦ و١٥٧ من قانون النقد والقرض رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

- لا يجوز منح أي قرض دون أن يكون البنك أو المؤسسة المالية قد تحصلت من مركزية المخاطر على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض.
- إن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر.
- يعد مجلس النقد والقرض طبقا لأحكام المادة ٤٤ قواعد تنظيم سير مركز المخاطر وتمويله من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي لا تتحمل سوى مصاريفه المباشرة.

٣ – مركزية عوارض الدفع:

إن البنوك والمؤسسات المالية حينما تقوم بمنح القروض إلى الزبائن في هدا المحيط الذي يتميز بالتغير وعدم الثبات والاستقرار، قد تواجه بعض المشاكل على مستوى استرجاع هده القروض بالرغم من وجود مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر، وعليه قام بنك الجزائر بموجب النظام ٩٢-٠٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٠٣/٢٢ بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرص على كل الوساطة *المالية الانظمام لها وتقديم كل المعلومات اللازمة لها

ولقد نصت المادة الثالثة من النظام رقم ٩٢-٠٣ المؤرخ في ١٩٩٢/٠٣/٢٢ المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع على أن مهمة مركزية عوارض الدفع تتمثل في عنصرين :

- العنصر الأول: وهو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها حيث تتضمن هده البطاقية كل الحوادث المسجلة بشان مشاكل الدفع أو تسديد القروض.
- العنصر الثاني : وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن ان ينجم عنها من تبعات ودلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين والى أي سلطة أخرى معينة .

٤ – جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

لقد تم إنشاء هدا الجهاز بموجب النظام رقم ٩٢-٠٣ المؤرخ في ١٩٩٢/٠٣/٢٢ المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع حيث يعمل على تجميع كل المعلومات المرتبطة

* يقصد بها : البنوك ، والمؤسسات المالية ، والخزينة العمومية ، والمصالح المالية للبريد والمواصلات وكل المؤسسات الاخرى التي تصع بحوزة الزبائن وسائل دفع وتسييرها .

بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هده المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين ، كما يجب على الوسطاء الماليين الدين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية الرصيد او لعدم وجوده اصلا ان يصرحوا بدلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين ، حيث يجب عليهم في هدا المجال ان يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون .

ويهدا يتم خلق قواعد للتعامل المالي تقوم على أساس الثقة وتطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على عنصر الغش ، اظافة الى وضع آليات للرقابة على استعمال الشيك باعتباره من أهم وسائل الدفع في الاقتصاد المعاصر.

ثالثا : تنظيم السوق النقدية :

لقد تم إحداث سوقا نقدية في شهر جوان سنة ١٩٨٩ مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتعامل فيها بصفتها مقرضة للأموال الفائضة عن حاجاتها ، وقد سمحت هذه العملية التي كانت حكرا على الخزينة العامة للدولة لمدة من الزمن للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق من خلال الرقابة على أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من أسعار الفائدة.

كما مكن القانون ٩٠-١٠ بنك الجزائر من بيع وشراء سندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، وسندات خاصة لإعادة الخصم، وهذا ما يسمى بالسوق المفتوحة في إطار تطبيق السياسة النقدية. حيث جاء في المادة (٧٦) ما يلي : ' يمكن البنك المركزي، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس، أن يتدخل في سوق النقد وان يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض ولا يجوز، في أي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات." كما ورد أيضا في المادة (٧٧) ما يلي : " لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة وفقا للمواد السابقة ٢٠٪ من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة."

المطلب الثاني

الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في

ظل برنامج التصحيح الهيكلي (ما بعد ١٩٩٤)

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٣ ، إلا أن أول تعامل لها مع الصندوق كان في سنة ١٩٨٨ ، وذلك للحصول على قسط شريحة الاحتياط بالصندوق * ، فكان الاتفاق ألاستعدادي الأول في سنة ١٩٨٩ ، أما الاتفاق الثاني فكان بتاريخ ٣ جوان١٩٩١ ، إلا أن هذين الاتفاقين اجريا في سرية تامة ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انعقادهما هي :

- خدمة الدين الذي أصبح عبئا ثقيلا على كاهل الاقتصاد الجزائري.
- التدهور الكبير قي أسعارالبترول المورد الأساسي في حصيلة الصادرات الجزائرية حيث يمثل ٩٥٪ من إجمالي صادرات، مما أدى إلى الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، وعليه شرعت الجزائر بمساعدة وتدعيم صندوق النقد الدولي في أفريل ١٩٩٤ في تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (لمدة سنة) وبرنامج التمويل الموسع في السنة الموالية (لمدة ثلاث سنوات تبدأ فترته من ٢٢ ماي ١٩٩٥ وتنتهي في ٢١ ماي ١٩٩٨)، إلا أن ما يميز هذين الاتفاقين هو انعقادهما بشكل علني، وذلك يعود إلى طبيعة للشروط التي فرضها الصندوق على الجزائر والتي لا يمكن إخفاؤها عن عامة الناس لارتباطها بالجانب الاجتماعي حيث يتجسد ذلك في رفع التدعيم حتى على المواد الأساسية ، إضافة إلى التخفيض من نسبة الإعانات المقدمة إلى العائلات.

وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بإصلاحات عميقة في المجال النقدي والاقتصادي كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي العام ، ويمكننا أن نقسم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين:

* كل قسط يمثل شريحة % ٢٥ من حصة البلد العضو في الصندوق، بشرط أن يقبل الصندوق بتقديم القسط الأول عندما يبدي البلد العضو رغبته في التقدم لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، و يتم تقديم الأقساط في إطار اتفاقيات التثبيت الذي تحدد مدة ١٨ شهر لإنجاز سياسة اقتصادية يتفق عليها الطرفان.

أولا: المرحلة الأولى (١ أفريل ١٩٩٤ - ٣١ مارس ١٩٩٥)

تميزت هذه المرحلة بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة ومن أهم هذه الأدوات المتحكمة في النشاط المصرفي نذكر ما يلي :[١]

- تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية ، وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي ، ولقد تحقق التحرير الكامل لأسعار الفائدة سنة ١٩٩٦ مما أدى إلى تحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية وتخفيض معدلات التضخم .

- تحرير سعر الصرف بالشكل الذي يعكس قوى العرض والطلب على العمولات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي (من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وتحويل نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة مما مكن البنوك في نهاية ديسمبر ١٩٩٥ من إنشاء سوق للصرف الأجنبي فيما بينها)[٢]

- في شهر أكتوبر من سنة ١٩٩٤ قام البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي عل البنوك التجارية بنسبة ٩ % من الودائع المصرفية، مع استبعاد الودائع بالعمولات الأجنبية.[٣]

- التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة ، وذلك بإلغاء التمويل الإجباري للخزينة ، حيث تم إلغاء إلزام البنوك بشراء اذونات الخزينة ، كما فتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية لتعبئة الموارد المالية عن طريق نظام المزادات العلنية في سوق النقد لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول وبأسعار مغرية .[*]

---

[١] روابح عبد الباقي، الاصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر) ، التقى الوطني الاول حول النظام المصرفي الجزائري ، واقع وافاق ، قالمة ، نوفمبر ٢٠٠١، ص ص:٨١ - ٨٢ .

[٢] بوعتروس عبد الحق ، الاصلاح المصرفي في الجزائر الانجازات والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وافاق ، قالمة، نوفمبر ٢٠٠١،ص:٢٠٩،٢٠٨

[٣] عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق، ص ص: ٢١٠،٢١١.

[*] وصلت في بداية ١٩٩٦ إلى غاية ٢٢ % ، وبتراجع معدلات التضخم ، وبهدف تقليص تكلفة الاقتراض على الحكومة ، ولضمان قدرة الخزينة للوصول إلى الأسواق المالية لتعبئة وتدبير احتياجاتها المالية ، تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة في مطلع شهر ديسمبر .١٩٩٦

- الإدارة غير المباشرة والمعاصرة للسياسة النقدية ، كاستعمال اذونات الخزينة وشهادات الإيداع .....الخ.

- الابتعاد عن الائتمان الموجه ، وذلك بإلغاء السقوف الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك.

ثانيا: المرحلة الثانية (افريل ١٩٩٥ - مارس ١٩٩٨)

إن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هي العمل على توفير الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي المناسب بما ينسجم والمحيط الاقتصادي الراهن ، وذلك بحكم أن كل التدبير اللاحقة مرتبطة بتأهيل وحدات النظام الاقتصادي بصفة عامة ، والنظام المصرفي بصفة خاصة ، إذ تهدف فضلا عن إرساء وتعميق قواعد السوق في هذا المجال ، إلى تأهيل المؤسسات المصرفية بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة شرسة وغير متكافئة .[١]

ونظرا للدور الكبير والمتعاظم للمؤسسات المالية والمصرفية في تعبئة الموارد المالية ، تضمنت هذه الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي المالي عموما ، وإعادة هيكلة المصارف العامة لتوفير متطلبات عملية الخوصصة وتوفير البيئة التنافسية في السوق المصرفي ، اضافة إلى تطوير أسواق الأوراق المالية من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي ،[٢] وتساعد على تطوير عملية الوساطة المالية من خلال تطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية، وذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رسملة هذه البنوك ، والعمل على تطوير سوق النقد وإنشاء سوق مالية .

حيث أجرت السلطات الجزائرية عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من اجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر ، حيث بلغت هذه النسبة ٥ % في سنة ١٩٩٦ ، واتي تقرر رفعها إلى مقدار ٨ % في سنة ١٩٩٦ تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية .

---

[١] روابح عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص: ٥٩.

[٢] بوعتروس عبد الحق، مرجع سابق ، ص ص: ٢٠٩، ٢١٠ .

وبعد الانتهاء من عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر ، وفي نهاية سنة ١٩٩٤ أشارت النتائج إلى أن البنك الوطني الجزائري هو البنك الوحيد من البنوك الخمسة المملوكة للدولة الذي لم يحتاج إلى رأسمال إضافي.[٣]

كما صدرت جملة من القوانين والتعليمات المنظمة للجهاز المصرفي منها : - القانون رقم ٩٤-١٣ المؤرخ في ٢-٠٢/٠٦/١٩٩٤ الموضح للقواعد العامة المطبقة في عمليات البنوك وأهمها ما ورد في المادة ٠٤ منه ، حيث أن معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وكذا العمولات المطبقة في عمليات البنوك ، تحدد من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، إلا بنك الجزائر يحدد هامش أقصى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه في عمليات القرض .[٢]

- يعتبر الاتفاق الاستعدادي (١٩٩٥ - ١٩٩٨) تكملة للاتفاق السابق، و تبدأ فترته من ٢٢ ماي ١٩٩٥ و تنتهي في ٢١ ماي ١٩٩٨ ولقد حدد مبلغ الاتفاق بقيمة ١١٦٩,٢٨مليون وحدة(DTS).

قدم الصندوق هذا القرض مقابل شروط وافقت عليها الجزائر، و المتمثلة في برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي من جهة، و تغطية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحر بأقل التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية.

- القانون رقم ٢٠٠٠-٠١ الصادر بتاريخ ١٣/٠٢/٢٠٠٠ والمتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض من البنوك والمؤسسات المالية ، حيث يوضح هذه العمليات ويحدد المختصين بها [٣] ، كما تم تحديد معدل إعادة الخصم بـ ٦ % طبقا للتعليمة رقم ٢٠٠٠-٠٨ المؤرخة في ٢١/١٠/٢٠٠٠*

[٣] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص: ٦٧ .

[١] Banque D Algerie. p٢٣. ٢٠٠٠

* التعليمة رقم ٢٠٠٠ -٠٨ الصادرة في ٢٠٠٠/١٠/٢١ عن بنك الجزائر.

المطلب الثالث

تطورات التشريع المصرفي بعد قانون ١٠/٩٠

عرف التشريع المصرفي بعد أكثر من عشرية من صدور قانون النقد والقرض ٩٠/ ١٠ وبداية العمل به وتطبيقه، تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري والتي نوضحها فيما يلي:

أولا: تعديلات قانون النقد ولقرض سنة ٢٠٠١:

يعتبر الأمر ٠١/ ٠١ الصادر في ٢٧ فيفري ٢٠٠١ كأول تعديل للقانون ٩٠/ ١٠ حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، حيث تم اقتراح تعديل مس ثلاثة أحكام ويتعلق الأمر بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعينهم بمرسوم رئاسي والفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية ، وتوسيع عضويته من ٧ إلى ١٠اعضاء يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم في المجال الاقتصادي والنقدي .

كما تهدف هذه التعديلات الجديدة إلى البحث عن إقامة انسجام بين السلطة التنفيذية وبنك الجزائر والفصل بين إدارة مجلس بنك الجزائر والسلطة النقدية بحثا عن تحقيق مستوى من الاستقلالية النقدية وكذا الانسجام بين مختلف الهيئات المتدخلة في السياسة النقدية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تم التركيز في التعديلات الجديدة على أهمية تعزيز السلطة النقدية وذلك من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر عن ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض ، وكذا من خلال تشكيلة مجلس النقد والقرض التي تتوسع إلى الخبرة المستقلة عبر تعيين ثلاثة ممثلين يتم اختيارهم من خارج بنك الجزائر والحكومة .

ويتضمن الأمر ٠١-٠١ المؤرخ في ٢٧/ ٠٢/ ٢٠٠١ المعدل والمتمم للقانون رقم ١٠- ٩٠ المؤرخ في ١٤/ ٠٤/ ١٩٩٠ والمتعلق بالنقد والقرض التعديلات التالية :

- المادة ٠٢ من الأمر٠١/٠١ تعدل المادة ١٩ من القانون ٩٠/ ١٠ حيث يتولى البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي ، محافظ يساعده ثلاث نواب ، ومجلس إدارة،عوض مجلس النقد والقرض ومراقبان .

- المادة ٠٣ من الأمر ٠١/ ٠١ تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٣ من قانون النقد والقرض رقم ١٠-٩٠ المؤرخ في ١٤/ ٠٤/ ١٩٩٠ ، حيث تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية ، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي .

- المادة ١٣ من الأمر رقم ٠١/ ٠١ تلغي أحكام المادة ٢٢ من القانون ٩٠/ ١٠ والتي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات. يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة .

-كما أن الأمر ٠١-٠١ ألغى أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون النقد والقرض رقم ٩٠/ ١٠ حيث كانت تنص هذه الفقرة على عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ، ولا يقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر ، وبهذا التعديل يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية ، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر .

- فالمادة السادسة (٠٦) من الأمر ٠١/ ٠١، تنص على أن تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من المحافظ رئيسا ، وثلاث نواب المحافظ كأعضاء ، وثلاثة (٠٣) موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادر عن رئس الحكومة ، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر ٠١/ ٠١ من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر ، وثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، مما أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة (١٠) بعدما كانوا سبعة (٠٧) فقط. وتتمثل صلاحياته حسب المادة ١٠

كما يلي: للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته، وتحديد جدول أعماله، ويكون حضور ستة أعضاء على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته ، كما أن قراراته تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا ، كما لا يجوز أيضا لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس، يجتمع المجلس كل ثلاثة (٠٣) أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعى للاجتماع كلما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسه أو أربعة (٠٤) أعضائه.

في نهاية سنة ٢٠٠١ أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من ٢٦ بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من قبل مجلس النقد والقرض ، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات .

ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض سنة ٢٠٠٣:

لقد صدر الأمر رقم ١١/٠٣ المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ ٢٠٠٣/٠٨/٢٦ ، في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي الجزائري في ضعف كبير في الأداء ، وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية ، وكان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته ١٤٢ قانون النقد والقرض ١٠/٩٠، ليستجيب للتطورات العالمية في المجال المالي والمصرفي ، مما يهيئ المنظومة المصرفية الجزائرية للتكيف والانسجام مع المقاييس العالمية .

وفي الأخير يمكننا القول بان الأمر رقم ١١/٠٣ المتعلق بالنقد والقرض والصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٠٨/٢٦ يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ، إذ جاء لتدعيم وتعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة ، وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي ، والعمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية ، و تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد ، إضافة إلى إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

كما أوكلت لبنك الجزائر مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية، وذلك بإنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع[1] ،إضافة إلى تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي ، والعمل أيضا على توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

أما المادة (١٨) فإنها أشارت إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، كما نصت المادة (١٩) على مهامه ووظائفه ، وبهذا تم الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، كما تم تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الضرورية واللازمة لممارسة مهامها والقيام بدورها على أحسن وجه . أن الأمر ٠٣/ ١١ قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، مما أدى إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر التي كان يتمتع بها في ضل القانون ٩٠/ ١٠، والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية ، وكان الهدف الأساسي من هذا التعديل هو تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري ، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة ، ومن جهة أخرى طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر .

كما صدرت خلال سنة ٢٠٠٤ العديد من القوانين تصب في نفس الشأن ومن أهمها :

* القانون رقم ٠٤-٠١الصادر في ٠٤/ ٠٣/ ٢٠٠٤ والذي يحدد الحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر .

---

[1] النظام رقم ٠٣/٠٤ المؤرخ في ٢٠٠٤/٠٣/٠٤، المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

* القانون رقم ٠٤-٠٢ الصادر في ٢٠٠٤/٠٣/٠٤ والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي والذي يتراوح عموما بين ٠ % و١٥ % كحد أقصى .

* القانون رقم ٠٤-٠٣ الصادر في ٢٠٠٤/٠٣/٠٤ والذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ، والذي تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى " شركة ضمان الودائع "وتهدف إلى تعويض المودعين في حال عدم امكان الحصول على ودائعهم من البنوك التي تم فيها إيداع أموالهم ويكون ذلك بالعملة الوطنية فقط .

بهذا تم التأسيس لمحيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل المصرفي على المستوى العالمي.

المطلب الرابع

البنوك والمؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (١٠/٩٠)

بموجب المادة ١٢٧ من قانون النقد والقرض تم السماح بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية جديدة خاصة ، سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة ، وذلك لتدعيم البنوك العمومية المتواجدة في الجزائر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى المساهمة في ترقية النشاط المصرفي وخلق وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة[١] .يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض، حيث جاء في المادة (١٢٩) ما يلي : "يرخص المجلس بتأسيس كل بنك وكل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري." كما لا يمكن فتح تمثيل لمصرف أجنبي إلا بترخيص يمنحه المجلس أيضا، ودلك طبقا لما ورد في المادة (١٢٧) " لا يفتح تمثيل لمصرف أو مؤسسة مالية أجنبية إلا بترخيص يمنحه المجلس."

وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل تماشيا مع أحكام المادة (١٣٠) "يمكن أن يرخص المجلس بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وهذا الترخيص

[١] محمود حميدات ، مرجع سابق، ص: ١٥٠ .

يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل." بمعنى آخر أنه يجب أن تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها الرئيسية خارج الجزائر، برأس مال محرر يوازي على الأقل المبلغ الذي يحدده المجلس المذكور والذي قدر سنة ١٩٩٠ ما بين ٥٠٠ مليون دج و١٠٠٠ مليون دج ، حيث تؤكد المادة (١٣٠) على ما يلي : "يجب أن يكون للبنوك والمؤسسات المالية المنشاة بشكل شركات مساهمة جزائرية ورأسمال محرر يوازي على الأقل المبلغ الذي سيحدده المجلس بموجب قرار يصدره عملا بأحكام المادة ٤٤ من هذا القانون.

يجب أن تخصص البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج، لفروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب تأمينه لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري."

ويحدد أيضا المجلس عملا بصلاحيته شروط تثبيت المعاملة بالمثل، وذلك ضمن مصالح الجزائر ويجوز له توقيع أي اتفاقيات مع السلطات الأجنبية المختصة عملا بأحكام المادة (١٣١) : " يحدد المجلس بموجب نظام يصدره عملا بالمادة ٤٤ من هذا القانون شروط التثبت من المعاملة بالمثل المنصوص عليها في المادتين ١٢٨ و ١٢٩ وذلك ضمن مصالح الجزائر ويجوز للمجلس توقيع أية اتفاقات مع السلطات الأجنبية المختصة."

وسوف نتطرق لاحقا بالتفصيل إلى البنوك والمؤسسات المالية التي أنشئت بموجب هذا القانون حينما نتطرق إلى هيكل القطاع لمصرفي الجزائري .

وفي الأخير يمكننا القول بان صدور قانون النقد والقرض رقم ٩٠-١٠ المؤرخ قي ١٤ أفريل ١٩٩٠، قد أحدث القطيعة مع الممارسات السابقة،إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية وذلك بتحديد الإطار العام لقواعد النشاط والعمل المصرفي وفق معايير اقتصاد السوق.

فبعدما كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة ، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية ، والخزينة كانت تلجا في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها ، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، والبنك المركزي

كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود. لذلك جاء هذا القانون ليلغي هذا التعدد في مراكز لسلطة النقدية بإنشاء مجلس النقد والقرض ، حيث أصبح هذا الأخير يلعب دور السلطة النقدية ، وهذا بالإضافة إلى إرساء مبدأ توحيد المعاملة فيما يتعلق بمنح الائتمان للمؤسسات الخاصة والعامة من جهة ووحدات القطاع المصرفي من جهة ثانية ، وفي سنة ١٩٩١ ادخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية ولكن السياسات النقدية استمرت في الاعتماد على أدوات نقدية مباشرة كفرض حدود قصوى للائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الاقتصادية ولحجم عمليات إعادة الخصم من جانب البنوك ، غير انه الغي في السنة الموالية [١] .

وفي سنة ١٩٩٣ شرع بنك الجزائر في توجيه جزء هام من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق رأس المال ، وفي نفس السنة وبغية توسيع نطاق السوق النقدي فيما بين البنوك تم فتح مجال المشاركة للمؤسسات المالية كشركات التامين وذلك لإقراض الأموال الفائضة عن حاجتها .

وفي نهاية سنة ٢٠٠١ أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من ٢٦ بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من قبل مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات.

وفي الأخير نتطرق الى اهم البنوك التجارية والمؤسسات المالية بعد صدور قانون النقد والقرض ٩٠/ ١٠:

أولا: البنوك التجارية العمومية:

وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على اكبر حصة من السوق المصرفي[١]،حيث يتجمع لديها ما يقارب ٩٠% من الموارد وتمنح ٩٥% من القروض ، ويعود انخفاض حصة البنوك الخاصة لعدة أسباب أهمها يعود إلى حداثة النشأة للقطاع المصرفي الخاص بالجزائر وبقاء البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في حالة الترقب

[١] روابح عبد الباقي، جمال، التقييم الأولي لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة والتنمية والتصحيح الهيكلي، جامعة سطيف، ١٩٩٠.

[١] Rapport la banque d'algerie ٢٠٠٤.

والانتظار والملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموما وإصلاح النظام المصرفي على الخصوص، و هذه البنوك هي:

- البنك الوطني الجزائري BNA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- بنك الجزائر الخارجي BEA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .
- بنك التنمية المحلية BDL.
- صندوق التوفير والاحتياط CNEP.

ثانيا: البنوك التجارية الاخرى والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل:

- الخليفة بنك EL KHALIFA BANK

وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ ٢٧/٠٧/١٩٩٨، بموجب القرار رقم ٩٨/٠٤ بمساهمة تسعة مساهمين برأسمال قدره ٨,٦ مليون دولار، يقوم بتمويل النشاطات التجارية والصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، وسحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم ٢٠٠٣/٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٠٥/٢٩* ، بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي الواردة في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)

وتم اعتماده في٢٤/٠٩/١٩٩٨، برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دج ويقوم بجميع العمليات المصرفية، لاسيما في مجال تمويل التجارة الخارجية، وسحب منه الاعتماد من طرف اللجنة المصرفية بموجب القرار رقم ٢٠٠٣/٠٨ بتاريخ ٢١/٠٨/٢٠٠٣، بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي الواردة في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر.

- البنك التجاري المختلط البركة:

أنشئ بتاريخ ٠٦/١٢/١٩٩٠ بمساهمة مجموعة البركة الدولية التي يوجد مقرها بجدة بالمملكة العربية السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R) الجزائري ،

---

* نشر منطوق القرار المذكور في يومية الخبر، العدد ٣٩٢٣، الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٠١.

وزعت حصص رأس ماله بشكل يعطي الأغلبية للجانب الجزائري ، أي نسبة ٥١٪ لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ونسبة ٤٩% لمجموعة البركة الدولية ، وهو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي لمبادئ ومثل الشريعة الإسلامية[١]." ينص القانون الأساسي لهذا البنك على أن نشاطه المصرفي يخضع لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.".

- **سيتي بنك الأمريكي الجزائر CITIBANK:**

يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف تحصل على الاعتماد في ١٨ماي ١٩٩٨ برأس مال قدره ١,٢ مليار دينار جزائري، ومقره بفندق الأوراسي.

- **الشركة العامة الفرنسية الجزائر La Société général :**

بعد أن أقامت الشركة العامة مكتب في الجزائر في نهاية الثمانينات قررت زيادة التزامها وتعهدها في الجزائر وهذا بإنشاء بنك الشركة العامة (Societé general) برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دينار جزائري، وتساهم فيها أطراف عديدة ومختلفة وبنسب متفاوتة، حيث ساهمت الشركة العامة بنسبة ٤٥ ٪ وهو لدينغ (FIBASA) للكسمبورغ بنسبة ٣١٪، والمؤسسة المالية الدولية SFI بـ ١٠٪، والبنك الإفريقي للتنمية بـ ١٠٪.إن السبب الرئيسي لتواجد هذه الشركة هو عرض منتجات و خدمات أكبر بنك عالمي على المؤسسات الكبرى الجزائرية سواء كانت عامة أو خاصة ، لاسيما تمويل التجارة الخارجية وضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية.

- **الشركة البنكية العربية ABC:**

أنشئت الشركة البنكية العربية (ABC) برأسمال اجتماعي يقدر بعشرين (٢٠) مليون دولار بتاريخ ١٧ نوفمبر١٩٩٧ حيث ساهمت كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة ٧٠% والمؤسسة المالية الدولية(SFI)التابعة للبنك الدولي بنسبة ١٠% ، المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة ١٠% ، الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بنسبة ٥%، ومتعاملين جزائريين خواص بنسبة ٥% ، ويقع مقرها الرئيسي في البحرين .

---

[١] Banque d'Algérie : « Banque et établissements financière », à partir du site d'Internet :www.banque-of-algeria.dz/banque.htm consulté le ٢٧/١٢/٢٠٠٥

- **البنك العربي الجزائر (Arab bank)**:

يقع مقره في عمان، تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دينار جزائري، وذلك بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠١.

- **بنك الريان الجزائري (Al ryan algerian bank)**

أنشئ من طرف مجموعة الفيصل الكائن مقرها الرئيسي بقطر بتاريخ ٠٨/ ١٠/ ٢٠٠٠ برأسمال قدره ٣٠ مليون دولار، وقد تم توقيف نشاط هذا البنك من طرف مؤسسيه لعدم قدرته على رفع رأس ماله[١].

- **ناتكسيس بنك الجزائر (Natexis Amana Banque)**

لقد أنشئ هذا البنك بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩ ، برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دينار جزائري ، و لقد جاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث أصبح منذ عام ١٩٩٧ تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في رأسمالها.[٢].

- **البنك العام المتوسط BGM**:

تأسس في جوان ١٩٩٨ برأسمال قدره مليار دينار جزائري منها ٨٪ عبارة عن مساهمات أجنبية ، حيث يقوم بجميع العمليات المصرفية لاسيما المساهمة في ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم.

- **البنك الاتحادي UNION BANK**:

أنشئ البنك الاتحادي (UNION BANKS) في٠٧/ ٠٥/ ١٩٩٥ برأسمال مكون من أموال خاصة وطنية وأخرى أجنبية و ترتكز أعماله أساسا في جمع وتحصيل الادخار، وتمويل العمليات الدولية ، لاسيما التجارة الدولية، كما يقدم أيضا النصائح والإرشادات والاستشارات المالية للزبائن .

---

[١] **Revue mutation, N°٣٣ Septembre ٢٠٠٠,page ٦٥-٩٢**

[٢] جريدة الخبر ليوم الأربعاء ٠٥/٠٨/١٩٩٨، العدد ٢٠١٠.

- البنك المختلط (La banque mixte off shore) (B.A.M.J.C) :

تأسس قي شهر ١٩ جوان ١٩٨٨ ، بين البنك الخارجي الليبي بنسبة ٥٠% من رأس المال وبمساهمة أربعة بنوك تجارية جزائرية وهي البنك الوطني الجزائري BNA القرض الشعبي الوطنيCPA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. BADR و البنك الخارجي الجزائري BEA.

ويتمثل النشاط الرئيسي لهذا البنك في تحقيق كل العمليات البنكية المالية والتجارية بالعملة الصعبة ، وكذلك ترقية الاستثمار وتنمية التجارة في بلدان المغرب العربي.

- بنك EPG HERMESS (SPA):

أعتمد هذا البنك برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دينار جزائري والمساهمين الرئيسين فيه هما UNITED GROUPS بالإمارات العربية المتحدة و EPG HERMESS (SPA) بجمهورية مصر العربية .

- البنك الدولي الجزائري Algerian International Bank:

هو بنك ذو رأس مال مختلط جزائري أجنبي.

- الشركة الجزائرية للبنك SAB:

تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في ٠٢ /١١/ ١٩٩٩، ويعتبر شركة مساهمة أنشأت بالأغلبية من طرف مساهمين جزائريين برأس مال ٧٠٠ مليون دينار جزائري ، وتم اكتتابه كما يلي: ٨٣% من شركات جزائرية و١٧ % من شركات تمويل أوروبية.

- بنك نا تكسيس الجزائر:

تم تأسيس هذا البنك الأجنبي الخاص برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دينار جزائري، ونتج عن اندماج تم بين "القرض الوطني" و"البنك الفرنسي للتجارة الخارجية" وهو تابع منذ أكتوبر ١٩٩٧ إلى المجموعة "البنوك الشعبية" التي تعد المساهم الرئيسي في رأس ماله.

المبحث الثالث

انعكاسات العولمة المالية على

الجهاز المصرفي الجزائري

لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورا عارما وكبيرا في السنوات الأخيرة لاسيما بعد إزالة كل القيود والعوائق التي تقف أمام تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الأفراد، اظافة إلى التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلوماتية بكل أبعادها، وفي هذا المبحث نحاول الكشف عن العلاقة بين العولمة المالية والجهاز المصرفي الجزائري، من خلال الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي وما أحدثته من تغيرات جوهرية عليه ودلك بالتعرض إلى جملة من المواضيع التي نراها جديرة بالدراسة والبحث والتحليل.

المطلب الأول

غسيل الأموال أو تبييض الأموال القذرة في الجزائر

لقد تطرقنا في الفصل الثالث إلى ظاهرة الأموال بشكل مفصل وسوف نحاول في هذا المطلب أن ندرس هذه الظاهرة في بلادنا وتقتصر الدراسة على عنصرين هامين وهما السوق الموازية أو ما يصطلح على تسميته بالاقتصاد الموازي وتبييض الأموال والبنوك الجزائرية لانه يصعب علينا دراسة العناصر الأخرى دراسة موضوعية وأكاديمية في هذا البحث المتواضع نتيجة للوقت المحدد له وللوسائل و الإمكانات الواجب توفرها حتى نعطي لهذا الموضوع أهميته.

أولا:السوق الموازية في الجزائر

إن الفهم الخاطئ لقانون النقد والقرض الصادر في سنة ١٩٩٠ رسم السوق السوداء فأصبحت سوقا موازية ثم اقتصادا موازيا بعد ذلك وفي دراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى أن هناك ٢٠٠ ألف تاجر و ٧٠٠ سوق في الجزائر عبر ١٢

ولاية وتقدر المعارضة الجزائرية بان هناك ١٤ بارونا من بارونات هذه السوق استولوا على ما مقداره ١٤٠٠ مليار دينار وهذا يدل على وجود سلطة ولكن غياب كلي للدولة حيث نجد السيد رئيس الجمهورية يصرح دوما بان الدولة الجزائرية معتلة وبمناسبة افتتاح السنة القضائية طالب الحكومة بشكل رسمي إلى تشكيل فوج ينكون من ممثلين عن كافة القطاعات والوزارات والهيئات المعنية للتصدي لظاهرة الرشوة واستغلال المنصب والنفوذ والمساس بالمال العام كما طالب الحكومة أيضا بإعداد قانون لمكافحة الرشوة والفساد كما تجدر الإشارة إلى إن هذه السوق الموازية تمثل ما يزيد عن ٢٥ ٪ من مجموع النشاط الاقتصادي واذكر على سبيل المثال بعضا منها كسوق دبي بالعلمة وسوق تاجنانت ...الخ أما القرصنة في مجال البرمجيات بالجزائر فإنها فاقت ٨٤ ٪ وهي شكل من أشكال تبييض الأموال [1] وهناك العديد من التحايلات للتهرب من الضريبة باستخدام فاتورة الطريق والانتشار الرهيب لورشات التصنيع بدون رخصة أو دون احترام المعايير الدولية المتعارف عليها، أما في مجال الرشوة وانتشارها حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وحسب الخبير الطاهر بومدرة فانه لا يمكن دخول العولمة إلا بالفصل بين المسؤول والملكية العامة.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو فإنه يرى بان الدولة في علاقتها مع المؤسسات قد ارتكبت خمس أخطاء معتبرة تتمثل في: [2]

١. العلاقة الحميمية بين سياسات الدولة والمؤسسة العمومية وما ينجم عنها من آثار سلبية تؤثر على التراكم والنمو وتعطي للجانب الاجتماعي أهمية على حساب الإنتاجية.

٢. توفير وحماية السوق العمومي وكذلك السوق الخاص بدون وجود إنتاج حقيقي مما يؤدي إلى اختلالات في سوق السلع والخيرات يتم إيجاد التوازن عبر الاستيراد المفرط وحتى السلع غير معروفة المنشأ.

---

[1] الأخضر عزي مرجع سابق ذكره ص: ١٨٤ - ١٨٦.

[2] معوشي بوعلام مرجع سابق، ص: ٤٨٨.

٣. آليات التمويل حيث يطلب من البنوك تمويل مؤسسات عمومية وخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة الوظائف البنكية وسياسة القروض والنظام القانوني للبنوك كون نظرة الدولة الأبوية للمؤسسات الناشئة وأنها دائما تحتاج إلى دعم وهكذا أوقعت الدولة البنوك العمومية في فخ دون أن تظهر النتائج الإيجابية للمؤسسات.

٤. هناك علاقة بين نمط وطبيعة تدخل الدولة الاقتصادي القائم على الانتقائية دون الاستناد إلى المقاييس وهكذا كان ينظر إلى إلغاء الرسوم الجمركية بحجة تشجيع الاستثمار وسيكون في صالح المؤسسة والدولة إلا أن ذلك قد أدى إلى زيادة التهرب الضريبي وزيادة تبييض الأموال.

٥. هناك النظرة الأبوية البعيدة عن العولمة واقتصاد السوق بخصوص مسألة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث أن هذه من اختصاص المؤسسة وليس الدولة التي يتعين أن تقوم بوظيفة تنظيم المحيط الاقتصادي فهذه الأبوية أدت إلى حماية مبالغ فيها للمؤسسات والسوق العمومي دون أن يدفع ذلك إلى الفعالية الإنتاجية.

ثانيا: البنوك الجزائرية وتبييض الأموال

إن عمليات تبيض الأموال تمارس عبر البنوك الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة وذلك باعتراف السلطات القضائية والمصرفية لاسيما مع اعتماد الكثير من البنوك دون أدنى احترام للقواعد الاحترازية المسيرة للبنوك رغم صدور القوانين المتتالية المنظمة لذلك حيث عزي بان بعض البنوك الخاصة لم تحترمها مما أدي بها للوقوع في متاهات تبييض الأموال مما دفع بالحكومة إلى مطالبة المؤسسات الاقتصادية بان تتعامل مع البنوك العمومية مما جعل صندوق النقد الدولي ووزير المالية الجزائري يتحفظ على مثل هذا القرار لأنه يتنافى وحرية تداول رؤوس الأموال لان هذا القرار بمثابة العقوبة للبنوك الخاصة وكأنها الوحيدة التي يتم عبرها تبييض الأموال

وحتى نتمكن من فهم ظاهرة تبييض الأموال بالجزائر لابد علينا أن نتطرق لجملة من الحقائق أهمها:

- ودائع المهاجرين بالخارج حيث أكد وزير الجالية الجزائرية بالمهجر عن وجود ودائع تقدر بحوالي ٣٥ مليار دولار كما يشير البنك الوطني بباريس (B.N.P) إلى أن المغتربين الجزائريين في فرنسا وحدها لهم قدرة ادخارية تقدر بحوالي ٢,٥ مليار دولار في حين لا تتعدى تحويلات المغتربين الجزائريين ٣٠٠ دولار للفرد الواحد سنويا عند مروره عبر القنوات المصرفية ونظرا لسعر صرف الدينار الجزائري وضعف الوساطة المالية فان أكثر من ٦٠ ٪من التحويلات تمر عبر السوق الموازية
- ظاهرة الشيكات بدون رصيد، حيث تشير الإحصائيات بأن متوسط الشيكات بدون رصيد شهريا حوالي ١٠٠ صك من العيار الثقيل بسبب عدم الربط بين البنوك.
- المبالغ الطائلة التي مولت بها البنوك عجز المؤسسات العمومية والتي تقدر بـ٢٦ مليار دولار بدلا من تمويل المشاريع المنتجة التي تساهم تنمية الاقتصاد الوطني.
- أما ظاهرة تزوير العملة فقد اكتشفت ٥٠ حالة سنة ٢٠٠٠ وتم اكتشاف أيضا ٩٠ حالة تزوير في سنة ٢٠٠١.
- قضية بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي.
- قضية ٢٦ مليار التي صرح بها عبد الحميد الإبراهيمي الوزير الأول الأسبق.

وحتى تتصدى الجزائر لجريمة تبييض الأموال فإنها صادقت على الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة بالمؤثرات العقلية و المخدرات في فيينا بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٨ وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم ٤١-٩٥ المؤرخ في ٢٨/ ٠١/ ١٩٩٥.
- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة غبر الوطنية من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في ٠٥/ ٠٢/ ٢٠٠٢.
- كما صدر المرسوم الرئاسي رقم ٩٦-٢٢ المؤرخ في ٠٩/٠٧/١٩٩٦ والخاص بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج مع العلم بان دراسته أظهرت بأنه لا يستوعب نشاط تبييض الأموال بالقدر الكافي الأمر الذي حال دون إتمامه وتعديله وهناك خلية لمعالجة المعلومات.

المطلب الثاني

الاندماج المصرفي

لقد تطرقنا في الفصل الثالث إلى مدى أهمية الاندماج المصرفي وشروط نجاحه كما تطرقنا إلى أمثلة في الاندماج سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث طبق في لبنان ومصر إلا أن الجزائر لم يطبق بها لحد الآن بسبب سيطرة البنوك العمومية على تمويل اغلب النشاطات في حين لم ترق البنوك الخاصة المستوي اللازم لكونها لا تسعى إلا إلى تمويل النشاطات ذات الربح السريع لكونها لا تستطيع منافسة البنوك الأخرى بسبب قلة مواردها وعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي والإداري هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى ٢,٥ مليار دج سوف يعزز و يدعم قاعدة رأس المال البنوك ويزيد من حجم أصولها وهذا لا يتحقق إلا من خلال عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك الصغيرة حتى تتمكن من مواكبة العولمة المصرفية ونرى بان ذلك لا يتحقق إلا بما يلي:

- العمل على تدعيم عملية خوصصة البنوك مع وضع إجراءات وضوابط صارمة من طرف السلطة النقدية حتى لا تتكرر المشاكل التي حدثت لبعض البنوك.
- وجوب قيام بنك الجزائر بدوره لاسيما في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية ورقابة البنوك ودعمه بكل ما من شانه أن يقوي و يرفع من قدرته الإشرافية.
- تقوية قاعدة راس المال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها من خلال الاندماج الصرفي.
- العمل على تشجيع وتوسيع عمليات الاندماج المصرفي عربيا وإفريقيا لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.
- العمل على جعل الاندماج المصرفي يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة حتى تتمكن البنوك من مواجهة المنافسة المصرفية العالمية الشرسة.
- السماح للمؤسسات المالية غير المصرفية العمل في مجال الخدمات المصرفية لخلق المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية مما يؤدي إلى تطورهما.

المطلب الثالث

تحرير تجارة الخدمات المصرفية

إن صدور قانون النقد و القرض كان بمثابة وسيلة لإعادة النظر في عمل البنك المركزي حيث بموجبه أصبح المراقب الوحيد للجهاز المصرفي إظافة إلى وجود مجلس النقد و القرض (CMC) كسلطة في مجال النقد والقرض كما عمل هذا القانون على الحد من الاحتكار وأرسى قواعد المنافسة بين البنوك.

ومع توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في مطلع الثلاثي الثاني من سنة ١٩٩٤ صدر عدد من القوانين المنظمة للجهاز المصرفي كما طبقت جملة من السياسات لعل أهمها سياسة السوق المفتوحة ونظام الإجراءات الوقائية وسياسة مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل....الخ رغم هذا فان معاناة ومشاكل الخدمات المصرفية كانت في الغالب ناتجة عن إمكانية تسييرها حيث اتسمت بما يلي:

- ضعف التسيير وعجزه لاسيما من ناحية التاطير والتنظيم و الانسجام ومسايرة التغيير.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من قبل البنوك نتيجة ضعف نظام المعلومات والتسويق التسويق والمواصلات.
- عدم استخدام الأدوات والوسائل التكنولوجية المتطورة وغياب التنويع والحداثة للخدمات المالية والمصرفية.
- غياب شبه الكلي للمنافسة.

إن السياسات التي طبقت على الجهاز المصرفي الجزائري تؤكد وتدل على تدخل حكومي واضح وصارم ومراقبة دائمة للبنك المركزي على كافة المؤسسات المصرفية والمالية وهناك تخوف كبير من تحرير القطاع المصرفي بحكم خضوع هذا الأخير في سيره لكل من البنك المركزي كسلطة تسيير ومراقبة والدولة بصفتها مالك وسلطة وعون اقتصادي.

إن الأزمة الجزائرية في القطاع المصرفي ليست أزمة مالية فحسب بل هي أزمة مناهج وأنظمة حيث نلمس ذلك بعد تحرير التجارة الخارجية والنظام البنكي وقطاع التامين

وإنشاء بنوك خاصة منها بنك الخليفة حيث بدأت مجموعة الخليفة أعمالها في استيراد الأدوية في بداية التسعينيات ثم أنشئت بنك الخليفة واستمرت هذه المجموعة في تنويع أعمالها فأنشأت شركة طيران دولية وشركة إنشاءات ومجموعة شركات خدماتية بما في ذلك وكالة تأجير السيارات والمطاعم ومحطات تلفزيون بباريس ولندن.

ولقد أثار فضول بعض الصحافيين والبرلمانيين الفرنسيين غياب الشفافية لهذه المجموعة نتيجة عدم نشرها أي معلومات عن مصادر أموالها وأصحابها وطالبوا التحقيق في هذا الأمر وبعد قيام مفوضية البنوك في الجزائر بالمراجعة توقفت شركة الطيران في سنة ٢٠٠٣ لديونها الضخمة كما سحب الترخيص من بنك الخليفة بسبب العجز الرهيب الناتج عن تهريب الأموال إلى الخارج وبعد ذلك نشرت المحاكم الفرنسية إعلانات عن إفلاس تلفزيون الخليفة المتواجد بباريس.و حتى لا تتكرر مثل هذه المشاكل صدرت قوانين في سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ مما زاد في درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي حيث لم تبقى للبنوك حرية كبيرة للتصرف.

فالأمر رقم ٠٣ – ١١ الصادر بتاريخ ٢٦/٠٨/٢٠٠٣ أظاف شخصان لمجلس النقد والقرض تابعين لوزارة المالية ويعينهما رئيس الجمهورية بهدف تدعيم الرقابة كما أكد على سلطة البنك المركزي النقدية والتدخل القوي للدولة في المنظومة المصرفية ولهذا نستطيع القول بان جهازنا المصرفي بعيد كل البعد عن التحرير المصرفي ويخضع بشكل قوي للتدخل الحكومي بينما القانون رقم ٠١-٠٤ المؤرخ في ٠٤/٠٣/٢٠٠٤ المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر فبموجبه ارتفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك إلى ٢,٥ مليار دج و ٥٠٠ مليون بالنسبة للمؤسسات المالية وعليه فانه ينزع الاعتماد من كل مؤسسة لا تتوفر فيها هذه الشروط مما يدل على قوة سيطرة وتحكم الحكومة والسلطة النقدية في الجهاز المصرفي.

أما المعدل الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر فانه يترواح بين ٠ ٪ و١٥٪ كحد أقصى وذلك بموجب القانون رقم ٠٢-٠٤ المؤرخ في ٠٤/٠٣/٢٠٠٤ بينما جاء

القانون رقم ٠٣-٠٤ المؤرخ في ٠٤/ ٠٣/ ٢٠٠٤ بنظام يضمن تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

وفي الأخير يمكننا من خلال تطرقنا لدور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الخروج بما يلي: [١]

- إقامة نظام إعلامي عملي ذو مصداقية Fiable
- إقامة نظام تسيير محاسبي قادر على ضمان مصداقية النتائج المصرفية
- تخفيض مدة معالجة العمليات المصرفية
- تطوير عملية تحصيل الحقوق تجاه المؤسسات العمومية
- تأسيس أحسن تسيير للتدفقات
- تطوير وتنمية الموارد البشرية والاهتمام بالمستوى المهني لإطارات البنك في ميدان المالية والإعلام
- تطوير الاتصالات كمدعم للجهاز المصرفي والمالي باستعمال وسائل تكنولوجية متطورة
- تطوير المعلومات بإقامة نظام معلومات فعال في الجهاز المصرفي لمساعدة الأعوان الاقتصادية في اتخاذ القرار.
- تطوير الاتصالات كمدعم للجهاز المصرفي والمالي باستعمال وسائل تكنولوجية متطورة في الاتصال والإعلام التي تساعد على تطوير نظام الاستغلال والتسيير
- تتمة معالجة المخزون والإعلام
- إقامة نظام قرض غير إداري عن طريق أخذ قرار القرض من البنك

[١] معوشي بوعلام مرجع سابق ذكره ص: ٤٨٨.

المطلب الرابع

النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات لجنة بازل

إن التعليمة رقم ٧٤-٩٤ المؤرخة في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٤ المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة فرضت على البنوك العاملة بالجزائر الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال اكبر أو تساوي ٨٪ كما حددت آخر اجل لتطبيقها مع نهاية عام ١٩٩٩ وكان ذلك وفق المراحل التالية: [١]

- ٤ ٪ مع نهاية شهر جوان ١٩٩٥
- ٥ ٪ مع نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٦
- ٦ ٪ مع نهاية شهر ديسمبر١٩٩٧
- ٧ ٪ مع نهاية شهر ديسمبر١٩٩٨
- ٨ ٪ مع نهاية شهر ديسمبر١٩٩٩

وعند دراستنا لمواد التعليمة رقم ٧٤-٩٤ السالفة الذكر نلاحظ بان المادة الخامسة حددت كيفية حساب راس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي في حين حددت المادتين ٦ و ٧ العناصر التي تحتسب ضمن راس المال التكميلي للبنك (مجموع الجزأين السابقين يشكلان راس المال الخاص للبنك) بينما نجد المادة ٨ قد أوضحت العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة أما تصنيفها وفق أوزان المخاطرة حسب ما يكافئها من قروض فإنها جاءت في المادة ١١ من نفس التعليمة (هذا التصنيف يصدر في ملحق خاص يوزعه وينشره بنك الجزائر بالشكل الوارد في مقررات بازل).*

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ بان المشرع الجزائري قدساير بنود اتفاقية بازل ١ من خلال التعليمة ٧٤-٩٤ رغم تأخر تطبيقها إلى نهاية ١٩٩٩ حيث حددت لجنة بازل نهاية سنة١٩٩٢ كآخر اجل لتطبيقها وحتى نرى مدى التزام البنوك الجزائرية بمعيار لجنة بازل نتعرض لدراسة البنوك التالية:

---

[١] المادة ٣ من التعليمة رقم ٧٤ -٩٤ الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة

* لمزيد من المعلومات راجع المبحث الخاص بكفاية راس المال في الفصل الثالث من هذه المذكرة والتعليمة رقم ٧٤ -٩٤ الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة .

أولا:البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر أول بنك تجاري تأسس بالجزائر وكان ذلك سنة ١٩٦٦ حيث حقق نسبة كفاية لراس المال وصلت إلى ١٠,١٢ ٪ عام١٩٩٧ [١] ولكنها سرعان ما انخفضت لتبلغ نسبة ٦,١٢ ٪ عام ١٩٩٩ ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٧,٦٤٪ عام ٢٠٠٠ [٢] ومن خلال النسب السالفة الذكر يبدو إن هذا البنك لم يعطي أهمية لمعيار لجنة بازل لكفاية راس المال.

* الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

كان تأسيسه كصندوق ادخار في سنة ١٩٦٤ إلا انه تحول إلى بنك في سنة ١٩٩٧ وفي سنة ٢٠٠١ حقق نسبة ١٤ ٪ [٣] لكفاية راس المال وهي نسبة ممتازة لبنك فتي يتميز بحداثة خضوعه للتنظيمات البنكية.

* بنك البركة الجزائري:

هو فرع لمجموعة البركة الدولية يملك رأسماله مناصفة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري تأسس في سنة ١٩٩١ وكان يحقق نسب ملاءة عالية دوما وقد يعود الفضل في ذلك إلى الخبرة الدولية للبنك والرقابة الصارمة من قبل المقر الرئيسي حيث حقق سنة ١٩٩٩ نسبة ٣٣,٩٪ [٤] ثم نسبة ٢١,٧٦٪[٥] سنة ٢٠٠٣.

* المجموعة العربية المصرفية ABC:

تأسس عام ١٩٩٨ وحقق النسب التالية لكفاية رأس المال:[٦]

- ٢٢,٩٨ ٪ سنة , ٢٠٠٠

---

[١] التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري لسنة ١٩٩٧ ص ٢٥ .

[٢] التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري لسنة ٢٠٠٠ ص ٢٣ .

[٣] CNEP NEWS, N° : ٩ , Mars ٢٠٠٢, p : ١٢

[٤] المطويات والمنشورات التعريفية للبنك.

[٥] وثائق التصريح لبنك البركة الجزائري لدى بنك الجزائر لستة ٢٠٠٣ .

[٦] التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية الجزائر سنة ٢٠٠٢ ص ٢٩ .

- ٩,٨٤ ٪ سنة ٢٠٠١.
- ١٥,٦٢ ٪ سنة ٢٠٠٢.

نلاحظ بأن البنك أولى اهتماما كبيرا لهذه النسبة في مراقبتها وقد يعود ذلك لخبرته الدولية.

إلا أن الجزائر رغم محاولة التزامها بمقررات بازل ١ إلا أنها لم تطبق مقررات بازل ٢ نظرا لوجود مهلة للتطبيق حتى سنة ٢٠٠٥.

المطلب الخامس: تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات

لقد أفرزت عملية إعادة الجدولة سنة ١٩٩٤ قضية تحويل جزء من الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات كما يمكن اعتبار هذا التحويل من نتاج اعتماد الجزائر لسياسة الخوصصة للدخول إلى اقتصاد السوق وبهذا الإجراء يمكن تحقيق هدفين في آن واحد فالأول يتمثل في تخفيف كاهل الدولة من ثقل الدين الخارجي أما الثاني فهو استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تشييد اقتصاد إنتاجي.

وفي جويلية من عام ٢٠٠٠ وبموافقة نادي باريس أبرمت الجزائر ثلاث اتفاقات ثنائية في إطار إعادة الجدولة مع كل من اسبانيا ايطاليا وفرنسا وفي سنة ٢٠٠٢ تم التوصل إلى اتفاق على تحويل دين قيمته ١٨٣ مليون اورو.[١]

أما ايطاليا فقد وافقت في جوان ٢٠٠٢ على تحويل دين بقيمة ٨٣ مليون اورو[٢] إلى قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية وهي برنامج لمعالجة النفايات في كل من جيجل وتيزي وزو وباتنة وسطيف و سيدي بلعباس و بناء حي جامعي بوهران و ثانويتين [٣].

أما الطرف الاسباني فقد وافق على تحويل دين قيمته ٤٠ مليون دولار إلى استثمارات عن طريق المساهمة في المؤسسات العمومية وتوسيع القدرات الموجودة، كما يتوقع أن يرتفع المبلغ إلى ١١٠ مليون دولار.

---

[١] Abdelatif Benachenhou; Op; Cit; p.٣٥.

[٢] Loi de Finance ٢٠٠٣

[٣] Abdelatif Benachenhou l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne, Alger, p.٣٥

أما اكبر مبلغ للدين الخارجي الجزائري المحول إلى استثمارات أجنبية مباشرة فقد تم عقده على مرحلتين مع الطرف الفرنسي حيث بلغت قيمته ١٧١ مليون اورو حيث اتفق على تحويل ٦١ مليون اورو في سنة ٢٠٠٢ كمرحلة أولى تم تسوية ٦٠٪ منها [١] ويعود التأخر إلى عدم تقديم المستثمرين الفرنسيين لمشاريع واضحة يمكن توظيفها في الجزائر.[٢]

وفي المرحلة الثانية وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته ١١٠ مليون اورو وجاء هذا تتويجا لزيارة وزير الاقتصاد الفرنسي للجزائر في جوان ٢٠٠٤ حيث تم الاتفاق على بعض القطاعات كقطاع المواصلات والسكن والمياه وغيرها كما كلفت لجنة من وزارة المالية الفرنسية لدراسة الإطار المالي مع وزير المالية الجزائري بين الجزائر وفرنساكما أكد وزير الاقتصاد الفرنسيNicolas Sarkozy عن استعداد الحكومة الفرنسية للتعاون في مشروع مترو الجزائر بمشاركة معتبرة لتمويل وتحويل الدين إلى ما يزيد عن ٥٠ ٪.[٣]إن موافقة هذه الدول الثلاث على تحويل جزء من الديون إلى استثمارات إنما يعكس العلاقات الوطيدة والمتميزة بينها وبين الجزائر في حين هناك دول دائنة أخرى رفضت رفضا قاطعا فكرة تحويل الدين مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية[٤] حيث جاء على لسان السفير الأمريكي بالجزائر Richard Erdman في جوان ٢٠٠٤ " الجزائر بلد غني ويمتلك قدرات هائلة وعليه يستحيل تحويل الدين الخارجي " [٥] كما أعربت ألمانيا لرفضها للفكرة وأبدت قبولها لفكرة تسبيق سداد الدين وهو ما باشرته الجزائر مع نهاية ماي ٢٠٠٤ حيث سمحت لها الوضعية المالية الجيدة (الاحتياطي من العملة الصعبة المقدر بـ ٣٥ مليار دولار خلال سنة ٢٠٠٤)

---

[١] بناء على تأكيدات الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته الأخيرة للجزائر

[٢] يومية الخبر ٢٠٠٤/٠٤/١٨

[٣] يومية الوطن ٠٦/٠٦/ ٢٠٠٤

[٤] يومية الخبر ٢٠٠٤/٠٤/١٨ .

[٥]- **Quotidien d'oran . le ٠٢/٠٦/٢٠٠٤**

وأخيرا يمكننا القول بان " ملف تحويل المديونية إلى استثمارات يظل مطلبا جزائريا بالدرجة الأولى بالنظر لثقل المديونية الخارجية التي تضل رغم تراجعها عبئا كبيرا. وتقدر المديونية الإجمالية بداية ٢٠٠٤ ما قيمته ٢٣ مليار دولار إلا آن الديون قصيرة المدى لا تمثل سوى ١٢٠ مليون دولار وقيمة القروض الثنائية لا تتعدى ٢١٨ ٪ ويتصدر الاتحاد الأوروبي قائمة الدول الدائنة بنسبة ٦٦٪ من إجمالي الديون الجزائرية مقابل ١٧ ٪ لأمريكا الشمالية فيما تصل نسبة الديون الجزائرية بالدولار الأمريكي إلى ٤٣ ٪ مقابل ٣٠ ٪ باليورو و١٢ ٪ بالين الياباني"[١]

ورغم هذا تبقى التجربة الجزائرية متواضعة إذا ما قورنت بالتجارب الأخرى لاسيما التجربة الشيلية حيث قامت بتحويل ما يقارب ٣٠ ٪ من دينها الخارجي في سنة ١٩٨٥ هذا من جهة ومن جهة أخرى فان التجربة الجزائرية لا يتجاوز عمرها الثلاث سنوات إلا أنها تعتبر خطوة جيدة تحتاج إلى تعزيزها للتخفيف من وطأة المديونية الخارجية.

أما قي ما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة للجزائر فقد بلغ خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ ما يلي: [٢]

الجدول رقم: (١٢): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر (١٩٩٥ – ٢٠٠٢)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المبلغ مليون دولار	٢٥	٢٧٠	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اوكتاد) تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ .

كما بلغ عدد المشاريع ٧٢٠٠ مشروع خلال سنة ٢٠٠٣ بقيمة ٤٩٠ مليار دج نصيب الاستثمارات الأجنبية ٤٨٨,٥ مليار دج أي ما يعادل ٧ مليار دولار(هذه الاستثمارات

[١] يومية الخبر ٢٠٠٤/٠٤/١٨.

[٢] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اوكتاد) تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

ليست خاصة بهذه السنة فقط) كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة في جدب الاستثمارات الأجنبية خلال سنة ٢٠٠٣ بعد كل من جنوب إفريقيا ومصر.[١]
كما التزمت هذه السنة (٢٠٠٣) المؤسسات الأمريكية بالاستثمار خارج المحروقات ٥ مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة وأبرمت مع البترونا الفرنسية في نهاية هذه السنة عقدا بأكثر من مليار دولار أما الاستثمارات الأجنبية لهذه السنة وحدها فقد كان محتشما حيث لم يتجاوز ٦٤٠ مليون دولار اقتصر على قطاع الاتصالات ومصنع الاسمنت بالمسيلة.[٢]

المطلب السادس

خوصصة البنوك

لقد صدر قانون الخوصصة في سنة ١٩٩٥ كتتويج لمسعى التوجه نحو اقتصاد السوق كما صدر أيضا القانون المتعلق بكيفية تسيير رؤوس أموال مؤسسات القطاع العام وحتى يتم تجسيد هدين القانونين أنشئ المجلس الوطني للخصخصة (CNP) والمجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) وتحت مضلة هذا الأخير تعمل الشركات القابضة (شركات تسيير المساهمات) والتي حلت محل صناديق المساهمة المنشاة في سنة ١٩٨٨ كما لا ننسى أن نشير إلى ما جاء به تعديل القانون التجاري في سنة ١٩٩٣ حيث رفع الحصانة على إفلاس الشركات العمومية الممنوحة لها بموجب قانون١٩٧٥ وصدور المرسوم التشريعي رقم ٩٣-١٢المتعلق بترقية الاستثمارات وقانون النقد و القرض الصادر سنة ١٩٩٠. إن القطاع المصرفي والمالي عرف تطورات وتحولات خلال السنوات الأخيرة فبعد صدور فانون القرض و النقد تم منح الاعتماد لعدد من مؤسسات التامين والبنوك حيث ثم اعتماد أكثر من عشرين بنكا خاصا مختلطا وأصبح يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه بنك الجزائر من قطاعات رئيسية ثلاثة هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل .

---

[١] حسب تصريح الوزير المكلف بالمساهمات وترقية الاستثمارات السيد كريم جودي.

[٢] بعلوج بولعيد، معوقات في الجزائر الملتقى الدولي حول: عن سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية – حالة البلدان العربية و الجزائر – المركز الجامعي سكيكدة ٢٠٠٤ .

المبحث الرابع

الآفاق المستقبلية للجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول

التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري

بالرغم من قيام السلطات النقدية بالجزائر بجملة من الإصلاحات للجهاز المصرفي والمالي خاصة في فترة التسعينات بهدف جعله يتماشى وينسجم مع متطلبات العولمة المالية التي تعتمد وترتكز أساسا على آلية السوق في تنظيم وتسيير كافة دواليب الاقتصاد حيث وفقت إلى حد كبير في إرساء العديد من القواعد التنظيمية والقانونية التي من شانها أن تؤهله بان يكون في مصاف المصارف العالمية الناجحة إلا أن توفير هذه القواعد لوحدها تضل غير كافية لبناء جهاز مصرفي متطور قادر على مسايرة التطورات المتسارعة للصناعات المصرفية وذلك للعديد من الأسباب ولعل أهمها:

- غياب التنافسية في السوق المصرفي الجزائري مما يجعله غير قادر على تحسين القدرة تنافسية في سوق الخدمات المصرفية وبالتالي عجزه عن منافسة المؤسسات العالمية العريقة في هذا المجال.
- ضعف الموارد البشرية الغير مؤهلة والغير مدربة بما يتناسب وعملية التحديث و التطوير الباهر الذي شهدته صناعة الخدمات المصرفية الناتج عن التحرر الاقتصادي وإزالة كافة القيود أمام حركة السلع والخدمات والعمالة.
- صغر حجم المصارف الجزائرية من حيث أصولها ورؤوس أموالها مقرنة بالمصارف العربية والأجنبية.
- نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات.
- هيكلة وطبيعة المصارف حيث يمتلك القطاع العام الحصة الكبيرة في الجهاز المصرفي ويسيطر على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير.

- القروض المتعثرة التي إلى الحد من مقدرة المصارف على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها زيادة على كلفة عمليتها.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك.
- ضيق السوق النقدي حيث يفتقد الجهاز المصرفي الجزائري إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة والى خبرات متخصصة ذات قدرات فنية كافية كما يتسم بالاستخدام الضيق والمحدود للتكنولوجيا المصرفية الحديثة والأنظمة والبرامج الحديثة التي تمكنه من مواجه المنافسة الداخلية والخارجية.
- العجز في التسيير من حيث التأطير والتنظيم وملائمة التغيير.
- التركز في تصيب البنوك أي قلة المؤسسات المصرفية والمالية.
- الضعف القانوني والبطء في عملية الخوصصة والضعف في معدلات النمو.

المطلب الثاني

الآفاق المستقبلية للجهاز المصرفي الجزائري في ضل العولمة المالية

إن الدكتور عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل بالمعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية بالسودان يرى [1] بان الجزائر تمتلك سوقا ملائمة وتسير في اتجاه تصاعدي ومتنامي وذلك لوجود خمسة عناصر أساسية تعكس توفر البيئة الملائمة للاستثمار وتعبئة المدخرات وتتمثل هذه العناصر الرئيسية في ما يلي:

١. وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر.
٢. تحسن واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسات التعديل.
٣. وجود سوق مفتوحة للمنافسة الداخلية والخارجية.
٤. الاتجاه التصاعدي في التأهيل والتجديد والتوسع في الكفايات الإنتاجية والهياكل الاقتصادية علماً بان الجزائر تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة.

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب، حمد النيل العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية – مرجع سابق، ص: ٢٣.

٥. وجود قطاع مصرفي ومالي يتسم بالتطور والتقدم والتجدد ويسير في اتجاه العصرنة والعولمة مع إمكانية إعادة هيكلته.

أما لخضر عزي فانه يرى بان إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ليتمكن من مسايرة المستجدات والتطورات العالمية ومواجهة تحديات المنافسة الدولية الشرسة تستوجب ما يلي:[١]

١. توسيع قائمة المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تلبية حاجات المستهلكين.

٢. تشجيع الهيئات المتخصصة في تمويل الاستثمار وتطوير الصادرات.

٣. تطوير أسواق الرساميل لاستغلال القدرات وتشجيع اندماج المصارف والمتعاملين الوطنيين في الأسواق النقدية والمالية الدولية.

٤. تكثيف البيئة المصرفية بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية.

٥. التحسين المستمر في نوعية الخدمات إذ أن الإصلاح الواجب تطبيقه يمر عبر إعادة هيكلة البيئة المصرفية على المستويين التنظيمي والعملي من جهة والإسراع في تطوير دعامات الاتصالات الالكترونية لتسهيل نقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق.

---

[١] لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي، في الجزائر انترانت: ٢٠٠٨٥/٠٥/١٩.

الخلاصة: إن مناهج العمل التي تجاوزها الزمن ونقص التأهيل وعدم احترافية العمال تتسبب في العديد من الاختلالات وتقلص بشكل كبير مرونة العمليات المصرفية بالمقارنة مع النشاطات الحساسة كالدفع والمقاصة والتحويل إلى الحسابات المقدمة في الدول المتطورة ، أما في ما يخص السلطات العمومية ، فان غياب إستراتجية وسياسة منسجمتين لتسيير الإصلاحات الاقتصادية تؤثر بشكل قوي على مستقبل القطاع المصرفي الذي لا يبعث على الارتياح والتفاؤل ، إن الانعكاس المباشر لذلك هو أن القطاع الإنتاجي لا يجد الدعم المالي الضروري لتعزيز وتنويع نشاطاته ، في حين أن القطاع المالي لا يجد الجو اللائم من اجل منح الدعم الاجتماعي المفيد لمؤسسات ذات صحة مالية جيدة .الا أن صدور قانون النقد والقرض في سنة ١٩٩٠ دفع البنوك إلى تنويع منتجاتها المصرفية والقيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية وبذلك تكون البنوك قد تحصلت على نظام البنك الشامل ودخلت بقوة إلى الأسواق المالية والنقدية وإذا توفر الإشراف الحكومي الجيد والبنك المركزي القوي اللذان يعتبران من أهم دعائم الإصلاح المصرفي بوضع رقابة جيدة وصارمة مع وجود نظام للتامين على الودائع واشتراط احتياطات كافية لمواجهة حالات التوقف عن السداد وما إلى ذلك يعد بمثابة خط الدفاع الأول ضد حدوث أي انهيار للإصلاح المصرفي.

كما أن الكثير من خبراء* صندوق النقد الدولي يرون بأن إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي يجب أن تنصب في اتجاه تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة وإعادة رسملـة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة

---

* يساند رأي "ماكينون"و"شو"في هذا الموضوع"ماكسويل فراي"و"سيباستيان ادوردز"ومجموعة اخرى من الاقتصاديين.

مقبولة وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية وكذا العمل على التحرير المتـزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخـراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية لرفع نسبة تعبئـة الادخار وانتقاء أكفأ المشروعات الاستثمارية والرفع من إنتاجية رأس المال وضـرورة زيادة فعالية الاستثمار الأجنبي" .

وفي الأخير انتهينا إلى حقيقة مفادها أن الواقع التشريعي والقانوني الذي تعايشه البنوك التجارية الجزائرية – عبر مختلف القوانين والتشريعات الصادرة – يشكل في حد ذاته حاجزا وعائقا أمام كل الخطوات الهادفة لتحقيق التطور والعصرنة لهذا القطاع ، علما أن النجاح الذي سجلته المؤسسات المالية في الدول المتقدمة مرده إلى :

- وجود جو السوق التنافسية .
- تشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الفرد .
- منح المؤسسة مجال من الحرية والمبادرة في تسيير شؤونها .

وعليه يجب على السلطات النقدية والمالية أن تتكيف مع متطلبات السوق والعولمة وذلك من خلال منح الاستقلالية اللازمة والضرورية للمؤسسات العمومية المكلفة بالقطاع الاقتصادي والمالي حتى تتمكن من مسايرة التطورات العالمية ، ويكون قادرا على العمل وفق آليات اقتصاد السوق ويتمكن من مواجهة المنافسة العالمية الشرسة .

الخاتمة العامة:

لقد قلصت العولمة من الإجراءات الحمائية وتسارع نسق الانفتاح الاقتصادي مما زاد في حدة المنافسة وخلق صعوبات للبلدان النامية بسبب تفاوت درجة النمو بينها وبين بلدان الشمال، ولا أحد يجهل بان مواجهة انعكاسات العولمة ليست شانا وطنيا بل يجب إرساء آليات حوار بناءة وبناء جسور شراكة من اجل تحقيق تنمية شاملة مستديمة بين دول العالم الثالث لاسيما الدول العربيـة حيث يجب تكثيـف التعـاون في شتى المجالات والميادين لاسيما رفع نسب التبادل التجـاري البينـي وتوجيه الاستثمارات العربية للبلاد العربية والإسراع في إقامة المنطقة العربية للتبادل الحر وقطع المزيد من الخطوات على درب التكامل الاقتصادي كجسر لبناء السوق العربية المشتركة حيث يمكننا من خلالها الدفاع عن مصالحنا بل عن وجودنا.

وفي الأخير انتهينا إلى حقيقة مفادها أن الواقع التشريعي والقانوني الذي تعايشه البنوك التجارية الجزائرية – عبر مختلف القوانين والتشريعات الصادرة – يشكل في حد ذاته حاجزا وعائقا أمام كل الخطوات الهادفة لتحقيق التطور والعصرنة لهدا القطاع ، علما أن النجاح الذي سجلته المؤسسات المالية في الدول المتقدمة مرده إلى توفر جو السوق التنافسية ، كما تشجع وتثمن هناك روح الابتكار والإبداع لدى الأفراد ، أما المؤسسات فان لها مجالا واسعا ومعتبرا من الحرية والمبادرة في تسيير وتدبير شؤونها .

ولهذا يجب على السلطات النقدية والمالية الجزائرية أن تتكيف مع متطلبات السوق والعولمة وذلك من خلال منح الاستقلالية اللازمة والضرورية للمؤسسات العمومية المكلفة بالقطاع الاقتصادي والمالي حتى يتمكن من مسايرة التطورات العالمية ، ويكون قادرا على العمل وفق آليات اقتصاد السوق ومتمكنا من مواجهة المنافسة العالمية الشرسة .

نتائج البحث

لقد تم من خلال هدا البحث المتواضع التوصل الى جملة من النتائج اهمها :

– للانفتاح الدولي وظهور ما يعرف بالعولمة المالية دور كبير في اعادة هيكلة النظام

المالي والمصرفي والتي تجسدت اساسا في عمليات الخوصصة والاندماج المصرفي، والصيرفة الشاملة والبنوك الشاملة وقواعد لجنة بازل وتحرير الخدمات المصرفية ..الخ أثر كبير على عمل البنوك

- يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات حديثة النشأة والتي عرفت بطرقها التقليدية في التمويل وقلة حرفيتها في المجال المصرفي والمالي هدا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان النظام المصرفي يترجم وضعية مختلف مراحل التطور الاقتصادي العام الدي مرت به الجزائر (هده المراحل كانت تعكس في الواقع السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات العمومية خلال هده المراحل)

- تبين من الدراسة أنه تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، والاتجاه نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط المصرفي مستقبلا، ومن أهم التشريعات في هذا الصدد قانون البنوك، الأنظمة المصرفية، التعليمات، الأوامر، حيث شملت التعليمات هذه تبني متطلبات متجانسة للتكيف مع مفهوم اقتصاد السوق.

- يعتبر قانون النقد والقرض نقطة تحول هامة للنظام المصرفي الجزائري حيث جاء هذا الأخير بعدة مستجدات ساهمت في تطوير هذا الجهاز وتكييفه مع التطورات العالمية الحديثة ، كما بينت الدراسة ايضا بأن الاقتصاد الجزائري لم يعرف السياسة النقدية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض ٩٠-١٠ وكذا أدواتها وأهدافها.

- كما تبين الدراسة ايضا انه رغم التحيين المستمر للاطار التشريعي الدي ينظم الجهاز المصرفي في الجزائر لمواكبة التطورات العالمية في ضل العولمة المالية ، الا ان هناك معوقات ونقائص تحول دون تحسين اداء النظام المصرفي الجزائري ، وعليه يتعين على البنوك الجزائرية التكيف مع بيئة منفتحة ومتحررة يرتكز العمل فيها على المنافسة وخاصة مع البنوك الدولية وذلك من أجل حشد المدخرات الوطنية والأجنبية لتمويل النشاط الاقتصادي، كما بينت الدراسة أن الكثافة المصرفية تتسم بعدد البنوك لا تناسب عدد السكان، وهيكل ملكيتها عمومي أي سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية،

وإن تطبيق واستعمال التكنولوجيا والأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة والتغيرات الدولية.

- ساعد برنامج الإصلاح المصرفي القضاء على مشاكل كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري من المديونية الخارجية والقضاء عليها تخفيض معدلات التضخم باستثناء البطالة التي تبقى علامة استفهام حولها من حيث طبيعتها ونوعها.

- كما تبين من خلال الدراسة أن بنك الجزائر يعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لإيجاد علاقة طيبة مع الأجهزة الحكومية بما يسمح بالوقوف على أداء ومقترحات البنك المركزي من خلال الخبرة والمشورة مع الأجهزة المسؤولة على التخطيط والتنمية ضمن مفهوم استقلالية البنك المركزي.

وكحوصلة لما تم ذكره في هذه النتائج يمكن القول بان الاصلاحات الاقتصادية لاسيما اعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي و ظهور البنوك الأجنبية في الجزائر أدى إلى خلق نوع من المنافسة داخل النظام المصرفي الأمر الذي أدى إلى تحسين الخدمات والانتقال بالبنوك الجزائرية إلى مصاف البنوك الكبيرة ذات المنتجات والخدمات الكفؤة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية واندماجه فيها.



المراجع

باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- أبو ستيت فؤاد، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- أبو حرب عثمان، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٣- صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤- جمال الخطيب شذا ، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، عبدين، مصر،٢٠٠٢.

٥- خالد المسافر محمود ، **العولمة وواقع الفقير في الوطن العربي**، شؤون عربية، العدد:١٠٧.

٦- صفوت قابل محمد ، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤

٧- ولد اباه السيد، **اتجاهات العولمة إشكالات الألفية الجديدة**، المركز الثقافي العربي،المغرب،٢٠٠١.

٨- مجيد الموسوي ضياء، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٩- السيد عاطف، **العولمة في ميزان الفكر**، فلمنج للطباعة، مصر، ٢٠٠٢.

١٠- زكي رمزي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و اثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣.

١١- شرف حسن، **الإستثمارات العربية في الخدمات ضمن الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الجزائر ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣.

د.عبد الحليم طه طه، **إشكاليات التكامل الإقتصادي العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣

١٢- صقر عمر، **التكامل الإقتصادي الإقليمي والدولي**، مكتبة عين شمس، مصر ١٩٩٦.

١٣- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة- الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة-**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٤- محمود منصور ممدوح، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، درا الجامعة الجديدة للنشـر، الإسكندريـة،٢٠٠٣.

١٥- المراكبي عزة، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٩٩.

١٦- السيد السعيد محمد، **الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي و المتغيرات العالمية**، معهد العلوم و الدراسات العربية ١٩٩٢.

١٧- علي غنيم أحمد، **السوق الأوربية المشتركة حاضرها و مستقبلها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

١٨- محمود الإمام محمد، **التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠

١٩- نافع إبراهيم، **انفجار ١١ سبتمبر بين العولمة و الأمركة**، الطبعة الأولى، دار الأهرام للنشر و التوزيع، ٢٠٠٢.

٢٠- خليلي أحمد، **العولمة و أبعادها**، مطبوعة موجهة لتكوين أساتذة التعليم الأساسي في مادة العلوم الاجتماعية، مركز التكوين مريم بوعتورة، قسنطينة، الجزائر..

٢١- النجار سعيد، **الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات**، دار الشروق، القاهرة، مصر،١٩٩١.

٢٢- السيد ياسين واخرون، **العرب والعولمة**، ندوة فكرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ,١٩٩٨

٢٣- ميرونوف، **الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية.

٢٤- محمود منصور ممدوح، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، درا الجامعة الجديدة للنشـر،الإسكندريـة،٢٠٠٣.

٢٥- عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي**، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٦- محمد محمود شهاب، **المنظمات الدونية**، دار الجامعة، القاهرة، ١٩٩٠.

٢٧- العيسوي إبراهيم، **الغات و أخواتها**، مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٨- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،٢٠٠١.

٢٩- مجيد الموسوي ضياء، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.

٣٠- جاك آدا، **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**، ترجمة مطانيوس حبيب، طالاس للدراسات و الترجمة،ط١،دمشق،سوريا،١٩٩٧.

٣١- صفوت قابل محمد ، **الدول النامية والعولمة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٢- جمال الخطيب شذا، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، عبدين، مصر، ٢٠٠٢.

٣٣- عفيفي حاتم سامي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط ٣، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٤- عبد الحليم الفاعوري رفعت، **تجارب عربية في الخصخصة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤.

٣٥- ماهر أحمد، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٣٦- صارم سمير، **اوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، سوريا، ٢٠٠٠.

٣٧- رياض الأبرش محمد و مرزوق نبيل ، **الخصخصة آفاقها و أبعادها**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٢.

٣٨- عبد العال حماد طارق، **اندماج و خصخصة البنوك**، الجزء الثالث، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر،١٩٩٩.

٣٩- أحمد التوني محمود، **الاندماج المصرفي- النشأة والتطور والدوافع والمبررات-**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.

٤٠- الهندي خليل، الناسف أنطوان، **العمليات المصرفية و السوق المالية- دمج المصارف-**، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٠.

٤١- لخضر حسان، حبر التنمية* الدمج المصرفي *، المعهد العلربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥,

٤٢- كمال الحمزاوي محمد، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، مصر، ٢٠٠٠، الطبعة الثانية.

٤٣- حسن السيسي صلاح الدين، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني * القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٣.

٤٤- فرحات جمعة السعيد، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠.

٤٥- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعة ،الإسكندرية / مصر.٢٠٠١ .

٤٦- عبد العال حماد طارق، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣ .

٤٧- غنيم أحمد، **الأزمات المالية و المصرفية، مقررات بازل للرقابة و الأشراف على البنوك بازل١، بازل٢**، القاهرة، مصر، ,٢٠٠٤

٤٨- النجار فريد، **البورصات و الهندسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ١٩٩٨ – ١٩٩٩ .

٤٩- عطوان مروان، **النظرية النقدية**، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر.

٥٠- إبراهيم الهندي منير، **الاوراق المالية و اسواق رأس المال**، دارالمنشأة للمعارف، الاسكندرية.

٥١- دويدار محمد، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** ، دار الجامعة المصرية،الاسكندرية،١٩٨١.

٥٢- محمد الموسومي ضياء، **الازمة الاقتصادية العالمية**، دار الهدى للطباعة، ١٩٨٦- ١٩٨٥.

٥٣- أحمد البطريق يونس، **السياسة الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون ذكر سنة النشر.

٥٤- التوني ناجي، **الأزمات المالية – سلسلة دورية تعني بقضايا لتنمية في الأقطار العربية**، العدد: ٢٩- السنة الثالثة ،الكويت مايو/ ايار ٢٠٠٤.

٥٥- محمد عبد القادر عطية عبد القادر وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٥٦- مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، **العولمة المالية و إمكانيات التحكم** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٥ .

٥٧- ديمتري أديب، **ديكتاتورية راس المال**، دار الثقافة للنشر،،سوريا، ٢٠٠٢.

٥٨- وليم اندراوس عاطف، **السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية،مؤسسات شباب الجامعة**، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٥٩- الحجار بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار مجد، بيروت.

٦٠- هني احمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجلمعية، ١٩٩١.

٦١- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠.

٦٢- بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
٦٣- لطرش الطاهر، تفنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ٢٠٠٣ .
ب- الأطروحات:
٦٤- باشا رابح حمدي، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات لاتصادية العالمية**، اطروحة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر.
٦٥- محمد حنفي خالد، **دراسة في متطلبات تحقيق مكاسب تحرير التجارة في مصر في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ٢٠٠١.
٦٦- حمدي باشا رابح،**ازمة التنمية والتخطيط في ظل لتحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، جامعة الجزائر.
٦٧- أحمد أماني، زعرب علي، **التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر(في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، دون ذكر سنة نشر.
٦٨- حسن محمد أحمد علي، **مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.
٦٩- عبير فرحات علي سليمان، **التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الإقتصادية الدولية، (دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل)** أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١
٧٠- رشيد دريس، **العولمة والتحرر الاقتصادي**، اطروحة دكتوراة دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٧١- محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،** أطروحة دكتورة دولة ٢٠٠٦، جامعة الجزائر.

٧٢- عمورة لجيد جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية،** أطروحة دكتورة دولة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

٧٣- جبار محفوظ، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة - الجزائر والعولمة- ،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١.

٧٤- عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، الجزائر.

٧٥- طلب الشرفات طلال، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها، الدليل الالكتروني للقانون تطور الجهاز المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

٧٦ - زغيب مليكة، نجار حياة، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق أيام ٠٥و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١.

٧٧- محمد العربي طاري، **التسويق المصرفي في الجزائر حقائق وافاق،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ .

٧٨- علي بطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

٧٩- جيلالي بورزامة، **اثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير غير منشورة،** كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.

جـ- المجلات:

٨٠- بوعشة مبارك، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة: العلوم الإنسانية ، العدد ١٦ ديسمبر٢٠٠١ ،جامعة متنوري، قسنطيـة.

٨١- سعيد عبد الأمير، العولمة مقاربة في التفكير الاقتصادي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: ٣٥٦، ماي ٢٠٠٠.

٨٢- حول قاسم، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، الجزيرة الثقافية، العدد: ٢٥٣، ٢٦/٠٦/٢٠٠٨، دون ذكر بلد النشر.

٨٣- حول قاسم، عولمة الثقافة وثقافة العولمة، الجزيرة الثقافية، العدد: ٢٥٣، ٢٦/٠٦/٢٠٠٨، دون ذكر بلد النشر.

٨٤- العبد الله الكفري مصطفى، الاقتصاد السياسي و العولمة، مجلة الحوار المتمدن العدد: ٨٦٩ – ١٩/٠٦/٢٠٠٤.

٨٥- سعد كليب كليب، اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، رقم:٢٩٣ مركز الوحدة العربية دراسات، بيروت لبنان، جويلية٢٠٠٣.

٨٦ - استنبولي إبراهيم، العولمة أعلى مراحل الاستعمار، مجلة الحوار المتمدن، العدد: ٨٤٣، ٢٤/٠٥/٢٠٠٤.

٨٧- ادم محمد، العولمة و أثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبا، العدد: ٤٢. مركز المدينة المنورة للعلوم و الهندسة٢٠٠٠.

٨٨- الاطرش محمد، الغرب و العولمة مالعمل، مجلة المستقبل العربي العدد: ١٩٩٨،٢٢٩ .

٨٩- عابد الجابري محمد، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد: ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

٩٠- ع. س، التمويل والتنمية، العدد١، مارس٢٠٠٠.

٩١- الأفندي نزيرة، ماذا تعني إتفاقية "نافتا" للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، ١٩٩٤

٩٢-العثيم أحمد، الكوميسا بين الواقع والمأمول،جريدة الجزيرة السعودية، العددم١٢٥٨٦، ١٥/٠٣/٢٠٠٧.

٩٣- فوزي سميحة، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد٢٢، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩٤- يوسف ناصيف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث و العشرين، العدد الثالث و الرابع، الكويت، ١٩٩٥.

٩٥- نايف علي عبيد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢١، جويلية ١٩٩٧.

٩٦- رضوان حمدي، العولمة والإستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة العدد ١٧، جوان ٢٠٠٢.

٩٧- محمد علي عزيز، دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياسات التصحيح والتنمية في التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي ١٦-١٨ فيفري١٩٧٨.

٩٨- الغات، مجلة الفكر السياسي: اتحاد كتاب العرب. دمشق ١٩٩٨ العدد٢.

٩٩- مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،.جوان ٢٠٠٢، العدد ٠٢

١٠٠- مجلة آفاق، اللجنة الدولية للرقابة و الإشراف على المصارف "لجنة بازل"، العدد ٥، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، سبتمبر ٢٠٠٥.

١٠١- جريدة الخبر ليوم الأربعاء ٠٥/٠٨/١٩٩٨، العدد ٢٠١٠.

١٠٢ - يومية الخبر ١٨/٠٤/٢٠٠٤

١٠٣ - يومية الوطن ٠٦/٠٦/ ٢٠٠٤

١٠٤ - يومية الخبر ١٨/٠٤/٢٠٠٤ .

١٠٥ - يومية الخبر ١٨/٠٤/٢٠٠٤.

د- الملتقيات

١٠٦ - أديب عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية ام استعمار جديد، ورقة مداخلة في إطار اليوم الدراسي الذي نظمته جمعية اطاك المغرب، مجموعة الرباط يوم الخميس ١٢ابريل ٢٠٠١.

١٠٧- إدوين كوامي كاسي، ما الذي يمكن للتكتلات الاقتصادية أن تحققه لدول الإسكوا في ظل الاتفاقية التجارية الجديدة، أوراق موجزة تم إعدادها للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة، قطر٩ - ١٣ نوقمبر٢٠٠١، الورقة رقم١١، منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠١.

١٠٨- الحماقى أيمن، **إنعكاسات الإتحاد الأوروبي على العلاقات الإقتصادية الدولية،** المؤتمر السنوي لمركز القاهرة للتحكيم والتجارة الدولية، جانفي ١٩٩٢

١٠٩- عبد الفتاح فرج فرج، **البناء الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة للمشروع المغاربي،** ورقة مقدمة فعاليات الملتقى الدولي العولمة المالية، جامعة عنابة قسم العلوم الاقتصادية سبتمبر ٢٠٠٤.

١١٠- بوراس أحمد، **الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع المتغيرات المستجدة،** المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، ٢٠٠٣.

١١١- عطوي سميرة، **العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي،** ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وافاق أيام ٠٥ و٠٦ نوفمبر ٢٠٠١، جامعة ٠٨ ماي١٩٤٥ قالمة.

١١٢- عبد الحميد ثابت نحمده، **ترويج قضايا الخصخصة- تجارب عالمية-،** بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بكلية الشريعة، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، المحرم ١٤٢٥هـ، طبعة تمهيدية.

١١٣- محمد زيدان، رشيد دريس، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد الجزائري،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و

التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،٢٠٠٤.

١١٤- عمار بوزعرور، مسعود درواسي-،**الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر** – مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية –واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، الجزائر ،٢٠٠٤.

١١٥- عبد اللطيف مصطفى، سليمان بلعور، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ٭ واقع و تحديات ٭، جامعة الشلف، يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، الجزائر.

١١٦- عبد القادر بوعزة، **ضرورة إصلاح المنظومة المصرفية الجديدة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: ١٤/ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

١١٧- عبد اللطيف محمد وسليمانبلعور، **تحديات العولمة المالية للمصارف وإستراتيجية مواجهتها مع الإشارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقي الوطني الأول حول" المنظومة المصرفة الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات- "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، يومي : ١٤/ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

١١٨- خليل عبد الرزاق و بوعبدلي احلام، **الصناعة المعرفية العربية و تحديات اتفاقية بازل ٢** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية "حالة الاقتصاد الجزائري" جامعة باجي مختار ،عنابة،أيام ٢٣ و ٢٤ نوفمبر٢٠٠٤.

١١٩- ناصر سليمان، **النظام المعرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ،واقع و تحديات جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف أيام ١٤ و ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

١٢٠- عبد الباقي روابح، **الاصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر)**، الملتقى الوطني الاول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وافاق، قالمة، نوفمبر ٢٠٠١.

١٢١- عبد الحق بوعتروس، **الاصلاح المصرفي في الجزائر الانجازات والتحديات**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وافاق ، قالمة، نوفمبر٢٠٠١.

١٢٢- عبد الباقي روابح، جمال، **التقييم الأولي لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول العولمة والتنمية والتصحيح الهيكلي، جامعة سطيف، ,١٩٩٠

١٢٣ - بولعيد بعلوج، معوقات في الجزائر الملتقى الدولي حول: عن سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية – حالة البلدان العربية و الجزائر – المركز الجامعي سكيكدة ٢٠٠٤.

و- التقارير

١٢٤- مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤**، القاهرة، ١٩٩٥.

١٢٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣، م.س.

١٢٦- السيد سعيد محمد، أحمد إبراهيم محمود، **الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٦

١٢٧ - التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري لسنة ١٩٩٧ .

١٢٨ - التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري لسنة ٢٠٠٠ .

١٢٩ - المطويان والمنشورات التعريفية للبنك.

١٣٠ - وثائق التصريح لبنك البركة الجزائري لدى بنك الجزائر لستة ٢٠٠٣ .

١٣١ - التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية الجزائر سنة ٢٠٠٢ .
١٣٢- بناء على تأكيدات الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته الأخيرة للجزائر
١٣٣ - حسب تصريح الوزير المكلف بالمساهمات وترقية الاستثمارات السيد كريم جودي.
١٣٤- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية**، ١٩٩٧.

ق-القوانين

١٣٥- القانون ٨٦-١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنظام البنوك و القرض ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم ١٩ الصادرة بتاريخ ٠١ ماي ١٩٨٥ .
١٣٦- النظام رقم ٠٣/٠٤ المؤرخ في ٠٤/٠٣/٢٠٠٤، المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.
١٣٧ - المادة ٣ من التعليمة رقم ٧٤ -٩٤ الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٩ المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة

٢ - المراجع باللغة الفرنسية:

١٣٨- Ricardo Petrella, les principaux défis économique de la mondialisation actuelle, (conseiller a la commission européenne; professeur a l'université catholique de Louvain), ٢٠٠١.

١٣٩- Gervasio Semend, Patrike Villieem, Mondialisation, Integration Economique et Croissance, Nouvelle Aproches, l'armatham, Paris, ١٩٩٨.

١٤٠- Eepak Nayyar**, Globalization and Development Strategies**, paper prepared for the unctad x, nov, ١٩٩٩.

١٤١-Frédérique Sachwald, **La régionalisation contre la mondialisation,in Mondialisation au-déla des mythes**, éditions casbah, novembre١٩٩٧ Alger.

١٤٢-WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT INDICATORS, DATA BASSE APRILE ٢٠٠٢.

١٤٣-Asian-Pacific Economic Corporation Forum

١٤٤-Jaques Adda., **Mondialisation de l'economie** .T.١ .Casbah.ALGER ١٩٩٨.

١٤٥- FEREYDOM.A, KHAVAND, **Le Nouvel ordre Commerciale Mondiale**, NOTHAN ١٩٩٥.

١٤٦- Cristophe Storai, **Attracivite Territoniale et Strategie de localisation des**

Banque d'Algérie, **media bank, l'application de balle II, communication** de M.Icard, n٨٠, ٢٠٠٥.

Armand Pujal, de Cooke à Bâle II, **roue d'économie financière**, paris, imprimerie de Lyon, N° ٧٣, ٢٠٠٤.

Journal Officiel de la République Algérienne, ٢٨ dec. ١٩٦٢.

A.BENHALIMA**. Le systeme bancaire Algerien** . textes et realites . Dahleb . S.A.E.

Badou cherif,le système bancaire algérien . un systeme au service de la planification, article "Banques et Management", décembre, .١٩٨٥

Les cahiers C.R.E.A.D, N١١, ٣ème trimestre١٩٨٧ par Mr RAHIEL.

Benissad M.E: Algérie **"restructuration et réf éco** (١٩٧٩/١٩٩٣), OPU, ١٩٩٤.

Rapport la banque d'algerie ٢٠٠٤.

Banque d’Algérie : **« Banque et établissements financière »,** à partir du site d’Internet :www.banque-of-algeria.dz/banque.htm consulté le ٢٧/١٢/٢٠٠٥

Revue mutation, N□٣٣ Septembre ٢٠٠٠.

CNEP NEWS, N° : ٩ , Mars ٢٠٠٢.

Loi de Finance ٢٠٠٣

Abdelatif Benachenhou l’Algérie aujourd’hui un pays qui gagne, Alger.

٣-المواقع:

احمد الذيب، مفهوم العولمة، الموقع الإلكتروني:

http:// Arab Ynet- Arabic news from Isrel, ١٨/٠٧/٢٠٠٦, ٢٢,٢٠.

http:// attac.org/fra/list/doc/petrella٢.pdf.

http:// attac.org/fra/list/doc/petrella٢.pdf.

معاش مرتضى، **العولمة رؤى ومخاطر**، مجلة النبا، العدد: ٣٥، الموقع الإلكتنروني:

٢٠٠٤/٠٧/١٨., -٣٣,٢٣mortada@annabaa.org

Firmes, ISDM N=٩, Juillet ٢٠٠٣, article n=٧٥, PP(٠٤-٠٥) . http : //www.isdm.org. (Consulte le ٢٠/٠٦/٢٠٠٥).

دراسة مصرفية، الموقع الالكتروني:

http:// www.aawsat.com/details.asp?section=٦, ١٤/٠٤/٢٠١٠.

معبار لجنة بازل الدولية:

http//:www.laghouate.net,Site consulté le :١٣/٠٣/٢٠١٠

الموقع الالكتروني:

http//www.nengtin.ae/teg/AR/٧٧١٠٤٠٩٥، ٢٠٠٨/١١/١٣

الموقع الالكتروني:
٢٠٠٨/١١/١٣http//www.nengtin.ae/teg/ar/٧٧١٠٤٠٩٥
الموقع الالكتروني:
١٧٧١٠٤٠٩٥ ،. ٢٠٠٨/١١/١٣http://www.nenosti
الموقع الالكتروني:
http://www.٤epd.com/vb/thread١٦٤٥٠ html, ١٠/٠٣/٢٠٠٨.
الموقع الالكتروني:
http://www.٤epd.com/vb/thread١٦٤٥٠ html, ١١/١٠٢٠٠٨
الموقع الالكتروني:
, ١١/١٢/٢٠٠٨. http//www.٤epd.com/vb/thread ١٦٤٥٠ html
العربي، الموقع الالكتروني:
http// :arablawinfo.com, ٣٠/٠٦/٢٠١٠.
http// :www.defait-maeci gc, canafe, Canada, ١٢/٠٩/٢٠٠٩.
http:// www.uliminsania.netelkhadraazel, ٢٥/٠٢/٢٠٠٩.

المحتويات

إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي

الدكتور مبروك رايس

لقد كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن العولمة وسال مداد الكثيرين من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع وتناولها حتى الفنانون وعلماء الطبيعة والبيئة بالدراسة والتحليل، ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم هؤلاء جميعا للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديد العولمة في مفهوم واحد مهما اتصف هذا المفهوم بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر والمخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية ، لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية و"العولمة" الثقافية و"العولمة "العلمية و"العولمة" الاجتماعية،و"العولمة" السياسية ، فلا توجد عولمة واحدة.

غير ان الملاحظ بانه تكاد تستبد العولمة الاقتصادية لتنفرد وحدها بمصطلح العولمة، فلا يسبق من كلمة العولمة في تصور كثير من الناس إلا العوامة الاقتصادية وذلك لأن الظاهرة الاقتصادية تدخل في حياة البشـر من جوانبها المادية، ولا تلبث حتى تطغي على كافة مناحي حيـاتهم (الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الخ).

وعلى ضوء ما سبق يتحدد مفهوم العولمة جليا بكل أبعاده و تأثيراته على اقتصاديات الدول، سواء تعلق الأمر بآثارها على نظمها السياسية أو أجهزتها الإنتاجية أو أنظمتها وهياكلها المالية والمصرفية، أن العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي، ومن البديهي والضروري أن ينتج عن هذه العلاقة مجموعة من التغيرات المصرفية العالمية والمحلية ومن هنا تبدو الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي كثيرة ومتعددة وتؤثر





عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ - خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ - ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com

Cover design: Samir Alawneh
079 732 9119